الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوث 1955 – سكيكدة -

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية
تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان :

أثر إستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية
خلال الفترة 1990-2018

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

إعداد الطالبة:
سماح خنشول

إشراف الأستاذة:
سحاب نادية

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
شرون عز الدين	أستاذ محاضر –أ-	جامعة 20 أوث 1955 –سكيكدة-	رئيس
سحاب نادية	أستاذ محاضر –ب-	جامعة 20 أوث 1955 –سكيكدة-	مقرر
بوشنقير فتيحة	أستاذ مساعد –أ-	جامعة 20 أوث 1955 –سكيكدة-	عضوا

السنة الجامعية 2018 - 2019

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى:

ينبوع الحنان والمحبة التي تغمرني كل يوم بحبها
في مطلع كل شمس زرعت النورفيعيني
علمتني أن العلم صبر، وبالصبرتتحقق الأماني...
أمي الحبيبة أدامها الله لي.

قدوتي ومثلي الأعلىفي الحياة .

إلى الذيغاد كالنحل طلبا للرزق كي يسعدني في الحياة،
إلى من بعث النورلي في الظلام دليلا إلى رمز الأبوة الخالدة...
أبي الغالي رعاه الله لي .

إلى كل إخوتي وأختي وجميع أفراد أسرتي .

شكر وتقدير

الحمد لله أمر بشكره ووعد من شكره بالمزيد فالحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه.

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أوجه عبارات الشكر والتقدير والإمتنان إلى الأستاذة المشرفة سحاب نادية

على كل التوجيهاتوالإنتقادات التي قدمتها لي.

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث من قريب أوبعيد ولو بكلمة طيبة .

إلى كل أعضاء اللجنة التي ستناقش هذا العمل.

عسى ربنا ان ينفعنا بما كتبنا وينتفع قارئوها بما سطرنا.

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء لموضوع أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2018، ويعتبر من بين أهم المواضيع المطروحة والذي يحمل في طياته العديد من التناقضات والصراعات في معرفة مدى مساهمة استقلالية البنوك المركزية في زيادة فعالية السياسة النقدية.

وهدفت الدراسة أيضا إلى تقييم استقلالية بنك الجزائر وفق معيار كوكيرمان خلال الأوامر والتعديلات المختلفة وأثرها على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف المرجوة.

وقصد تحقيق هذه الأهداف قمنا بالإعتماد على مجموعة من التقارير لبنك الجزائر التي تحمل مختلف الإحصائيات الخاصة بمتغيرات وفترة الدراسة، ولمعالجة إشكالية الدراسة قمنا باستخدام كل من الأسلوب الوصفي التحليلي.

الكلمات المفتاحية :استقلالية البنك المركزي، السياسة النقدية، استقلالية بنك الجزائر.

Abstract

The aim of this study is to shed light on the impact of the independence of the central bank on the effectiveness of monetary policy during the period 1990-2018.

It is one of the most important topics that carries with it many contradictions and conflicts in knowing the contributions of the independence of the central bank on the effectiveness of monetary policy. Evaluating theindependence of the bank Alegeria according to the cookerman standard through the various orders and amendments and its impact on the effectiveness of monetary policy in achieving the desired objectives. In order to achieve these objectives we relied on a series of reportsof the banm of Algeria, Ach and the period of the study variables and to address the problematic study, we used both analytical and descriptive style.

Key words: independence of the central bank, monetary policy, independence of the Bank of Algeria.

الفهرس

قائمة المحتويات

الإهداء

الشكر

ملخص بالعربية

ملخص بالإنجليزية

قائمةالجداول

المقدمة.....أ-ج

الفصل الأول : التأصيل النظري للسياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي

تمهيد.....1

المبحث الأول :مفاهيم أساسية للسياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي.....2

المطلب الأول : ماهية السياسة النقدية.....2

الفرع الأول : مفهوم وأنواع السياسة النقدية.....2

الفرعالثاني :أهدافالسياسة النقدية.....3

الفرع الثالث :أدوات السياسة النقدية.....4

المطلب الثاني : السياسة النقدية في الفكر الإقتصادي.....6

الفرع الأول :السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي.....6

الفرع الثاني :السياسة النقدية في الفكر الكينزي.....6

الفرع الثالث :السياسة النقدية في الفكر النقدوي.....7

المطلب الثالث : ماهية استقلالية البنك المركزي.....7

الفرع الأول :مفاهيم عامة حول البنك المركزي.....7

الفرع الثاني :مفهوم استقلالية البنك المركزي وأهميتها.....8

الفرع الثالث :مقاييس استقلالية البنك المركزي.....9

الفرع الرابع :الموقف من استقلالية البنك المركزي.....14

المطلب الرابع : آثار استقلالية البنك المركزي.....15

الفرع الأول :أثر إستقلالية البنوك المركزية على التضخم.....15

الفرع الثاني :أثر إستقلالية البنوك المركزية على الناتج المحلي الإجمالي.....15

الفرع الثالث :أثر إستقلالية البنوك المركزية على عجز الموازنة العامة.....16

المبحث الثاني : أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية.....16
المطلب الأول :أثر إستقلالية البنوك المركزية في الدول النامية.....16
المطلب الثاني :أثر إستقلالية البنوك المركزية في الدول المتقدمة.....16
المطلب الثالث :فعالية السياسة النقدية وموقف البنوك المركزية في ظل العولمة.....17
المبحث الثالث : الدراسات السابقة.....18
المطلب الأول :الدراسات باللغة العربية.....18
المطلب الثاني :الدراسات باللغة الأجنبية.....20
المطلب الثالث :الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....20
خلاصة الفصل الأول.....21

الفصل الثاني :دراسة استقلالية بنك الجزائر وآثارها على فعالية السياسة النقدية

تمهيد.....22
المبحث الأول :استقلالية بنك الجزائر مند صدور قانون النقد والقرض.....23
المطلب الأول :لمحة عن قانون النقد والقرض.....23
الفرع الأول :ماهية قانون النقد والقرض.....23
الفرع الثاني :مبادئ قانون النقد والقرض.....23
الفرع الثالث :أهداف قانون النقد والقرض.....24
المطلب الثاني :استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض.....24
الفرع الأول :تعريف بنك الجزائر وفق قانون النقد والقرض.....24
الفرع الثاني :مهام بنك الجزائر.....25
الفرع الثالث :هيكل بنك الجزائر في ظل قانون النقد والفرض.....25
المطلب الثالث :استقلالية بنك الجزائر في ظل تعديلات قانون النقد والقرض.....26
الفرع الأول :استقلالية بنك الجزائر على ضوء الأمر 01-01.....26
الفرع الثاني :استقلالية بنك الجزائر على ضوء الأمر03-11.....27
الفرع الثالث :استقلالية بنك الجزائر على ضوء الأمر 09-03.....28

قائمة المحتويات

الفرع الرابع :استقلالية بنك الجزائر على ضوء الأمر 10-04.....29

الفرع الخامس :استقلالية بنك الجزائر على ضوء الأمر 17-10.....29

المبحث الثاني : السياسة النقدية وانعكاس استقلالية بنك الجزائر عليها.....30

المطلب الأول :مسار السياسة النقدية في الجزائر من 1990-2018.....30

الفرع الأول :السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2000.....30

الفرع الثاني :السياسة النقدية خلال الفترة 2001-2009.....31

الفرع الثالث :المخطط الخماسي الثاني 2010-2014.....32

المطلب الثاني :أدوات السياسة النقدية في الجزائر.....34

المطلب الثالث : أهداف السياسة النقدية في الجزائر.....40

المطلب الرابع :استقلالية بنك الجزائر في تسيير العمليات المرتبطة بالخارج.....43

الفرع الأول :دور بنك الجزائر في تسيير الصرف الأجنبي.....43

الفرع الثاني :دور بنك الجزائر في تسيير المديونية الخارجية.....44

الفرع الثالث :دور بنك الجزائر في تسيير احتياطات الصرف.....45

المبحث الثالث : قياس استقلالية بنك الجزائر استنادا إلى مؤشر كوكيرمان.....46

المطلب الأول :قياس استقلالية بنك الجزائر بعد قانون 10- 90.....46

المطلب الثاني :قياس استقلالية بنك الجزائر بعد قانون 01-01.....47

المطلب الثالث :قياس استقلالية بنك الجزائر بعد قانون 03-11.....48

المطلب الرابع :قياس استقلالية بنك الجزائر بعد قانون17-10.....49

خلاصة الفصل الثاني.....51

خاتمة عامة.....52

قائمة المراجع.....55

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مؤشر كوكيرمان	11
02	مؤشر GMT السياسي	13
03	مؤشر GMT الإقتصادي	13
04	مؤشر باد وباركين	14
05	تطور معدل إعادة الخصم	35
06	تطور معدل الإحتياطي الإجباري في الجزائر	38
07	تطور معدل استرجاع السيولة في الجزائر	39
08	تطور معدل تسهيلات الودائع في الجزائر	40
09	تطور معدل التضخم في الجزائر	40
10	تطور معدل النمو الإقتصادي في الجزائر	41
11	تطور معدل البطالة في الجزائر	42
12	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر	43
13	قياس استقلالية بنك الجزائر في ظل التعديلين 10-90 و 01-01	48
14	قياس استقلالية بنك الجزائر في ظل التعديلين 03-11 و 10-17	50

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية** Le carré magique de N.Kaldor	4

مقدمة

تمهيد:

يعد موضوع استقلالية البنك المركزي من المواضيع التي تحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الإقتصاديةلاسيما في النظرية النقدية وفي السياسة النقدية، ويتفق معظم الإقتصاديين على أن استقلالية البنك المركزي أمر مرغوب فيه لأنها تساعد على الوصول إلى أهداف استقرار الأسعار في الأجل الطويل.

فكلمة الإستقلالية بصفة عامة تعني حرية المؤسسة في تسيير نفسها بنفسها حسب القوانين التي أسستها وفق اقتصاد السوق إلى جانب حرية التصرف في وسائلها وأدواتها بصفة مستقلة عن الجماعة السياسية التي أنشأتها والتي تراقبها، وهذا يعني حرية معززة بالمسؤولية والرقابة.

أما استقلالية البنك المركزي الذي يتم تنصيب مسؤوليه من طرف السلطات العمومية فتعني منحه حرية التصرف في وضع وتنفيد السياسة النقدية باختيار الأدوات التي يراها مناسبة وفعالة لتحقيق الأهداف الموضوعة، ويتجسد ذلك من خلال قوانين الإصلاح المصرفي باتخاد اجراءات قانونية يعترف فيها بأن البنك المركزي مكلف بضمان الإستقرار النقدي والمالي وفي اطار هذه المهمة فهو لا يتلقى أي توصيات من طرف السلطات العمومية إلا أن ذلك لا يعني خروجه عن الرقابة العامة أو العملية الديموقراطية التي تتم عن طريق محددات السياسة النقدية والقوانين التي تنظم مسؤولياته وأنشطة البنك المركزي.

وفي ظل الإنفتاح الإقتصادي الذي يشهده العالم اليوم والسرعة في التكنولوجيا تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى مواكبة هذه الموجة من التحولات الإقتصادية وتحاول أن تجد لها مكانة في الإقتصاد العالمي، ولكن الوصول إلى هذا الهدف يتطلب القيام بخطوات كبيرة وإصلاحات اقتصادية عميقة سواء كان ذلك بصفة ذاتية أو باللجوء إلى مؤسسات النقد الدولية، هذه الإصلاحات تمس بصفة خاصة المنظومتين المالية والنقدية،وذلك كان واضحا من خلال قانون النقد والقرض الذي وضع الإطار المؤسساتي والقانوني للسياسة النقدية ووضع مسار تطورها بعد العديد من المحاولات من الإصلاح ومع عدم وصول هذه الإصلاحات إلى المستوى المرجو منها الأمر الذي أجبر الجزائر إلى اللجوء إلى مؤسسات النقد الدولية وبالخصوص صندوق النقد الدولي الذي ترتب عليه القيام بإصلاحات وتعديلا مست السياسة النقدية، وبذلك عملت الجزائر جاهدة للحصول على قطاع مصرفي متطور وبنك مركزي فعال يتميز بالإستقلالية في أداء السياسة النقدية، ولقد أخدت هذه الأخيرة في الأوقات الحالية مكانه هامة من خلال التأثير على مختلف

المتغيرات الإقتصادية ومن ثم التأثير على حجم النقود المعروضة باعتماد سياسات معينة تتلائم والظروف الإقتصادية التي يعيشها البلد وهو ما يؤدي إلى التوازن والإستقرار الإقتصادي.

❖ **إشكالية الدراسة:**

في ظل تزايد التوجه نحو الأدوات غير المباشرة للسياسة النقديةوالمناداة بضرورة تبني سياسة استهداف التضخم والمطالبة بمنح البنك المركزي أكبر قدر من الإستقلالية، وبناءا على ماتم استعراضه تتبلور إشكالية الدراسة التي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

ماهو أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية ؟

حتى يتسنى لنا الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي و الإلمام بكل جوانبه فإنه من الضروريالإستعانة بالتساؤلات الفرعية التالية:

1-ماذا نعني باستقلالية البنك المركزي؟

2-مامدى مساهمة البنوك المركزية في وضع وتنفيد السياسة النقدية؟

3-ماهي أهم الإصلاحات التي تبنتها الجزائر من أجل منح أكبر استقلالية للبنك المركزي؟

4-ما مدى استقلالية بنك الجزائر ؟

❖ **الفرضيات:**

من أجل حصر الموضوع، و على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات يمكننا الوقوف على الفرضيات التالية:

1- استقلالية البنك المركزي لا تعني الانفصال التام عن الحكومة ;

2-تساهم البنوك المركزية بدرجة كبيرة قي رسم السياسة النقدية ;

3-برزت استقلالية بنك الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض والأمر 03-11 ;

4-أرسى دعائم الاستقلالية التامة لبنك الجزائر عن الحكومة، وتدعم بصدور الأمر 03-11 ;

❖ **مبررات اختيار الموضوع:**

يمكن تلخيص الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

-يعد موضوع استقلالية البنك المركزي من أهم المواضيع المطروحة على الساحة المصرفية لما له من أهمية في دفع عجلة التنمية.

-الإهتمام المتزايد بنشاط النظام المصرفي في ظل الأزمات التي تصيب الإقتصاد بين الحين والاخر، وبما أن البنك المركزي هو العصب لهذه المنظومة وجدنا انه من الضروري الوقوف على استقلالية بنك الجزائر وتقييم أدائه على فعالية السياسة النقدية.

- كون هذا الموضوع يندرج ضمن تخصص الدراسة.

❖ **أهداف البحث وأهميته**

✓ **أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في معرفة مدى مساهمة استقلالية البنوك المركزية في زيادة فعالية السياسة النقدية التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الإقتصادية العامة، وذلك عن طريق مختلف الإصلاحات والقوانين التي يضعها البنك المركزي، كما أن أهمية الموضوع تتمحور أساسا حول الدور الذي يلعبه البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية المشرفة على إدارة السياسة النقدية وتوجيهها وبالتالي المساهمة في تحقيق الإستقرار على مستوى الإقتصاد الكلي.

✓ **أهداف البحث :**

يمكن حصر الأهداف التي نرمي إلى إدراكها من خلال ما يلي:

-إبراز أدوات البنوك المركزية ودورها في وضع وتنفيد السياسة النقدية وأهم التحديات الحديثة التي تواجهها.

-تيبان أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية من خلال تأثيرها على مختلف المؤشرات الإقتصادية على رأسها معدل التضخم.

-تقييم استقلالية بنك الجزائر في تحقيق السياسة النقدية خاصة في ظل الإصلاحات النقدية الأخيرة.

-التعرف على التطورات النقدية والبنكية في الجزائر.

❖ **حدود البحث:**

موضوع استقلالية البنك المركزي ليس بالموضوع الجديد خاصةفي ظل التطورات والتعديلات الإقتصاديات العالمية و التي زادت أهميتها، وقد تم تخصيص فترة الدراسة خلال الفترة (1990-2018)، كما تم تحديد الإطار المكاني ببنك الجزائر و مدى أثر استقلاليتة على فعالية السياسة النقدية.

❖ **منهج البحث:**

تم اعتماد عدة مناهج بما يخدم الموضوع:

✓ **المنهج الوصفي:**

حيث استخدم لعرض المفاهيم الخاصة بالسياسة النقدية والبنك المركزي

✓ **المنهج التاريخي:**

تم اعتماد هذا المنهج من أجل تتبع البعد التاريخي لتطور السياسة النقدية وكذلك البنوك المركزية، ومسار السياسة النقدية في الجزائر.

✓ **المنهج التحليلي:**

تم اعتماد هذا المنهج في الفصل الثاني من أجل قراءة وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالسياسة النقدية ومدى تأثيرها بإستقلالية بنك الجزائر.

❖ **صعوبات البحث:**

-اتساع الموضوع حيث أنه مرتبط مع قضايا عدة في الإقتصاد.

-عدم الحصول على مصدر واحد لكل فترة الدراسة مما أدى غلى استعمال عدة تقارير ومن عدة مصادر، وهذا مع وجود بعض التباين والإختلاف بين المعطيات الإحصائية.

❖ **هيكل البحث:**

سعيا منا إلى إيجاد جواب على إشكالية بحثنا ، قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين :

الفصل الأول: جاء تحت عنوان الإطار النظري للسياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، وسنتطرق فيه إلى عرض مفصل لمختلف المفاهيم العامة للسياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، ثم دراسة أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية، وأخيرا قمنا بعرض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان دراسة استقلالية بنك الجزائر وآثارها على فعالية السياسة النقدية، وسوف نتطرق فيه إلى استقلالية بنك الجزائر مند صدور قانون النقد والقرض، وذلك بالتعرض إلى قانون 10- 90 ، ثم سنتطرق التعريف ببنك الجزائر ثم ننتقل بعدها إلى الإصلاحات والتعديلات التي طرأت على بنك الجزائر،ثم ننتقل بعدها إلى عرضمسار السياسة النقديةفي الجزائر ، وذلك من خلال عرض أهدافها وأدواتها ، وأخيرا قمنا بقياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفق مقياس كوكيرمان.

الفصل الأول
التأصيل النظري للسياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي

تمهيد:

يعد البنك المركزي السلطة النقدية الأولى في البلاد و يعتبر من أهم مؤسسات الدولة في المجال الإقتصادي بوجه عام وفي المجال النقدي بوجه خاص، والذي تناط به مهام متعددة من أهمها إدارة السياسة النقدية بغرض تحقيق الإستقرار النقدي والمصرفي ومن ثم الإسهام في تحقيق الإستقرار الإقتصادي للدولة، ولقد كانت التطورات الإقتصادية والنقدية الدولية والمحلية التي شهدتها معظم دول العالم من أهم الأسباب التي أدت بالمناداة إلى إستقلالية البنوك المركزية والرامية أيضا لمواجهة ارتفاع معدلات التضخم، بسبب تدخل الحكومة بدرجة كبيرة في رسمها للسياسة النقدية، مما قد يتعارض في كثير من الأحيان مع قرارات البنك المركزي، لهذا شهدت السنوات الأخيرة سعي العديد من الدول إلى تدعيم الإستقلالية من خلال تعديلات قانونية تحد وتحمي من التدخل السياسي في إقرار وتنفيد السياسة النقدية.

ولقد قمنا بتقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث، فتناولنا في المبحث الأول مفاهيم أساسية للسياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، أما المبحث الثاني كان تحت عنوان أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية، أما المبحث الأخير فتطرقنا إلى الدراسات السابقة.

المبحث الأول :مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي

تعتبر السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الإقتصادية، فهي تعمل على تنظيم ومراقبة عرض النقود من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية.

المطلب الأول :ماهية السياسة النقدية

على الرغم من تعدد و تباين التعاريف المتعلقة بالسياسة النقدية، إلا أن جوهرها يبقى واحدا و أهدافها تبقى مشتركة.

الفرع الأول :مفهوم وأنواع السياسة النقدية

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالسياسة النقدية، كما أنها اتخذت عدة انواع.

أولا :مفهوم السياسة النقدية

للسياسة النقدية عدة تعاريف أهمها:

– السياسة النقدية :"هي مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والإئتمان وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو وسائل الدفع، بما يلائم الظروف الإقتصادية المحيطة".[1]

– كما عرف الإقتصادي **GL Bash** السياسة النقدية على أنها "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع الغير مصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية".[2]

– الإقتصادي **جول ساموبلسون** اعتبر السياسة النقدية بأنها" أهداف البنك المركزي في ممارسة سلطة للتحكم في النقود، أسعار الفائدة وشروط الإئتمان، وتتمثل الأدوات الرئيسية لها في عمليات السوق المفتوحة ومتطلبات الإحتياطات وسعر الصرف".[3]

– السياسة النقدية :"هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخدها السلطات النقدية للتأثير في المعروض النقدي بغية تحقيق أهداف معينة في وقت محدد".[4]

– عرف الإقتصادي **George Pariente** السياسة النقدية بأنها "تمثل مجموع التدابير المتخدة من قبل السلطات النقدية بغية إحداث أثر على الإقتصاد لضمان استقرار أسعار الصرف".[5]

---

[1] عقيل جاسم عبد الله،**النقود والبنوك**،منهج نقدي ومصرفي،ط1،دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 1999،ص 207.

[2] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، المفهوم.الأهداف.الأدوات، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 98.

[3] لحلو موسى بوخاري،**سياسة الصرف الأجنبي وعلاقاتها بالسياسة النقدية**،مكتبة حسين العصرية،2010،ص 59.

[4] محمد شايب،**تأثير النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية**، ملتقى العلمي الدولي حول الاقتصاد الإفتراضي وانعكاساته على الإقتصاديات الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 5

[5] خديجة بوهلة، **فعالية السياسة النقدية في مواجهة الأزمات**,مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر,2018، ص 8.

-عرف الإقتصادي **Einzing** السياسة النقدية بأنها "تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي".[6]

-أما **KENT** فاعتبر السياسة النقدية "مجموعة من الوسائل التي تتبعها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود بهدف بلوغ أهداف اقتصادية".[7]

-أما **دايفيد** فقد عرف السياسة النقدية بقوله "عبر السياسة النقدية تبحث السلطات العمومية على تعديل حجم التداول النقدي وشروطه" [8]

في الأخير يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الإقتصادية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الإستقرار النسبي للأسعار، وذلك طبعا في إطار توفير السيولة المناسبة للإقتصاد القومي حتى تتفادى الضغط على الأرصدة النقدية للدولة.[9]

ثانيا:أنواع السياسة النقدية

تنقسم السياسة النقدية إلى عدة أقسام وهي:

1-السياسة النقدية التوسعية :

السياسة التوسعية هي تلك السياسة التي يقوم فيها البنك المركزي بزيادة حجم العرض النقدي وذلك بنسبة أكبر من كمية السلع المعروضة بهدف زيادة حجم وسائل الدفع وتسريع وتيرة النشاط الإقتصادي، إلا أن اتباع هذه السياسة يؤدي إلى زيادة الطلب الإستثماري وتحقيق التشغيل الكامل.[10]

2-السياسة النقدية الإنكماشية :

تنفد السياسة الإنكماشية عن طريق رفع سعر الفائدة وتقييد الإئتمان وتشجيع المواطنين على الإدخار، إلا أن هذه السياسة قد تضر بالإقتصاد الوطني إن لم تكن مدروسة بما فيه الكفاية.[11]

3-السياسة النقدية ذات الإتجاه المختلط :

السياسة ذات الإتجاه المختلط هي السياسة التي تناسب البلدان النامية التي تعتمد على الزراعة الموسمية أو على تصدير المواد الأولية وهنا يتبع البنك المركزي سياسة مرنة بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع في

---

[7] بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الإقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة أ محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009، ص 100.

[8] الطاهر لطرش، **الإقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 139.

[9] أحمد فريد مصطفى، سهير محمد حسن، **السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**، مؤسسة شباب جامعة الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 39.

[10] محمد راتول,صلاح الذين كروش,**تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر**,بحوث اقتصادية وعربية، العدد 66 ربيع 2014، الجزائر، ص 97.

[11] فتيحة مزارشي، **تحليل دور السياسة النقدية في ظبط معدل التضخم**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والنقود والبنوك، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2007,ص ص42 43

مرحلة بدء الزراعة وتمويل زراعة المحاصيل، ويقلل من حجم النقود في مرحلة بيع المحاصيل في محاولة منه لحصر اثار التضخم.[12]

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية

للسياسة النقدية أهداف متعددة تختلف أهميتها بحسب درجة التطور في الدولة التي تنفدها وبصفة عامة تتمثل أهدافها في تحقيق ما يلي:

أولا: استقرار المستوى العام للأسعار

عدم الإستقرار يعرض البنيان الإقتصادي لأزمات كبيرة بسبب تقلبات الرواج والكساد، فتتعرض العملة لتدهور قيمتها في حالة التضخم حيث أن آثاره على تقييد على عرض النقود والإئتمان يتم الشعور بها بدرجات متساوية لدى الهيئات والأفراد.[13]

كما أشار كل من grilli و Tabellini إلى أن التضخم والإستقلالية يرتبطان سلبا في الإقتصاديات الصناعية.[14]

ثانيا:العمالة الكاملة:

تستطيع السياسة النقدية أن تساعد على تحقيق هذا الهدف وذلك عن طريق تقوية الطلب الفعال[15]، حيث تقوم بزيادة العرض النقدي فتنخفض أسعار الفائدة ويزداد الإستثمار، وبالتالي زيادة الإستهلاك ومن ثم زيادة الدخل.[16]

ثالثا:تحقيق معدل عالي من النمو للإقتصاد الوطني:

يراد به تحقيق زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعين في متوسط الدخل الفرد الحقيقي، وتعمد الحكومات إلى بلوغ هذا الهدف بغية اشباع حاجات الأفراد ورفع مستوى رفاهيتهم وتحسين وضع ميزان المدفوعات بالحصول على المزيد من العملات الأجنبية والحد من ارتفاع مستوى العام للأسعار المحلية.[17]

رابعا: تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

يبرز هذا الهدف من خلال قيام البنوك المركزية باستخدام أداة من أدوات السياسة النقدية وهي رفع سعر الخصم لأنه سيجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة، وبالتالي ينخفض الطلب على الإئتمان وستميل الأسعار إلى الإنخفاض أيضا مما يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتخفيض الطلب على السلع

---

[12] سنوسي خديجة,**دور السياسة النقدية في ظبط المعروض النقدي**,مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير,تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي,الجزائر,2015,ص 6.

[13] هابل طشطوش، **السياسة النقدية**، الأهداف والغايات، مجلة المحاسب العربي، العدد السادس، ص 1.

[14] -ALEX Cukierman, 1992 –**Measuring the Independence of Central Banks and its Effect on Policy Outcomes**. The World Bank Economic Review, vol. 6, NO.3, P 8.

[15] صبرينة بن عبدة، كريمة سالم، **علاقة تغيرات أسعار البترول بالإستقرار النقدي في الجزائر(1990-2014)**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2016، ص 3.

[16] خضرة عثمانية، خولة سراج، **تداعيات تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية على السياسة النقديةللجزائر** ، 1990-2014، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات ماستر أكاديمي، مالية ونقود، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، 2016، ص 22.

[17] هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**,ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 260.

الخارجية طالما أن الأسعار المحلية منخفضة وأن ارتفاع أسعار الفائدة محليا سيغري الأفراد الأجانب إلى توظيف أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي تتدفق الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة وهذا مايساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.[18]

هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري للإقتصادي الإنجليزي نيكولا كالدور كما هو مبين في الشكل التالي :

الشكل رقم (01) : مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية Le carré magique de N.Kaldor

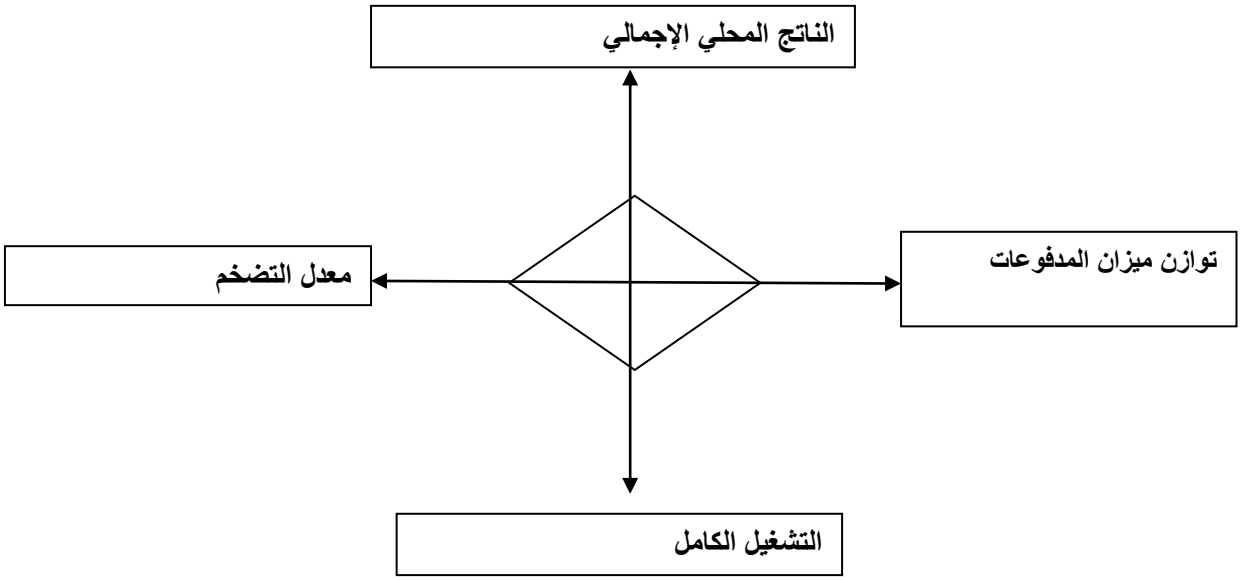

المصدر :فتان الطيب، بوشنتوف نوال،**أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر**,maghreb Revieu of economics and Managementvol 4 –N°02, سبتمبر 2017،ص 102.

الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية

تستخدم السلطة النقدية وسائل مختلفة من أجل تحقيق أهدافها، و التي تنحصر في أدوات كمية وأخرى كيفية.

أولا :الأدوات الكمية للسياسة النقدية "الغير مباشرة"

ينصب عمل الأدوات الكمية على التأثير في حجم الإئتمان الذي تقدمه البنوك باستخدام مجموعة من هذه الوسائل الكمية وهي:

1-سياسة إعادة الخصم:سعر إعادة الخصم هو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصمه الأوراق التجارية والأدونات الحكومية للبنوك التجارية.[19]

[18] محمد بلوافي,**السياسة النقدية في الجزائر**، مجلة الإجتهاد للراسات القانونية والإقتصادية، سداسية محكمة، عدد 02، جوان 2012، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، ص 410.

وتعتبر سياسة إعادة الخصم من اقدم وسائل السياسة النقدية المنتهجة من قبل البنوك المركزية، ولا يتم تحديد هذا السعر بناءا على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة بل يتحدد من طرف البنك المركزي حسب السياسة المراد تطبيقها من أجل التأثير على السوق النقدية وعلى قدرة البنوك التجارية في خلق الإئتمان.[20]

2-سياسة السوق المفتوحة: وتعني إمكانية لجوء البنك المركزي إلى السوق المالي أو النقدي خاصة عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية، مما يسمح له بالتأثير على معدل الفائدة قصير الأجل ومن ثم على شروط إعادة تمويل البنوك التجارية، فعندما يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية في السوق النقدي، فإن هذا يحد من السيولة ويرفع من مستوى معدل الفائدة قصير الأجل والنتيجة ارتفاع تكلفة إعادة التمويل.[21]

3-نسبة الإحتياطي القانوني : هي التزام او إجبار البنوك التجارية على الإحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي[22].

ويستخدم هذا الأخير للتحكم في العرض النقدي، فعندما تبلغ السياسة النقدية الحد الأعلى من حجم الإئتمان يلجأ البنك المركزي إلى الضغط على الودائع المتاحة لدى البنوك وذلك بالرفع من نسبة الإحتياطي القانوني الواجب الإحتفاظ به لدى البنك المركزي، وعلى العكس تنخفض هذه النسبة عندما يكون الهدف تشجيع التوسع في الإئتمان وزيادة العرض النقدي.[23]

ثانيا :الأدوات الكيفية للسياسة النقدية"المباشرة"

من بين الأدوات الأكثر استعمالا نجد:

1- **سياسة تأطير القروض:** تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار وعندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز، ففي الإتجاهات التضخمية تضع الدولة عن طريق البنك المركزي سياسة تأطير إجبارية للقروض بحيث تقدر السلطات النقدية الحد الأعلى لمبالغ القروض التي يمكن أن تمنحها البنوك للزبائن أو تقوم بتحديد معدل سنوي لتزايد القروض وهكذا من سنة لأخرى يجب أن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة النسبة المئوية التي حددتها السلطات النقدية.[24]

---

[19] صادق فاصل جاسم وآخرون، **تباطؤات السياسة النقدية وانكاساتها على النشاط الإقتصادي**، بحث مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والحقوق في جامعة ميسان وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في العلوم الإقتصادية، 2018، ص 12.

[20] مي عياض,**تأثير السياسة النقدية غير المباشرة على الأداء المالى للبنوك التجارية خلال الفترة 2009-2016,**مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص نقدي وبنكي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص 13.

[21] مليكة صيقي، **السياسة النقديةواستقلالية البنوك المركزية**، حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، 13 ماي 2013، ص 74.

[22] رحيم حسن، **النقد والسياسة النقدية في اطار الفكرين الإسلامي والغربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 200.

[23] يمينة شبيرة، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستثمار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 30.

[24] عبد الله ياسين، **دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد، تخصص مالية ونقود، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص 28.

2- **السياسة الإنتقائية للقروض:** الهدف الأساسي لهذه السياسة هو التأثير على توجيه القروض نحوالقطاعات الإقتصادية والإستخدامات المرغوبة، حيث يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات انتقائية للتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك.[25]

3- **سعر الفائدة:** يعتبر سعر الفائدة وسيلة في يد البنك المركزي للتأثير في حجم القروض النقدية لقطاع معين حيث يحدد البنك المركزي سعر فائدة منخفض على القروض المقدمة للقطاع المرغوب في تشجيعه في حين يحدد سعر فائدة مرتفع على القروض المقدمة للقطاع الغير المرغوب فيه.[26]

ثالثا :الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

بالرغم من وجود الأدوات الكمية والكيفية إلا أنه توجد أدوات أخرى مكملة و يمكن حصرها فيما يلي:

1-الإقناع الأدبي: يحاول البنك المركزي إقناع البنوك التجارية باتباع سياسة معينة دون اللجوء إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية وتتوقف فعالية هذه الطريقة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه وثقتها في اجراءاته ومدى قدرة البنك المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها واتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل.[27]

2-الودائع المشروطة مسبقا من أجل الإستيراد:هذه الأداة تخص المستوردين حيث تجبرهم على ترك جزء من قيمة الصفقة التجارية للإستيراد لدى البنك المركزي لمدة معينة والهدف منها تقليص حجم القروض الممكن التصرف فيها من طرف الإقتصاديين .

3-الرقابة على شروط البيع : يتدخل البنك المركزي من خلال هذه الأداة لإجبارالمستهلك على دفع جزء من قيمة السلعة مسبقا وتحديد عدد الأقساط وحجمها مع تحديد سقف القروض الممنوحة حسب السيولة المتاحة للبنوك التجارية (نظام البيع بالتقسيط).[28]

المطلب الثاني : السياسة النقدية في الفكر الإقتصادي

لقد نالت السياسة النقدية حظا واسعا من اسهامات الفكر الاقتصادي سواءا عند كل من الكلاسيك، الكينزيون اوالنقدويون.

الفرع الأول : السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي

يرى أنصار هذا الفكر الإقتصادي أن العلاقة بين كمية النقود المتداولة في الإقتصاد والمستوى العام للأسعار هي علاقة نمطية ومباشرة بمعنى أن السياسة النقدية ليس لها أثر على النشاط الإقتصادي في

[25] هوام منصف، لطرش النوري، **أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تمويل مصرفي,جامعة العربي التبسي،تبسة، الجزائر، 2016، ص 16.

[26] سومية نعماني، غنية عبرون، **دور السياسات الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات**، مذكرة نهاية الدراسة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، مالية دولية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016، ص 12.

[27] لطفي بودرع، **تحليل عرض النقود في الجزائر خلال 1990-2008**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع تمويل دوليومؤسسات مالية ونقدية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2010، ص 110.

[28] علي سنوسي، **محاضرات في النقود والسياسة النقدية**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015، ص 138.

الأجل القصير، ويستندون في ذلك إلى معادلة فيشر(mv=pt)، أما في الفترة الطويلة حيث يمكن أن يتغير الإنتاج فإن الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق تتوزع بين الأسعار والإنتاج الحقيقي، مما يعني أن السياسة النقدية أهميتها عند الكلاسيكيين تنبع من فعاليتها في السيطرة على المستوى العام للأسعار عن طريق تحكم السلطة النقدية في نمو الكتلة النقدية في الإقتصاد.[29]

الفرع الثاني : السياسة النقدية في الفكر الكينزي

يميز الفكر الكينزي بين تأثير سياسة نقدية توسعية وأخرى انكماشية على الإستثمار.

1- تأثير السياسة النقدية التوسعية على الإستثمار :

يعتقد الإقتصاديين أتباع كينز أن استخدام سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، مما يعني أن سياسة تغيير العرض النقدي بالزيادة تؤدي إلى زيادة الإستثمار وهذه هي عملية انتقال أثر السياسة النقدية على النشاط الإقتصادي عند الكينزيين الذين يرون أن ميكانيزم انتقال أثر التغير في كمية النقود إلى الجانب الحقيقي للنشاط الإقتصادي سوف يفشل، وبالتالي تفشل معه السياسة النقدية أو تقل فاعليتها.

2- تأثير السياسة النقدية الإنكماشية على الإستثمار:

ناقش الكينزيين فعالية السياسة النقدية الإنكماشية على الإستثمار من خلال زاويتين وهما :

***مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة:**إذ افترض أن السياسة النقدية تؤثر في الإقتصاد من خلال سعر الفائدة والإستثمار ومن ثم يتزايد الدخل، ولكن كلما كان الطلب على النقود أكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة كان الإنخفاض في هذه الأخيرة أقل، وكنتيجة لذلك تكون السياسة النقدية أقل فاعلية، في حين أشار كينز إلى هذه الوضعية والتي تسمى بمصيدة السيولة التي تتوقف السياسة النقدية تماما عن العمل وتكون السياسة المالية ذات فعالية كبيرة.

***مرونة الإستثمار بالنسبة لسعر الفائدة:**السياسة النقدية تكون عديمة الفعالية إذا كانت الزيادة في عرض النقود لا تؤثر على مستوى الدخل بالرغم من انخفاض أسعار الفائدة وهذا عندما يكون الإستثمار ضعيف المرونة بالنسبة لتغيرات أسعار الفائدة. [30]

الفرع الثالث : السياسة النقدية في الفكر النقدوي

يعتبر النقدويون أن السياسة النقدية أقوى فعالية من السياسة المالية، وقد انتقد النقدويون النظرة الضيقة لنظرية كينز من حيث التركيز على سعر الفائدة والإستثمار كألية الإنتقال وهو ما أدى إلى سوء تقدير فعالية السياسة النقدية. [31]

---

[29] وردة شيبان، **العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، اقتصاد مالي، جامعة باتنة1، الجزائر، 2016، ص 104.

[30] سهام محمد السويدي، **استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 87-89

[31] صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، **مرجع سبق ذكره**، ص 172.

حيث أن النقديون يرون أن السياسة النقدية سوف تغير من نمط الأصول التي يرغب الأفراد في الإحتفاظ بها ولكنهم يرون أن تنتج آثار حدوث زيادة في عرض النقود على مختلف أسعار الفائدة وأسعار الأصول المختلفة ومن ثم على مختلف أنواع الإنفاق . [32]

ولذلك فإن التحليل النقدي لألية إنتقال أثر السياسة النقدية يفترض أن أثر تغير عرض النقود سيكون أكبر وأكثر انتشارا مما تضمنه التحليل الكينزي، حيث يشير إلى أن زيادة عرض النقود سيترتب عليه زيادة احتياطيات المصارف مما يحفزها على الإستثمار ومنح الإئتمان، وبذلك تزيد الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمؤسسات.[33]

يضاف إلى ذلك الدراسة التي أجراها **جاري فروم ولورنس كلين**،وهي التي تدعم أيضا وجهة النظر القائلة بفعالية السياسة النقدية، وعلى الرغم من الإتفاق الكبير على فعالية السياسة النقدية في تحفيز النشاط الإقتصادي إلا أن هذه السياسة قد تتسبب في بعض الأحيان فيما يسمى بالفجوات الزمنية، وهي عدم ظهور أثر السياسة النقدية على المتغيرات الإقتصادية بسرعة، بحيث تحتاج إلى فترة تسمى بالفجوات الزمنية وذلك ليتحقق الإستقرار الإقتصادي.[34]

المطلب الثالث :ماهية استقلالية البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية، ويبقى على قمة النظام المصرفي.

الفرع الأول : مفاهيم عامة حول البنك المركزي

في هذا العنصر سوف نقوم بتقديم بعض التعاريف حول البنك المركزي و أهم وظائفه.

أولا : تعريف البنك المركزي

لقد تم تقديم عدة تعاريف للبنك المركزي، ومن أهم هذه التعاريف نذكر منها :

-تعريف **فيرا سميث**:عرف البنك المركزي بأنه "نظام مصرفي يتولى فيه بنك واحد إما باحتكار كامل أو جزئي لإصدار الأوراق المالية".

-تعريف ***شاو*** :اعتبر البنك هو" المسؤول عن تنظيم حركة الإئتمان".

--تعريف **Hautry** *:*"اعتبرأن وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير للإقتراض".[35]

-أما**Aday**عرف البنك المركزي بأنه "ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي".[36]

---

[32]سهير محمود معتوق، **النظريات والسياسات النقدية**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989، ص 179.

[33] سالم محمود أحميدة دخيل الله، **تقييم أداء وفعالية السياسة النقدية لمصرف ليبيا**، 2001-2010، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الماجيستير في الإقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، 2013، ص 15.

[34]سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن، 2010، ص 249.

[35] حورية حمني، **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص 21.

[36] قمانة حورية، آمال زفان، **أهمية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية في دعم استقرار الجهاز المصرفي** ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس، تخصص نقود مالية، المركز الجامعي د.يحى فارس، المدية، الجزائر، 2008، ص 3.

–البنك المركزي :"هو عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك ووكيل مالي للحكومة ومسؤولا عن إدارة النظام النقدي في الدولة، وباختصار يأتي البنك المركزي على رأس المؤسسة المصرفية في البلاد".[37]

–البنك المركزي :"هو الهيئة التي تقف على قمة الجهاز المصرفي بسوقيه النقدي والمالي، وقد كانت البنوك المركزية منذ نشأتها تقوم بكافة الأعمال المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية، حتى ميزت في وقت لاحق عن هذه البنوك بعد حصولها على بعض الوظائف والمميزات، وقد كانت أولى الوظائف التي منحت للبنوك المركزية من الحكومة سلطة إصدار البنكنوت والقيام بخدمات مصرفية للحكومة".[38]

–يعرف البنك المركزي أيضا بأنه "شخصية اعتبارية عامة مستقلة تقف على قمة النظام البنكي حيث تولى تنظيم السياسة النقدية والإئتمانية والبنكية والإشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة، وتعتبر أموال البنك أموال خاصة وله الحق في الإطلاع على دفاتر وسجلات البنوك بما يكفله الحصول على كافة المعلومات".[39]

ثانيا :وظائف البنك المركزي

من بعض المهام الرئيسية التي يتكفل بها البنك المركزي ما يلي:

–تنظيم إصدار العملة تبدأ لمتطلبات الإقتصاد القومي ;

–تأدية خدمات مصرفية للدولة والعمل كصيرفي ووكيل لها ;

– الإحتفاظ بالإحتياطات النقدية للمصارف التجارية ;

– منح تسهيلات للمصارف والمؤسسات الأخرى بشكل إعادة الخصم لأوراقها المالية ومنحها قروضا مضمونة والقبول العام لمسؤولية الملجأ الأخير للإقراض[40].

الفرع الثاني:مفهوم وأهمية استقلالية البنك المركزي

عرف مفهوم استقلالية البنك المركزي تغيرات وتطورات عديدة تبعا لتطوراقتصاديات مختلف الدول، بحيث أصبح هذا المفهوم أكثر عمقا لإرتباطه بمفاهيم أخرى تعبر عن أهداف البنك المركزي كتحقيق استقرار الأسعار وتخفيض التضخم.

أولا: مفهوم استقلالية البنك المركزي

هناك عدة مفاهيم لإستقلالية البنك المركزي نذكر منها ما يلي :

---

[37]ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي**، المؤسسة النقدية البنوك التجارية، البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة,الإسكندرية، 2008، ص 244.

[38]بسام الحجار، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص213.

[39] أحمد بوعمرة، عمر قيرة، **أثر السياستين النقدية والمالية على النموالإقتصادى خلال الفترة 1990-2014**، دراسة قياسية حسب نموذج سانت لويس، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، مالية ونقود، جامعة العربي تبسي، تبسة,، الجزائر، ص 6.

[40]وليد هوميل عوجان، **الرقابة القانونية على المصارف الإسلامية**، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع المأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 31 ماي-3 جوان 2009، ص، ص 16 17.

-يقصد بإستقلالية البنك المركزي استقلالية الحكومة في وضع أهداف السياسة النقدية وتحديد الأدوات المناسبة لتحقيقها، بمعنى أكثر تحديد استقلالية في إدارة الكتلة النقدية وتحقيق هدف استقرار قيمة النقد، باعتباره الهدف الرئيسي لأية سياسة نقدية.[41]

-الإستقلالية تعني حرية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية دون الخضوع للإعتبارات أو التداخلات السياسة من قبل الحكومة، من خلال منحه حرية التصرف بشكل تام في رسم وتنفيد سياسته النقدية، وهي بهذا لا يعني الإنفصال التام بين البنك المركزي والحكومة، وإنما يكون هناك اتفاق وتنسيق في تحقيق أهداف السياسة النقدية.[42]

-أكد آخرون إلى أن هناك إجماع في الرأي قد بزغ أخيرا، ينص على أن السياسة النقدية تكون أكثر فاعلية إذا نفدت من قبل البنك المركزي بالإستقلال عن الحكومة، أي أن الإستقلالية تعني الحرية في اتخاد القرار بما يخص سعر الفائدة الضروري للوصول إلى التضخم المستهدف، أو أنها تعني الحرية في وضع كلا من الأهداف والأدوات، وهنا تسمى الإستقلالية التامة. أي أن الإستقلالية التامة هنا لا تقف عند حدود التنفيد بل تستمر لتصل إلى التخطيط للسياسة النقدية وأهدافها.[43]

-كما لا تعني الإستقلالية الإنفصال التام بين البنك المركزي والحكومة وانفراد البنك في تحديد الاهداف النهائية للسياسة النقدية، وعلى ذلك فإن البنك يبحث عن الإستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطية وفي انتهاج الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف.[44]

-أما الإقتصادي **الن يلايندر** عرف الإستقلالية بقوله" أن مصطلح الإستقلالية ينصرف إلى نقطتين الأول للبنك المركزي الحرية في تقرير كيفية الوصول إلى أهدافه.والثاني تعد القرارات التي يتخذه البنك المركزي كمية عند محاولة تعطيلها من جانب الحكومة".[45]

وخلاصة القول ان الاستقلالية تعني حرية البنك المركزي في رسم السياسة النقدية مندون تدخلات سياسية وبما يتلائم مع تحقيق أهداف السياسة النقدية التي تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني، ولا يعني بالاستقلالية هنا الفصل التام بين البنك المركزي والحكومة، واستقلالية الادوات المستعملة من قبل البنك المركزي، وإنماالاستقلال في تحديد الاهداف الوسيطة وفي انتهاج الادوات المناسبة لبلوغ الاهداف، و يجب ان يكون هنالك قدر من الانسجام بين السياسة المالية والنقدية.

---

[41] رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، ط1، دار بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 120.

[42] ناجية عاشور، **دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية**، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-الجزائر، 2014، ص 20.

[43] عبد الحسين جليل الغالبي، **السياسات النقدية في البنوك المركزية**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 103.

[44] أمية طوقان، **دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية**، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا، 2-3 نموز 2005، ص 3.

[45] هندرين حسن حسين، **استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في الحد من التضخم**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 38-2014، الجامعة المستنصرية، العراق، ص 260.

ثانيا:أهمية استقلالية البنك المركزي[46]

كفاءة البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية تقاس بمدى نجاحه في تحقيقالإستقرار في المستوى العام للأسعار، والتي يعبر عنها بتسجيل معدلات منخفضة للتضخم، ولا ينبغي أن يفهمأن إستقلالية البنك المركزي تضمن تحقيق الإستقرار النقدي وبالتالي استقرار الأسعار، فالتضخم ظاهرة إقتصادية كلية لها عدد من الأسباب التي لا يمكن اقتصارها على السياسة النقدية، حيث يلعب دور هام في التأثير على الجهاز المصرفي خاصة فيما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة وصياغة السياسة الإئتمانية والنقدية والإقتراض المتزايد من بنوكها المركزية بهدف تمويل الإنفاق العام ومواجهة عجز الموازنة العامة، وهو ما يؤثر على الموارد المتاحة للأجهزة المصرفية ويرفع من معدلات التضخم التي يقابلها ارتفاع في أسعار الفائدة، وهو أمر يساهم في عزوف أفراد المجتمع عن إيداع أموالهم في المصارف وإلى عدم استقرار النظام الإقتصادي وهذا ما يفقد بنوكها المركزية درجة كبيرة من الإستقلالية أدت هذه النتائج إلى المطالبة بضرورة منح البنوك المركزية درجة كبيرة من الإستقلالية تكفل وجود سياسة نقدية فاعلة في مجال التحكم المعروض النقدي لتحقيق درجة عالية من النموالإقتصادي، لذلك يتعين على حكومات الدول النامية دعم استقلالية بنوكها المركزية وذلك من خلال :

*إسهام البنوك المركزية في تحقيق عملية التنمية بمفهوم وأسلوب متطورين ;

*تحرير الأسواق المالية وعولمتها في ظل الدور المتزايد للمؤسسات الإقتصادية ;

الفرع الثالث :مقاييس استقلالية البنك المركزي

وضعت مقاييس لغرض قياس استقلالية البنك المركزي خلال 20 سنة الماضية ومن بين هذه المقاييس :

أولا:معيار كوكيرمان

يعد أول من أشار إلى امكانية وجود فجوة واسعة بين الإستقلال الرسمي للبنك المركزي والإستقلال الحقيقي، فمن المؤكد أن استقلالية البنك المركزي تتأثر بدرجة الإستقلال القانوني و قد استخدم كوكيرمان مؤشر معدل الدوران للتعبير عن الإستقلال الفعلي لمحافظي البنوك المركزية وذلك مقارنة بالإستقلال القانوني، ويشير معدل الدوران إلى مدة بقاء المحافظين في البنك المركزي، هذا المؤشر ويعني أن معدل دوران أقل للمحافظ يشير إلى ارتفاع الإستقلالية، فعندما تكون مدة ولاية المحافظ أطول من متوسط مدة الحكومة فإن ذلك يساعد البنك المركزي على اتخاذقرارات طويلة الأجل لصالح السياسة النقدية، وبين كوكيرمان أنه من غير المرجح أن يكون لمؤشر معدل الدوران معنى عملي بالنسبة للبلدان المتقدمة.[47]

---

[46] وداد بوعفار، **أثر استقلالية بنك الجزائر على سعر صرف الدينار خلال الفترة1990-2017**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 20 أوث 1955، سكيكدة، الجزائر، 2018، ص 14.

[47] هيثم إسماعيل العيبي,**الإستقلال الفعلي لمحافظ ابنك المركزي العراقي من 2003-2017**,مدخل للإقتصاد السياسي,الجامعة المستنصرية,كلية الإدارة والإقتصاد,مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والأدارية,المجلد الخامس عشر-العدد 1,ص ص 70,69.

كما أشار كوكيرمان إلى أن الإستقلال الرسمي لا يتوقف فقط على التشريع وإنما على عوامل أخرى، هذه العوامل من الصعب قياسها كميا و لذلكأضاف هذا المقياس مجموعة أكثر بكثير من تلك المعايير التي تتعلق بالترتيبات المؤسسية الممكنة، ويتكون هذا المقياس من مقياسين هما :

1- المقياس التشريعي لإستقلالية البنك المركزي :

وضع **كوكيرمان وويب** و**نيبيتي** جدولا بأهم الخواص التشريعية للبنك المركزي والمتمثلة في :

-تعيين وعزل مدة خدمة المحافظ و هي الأمور الرئيسية التي تحدد مدى استقلالية البنوك المركزية ;

-صياغة السياسة النقدية أهداف البنك المركزي ;

-الحدود على قابلية البنك المركزي لإقراض القطاع الحكومي كالقيود الموضوعةعلى حجم القرض والمدة وأسعار الفائدة، و لقد حاز هذا المعيار على أكبر نسبة وفق مقياس **كوكيرمان** ; [48]

2- المقياس الفعلي لإستقلالية البنك المركزي:

تشيرالإستقلالية من الناحية الفعلية للبنك المركزي إلى أن الممارسة العملية لجوانب السلطة والمسؤولية التي تمثل الإستقلالية القانونية للبنك المركزي، حيث أنه رغم وجود التشريعات القانونية لإستقلالية البنك المركزي قد لاتعكس العلاقة بين هذا الأخير والحكومة، ففي البلدان التي يسود فيها القانون قد يكون التفاوت ضئيل بين الإستقلال التشريعي والفعلي، إلا أن الأمر مختلف بالنسبة للدول النامية رغم وجود استقلال قانوني إلا أن الأداء الفعلي مختلف، لذلك تم استعمال مؤشر آخر لقياس درجة استقلالية البنك المركزي من خلال معدل تغيير محافظي البنوك المركزية، ويستند هذا المؤشر على فرضية مفادها أن سرعة تغيير المحافظ تشير إلى درجة استقلالية قليلة، ويعود السبب إلى السلطات التنفيذية التي تبحث عن المحافظ الذي يلبي طلباتها وينصاع بسهولة لتوصياتها هذا من جهة ومن جهة أخرى بأن سرعة تغيير المحافظين يعطي للبنك المركزي صورة أكثر واقعية إلى جانب المقياس التشريعي، ويحسب هذا المقياس من خلال قسمة عدد مرات تغيير المحافظين على عدد السنوات المدروسة،فكلما اقترب المعدل من الواحد الصحيح ذل ذلك على انخفاض استقلالية البنك المركزي والعكس كلما اقترب المعدل من الصفر ذل ذلك على الإستقلالية العالية.[49]

والجدول التالي يبين ذلك.

[48] هيل عجمي جميل الدهميش,**استقلالية البنك المركزي مع إشارة خاصة إلى مدى استقلالية البنك المركزي الأردني**,مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية,المجلد 21-العدد 82,الجامعة الهاشمية,الأردن,2015,ص ص 70,69.

[49] أديب قاسم شدي,**استقلالية البنك المركزي العراقي بين المعايير التشريعية والفعلية**,مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارة,يصدر عن كلية الإدارة والإقتصاد,جامعة واسط,العدد 27 أفريل 2017,ص 8-10-13-96.

الجدول رقم (01) : مؤشر كوكيرمان

المتغير	توصيف المتغير	الوزن	الترتيب
		%20	
	مدة الوظيفة		
استقلالية	أطول من 8 سنوات		**1،00**
المحافظ	من 6-8 سنوات		**0،75**
	5 سنوات		**0،50**
	4 سنوات		**0،25**
	أقل من 4 سنوات		**0،00**
	الجهة التي تعين المحافظ		
	مجلس إدارة البنك المركزي		**1،00**
	هيئة من مجلس إدارة البنك المركزي والسلطة التشريعية والتنفيدية		**0،75**
	السلطة التشريعية		**0،50**
	السلطة التنفيدية		**0،25**
	عضو أو عضوان من مجلس الوزراء		**0،00**
	الرفض أو الطرد		
	غير منصوص على الطرد		**1،00**
	أسباب لا تتعلق بالسياسة		**0،83**
	تنسيب مجلس البنك		**0،67**
	تنسيب السلطة التشريعية		**0،50**
	طرد غير مشروط متاح خلال السلطة التشريعية		**0،33**
	تنسيب السلطة التنفيدية		**0،17**
	طرد غير مشروط متاح خلال السلطة التنفيدية		**0،00**
	هل يتقلد المحافظ وظائف أخرى		
	كلا		**1،00**
	بإذن من السلطة التنفيدية		**0،50**
	لا يوجد تشريع يمنع ذلك		**0،00**

	من يقوم بصياغة السياسة النقدية	**%15**	
	البنك فقط		**1،00**
	البنك يشارك ولكن تأثير ضئيل		**0،67**
صياغة	البنك يوصي الحكومة فقط		**0،33**
السياسة	ليس للبنك قول		**0،00**
النقدية	**من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض**		
	البنك في حالة المشكلة مبنية في القانون		**1،00**
	الحكومة غذا كان القانون لا يوضح ذلك		**0،80**
	هيئة من مجلس البنك والسلطتين التنفيذية والتشريعية		**0،60**
	السلطة التشريعية على قضايا السياسة		**0،40**

	السلطة التفيدية على قضايا السياسة حسب الأصول المرعية		**0,20**
	السلطة التفيدية لها أولوية غير مشروطة		**0,00**
	دور البنك في عملية إعداد الموازنة		
	دور نشيط		**1,00**
	ليس للبنك تأثير		**0,00**
الأهداف		**15%**	
	استقرار الأسعار الهدف الرئيسي والوحيد والبنك المركزي له الكلمة الأخيرة في حل التعارض		**1,00**
	استقرار الأسعار الهدف الوحيد		**0,80**
	استقرار الأسعار هدف واحد مع أهداف أخرى تتناغم واستقرار النظام المصرفي		**0,60**
	استقرار الأسعار هدف وحيد مع أهداف أخرى متعارضة		**0,40**
	لا أهداف منصوص عليها		**0,20**
	الأهداف المحددة لا تتضمن استقرار الأسعار		**0,00**
القيود المفروضة على الإقراض الحكومي	**"التسليف حدود الإقراض غير المورق"**	**%15**	
	-التسليف غير مسموح به		**1،00**
	-التسليف مسموح بحدود صارمة		**0،67**
	-التسليف مسموح به بحدود مرنة		**0،33**
	-لا يوجد حدود قانونية للإقراض		**0،00**
	"إقراض توريقي"	**%10**	
	-غير مسموح به		**1،00**
	-مسموح بحدود صارمة		**0،67**
	-مسموح بحدود مرنة		

	-لا يوجد حدود قانونية للإقراض		0،33
	"شروط الإقراض"	**%10**	0،00
	-السلطة للمصرف		
	-معينة بقانون المصرف		1،00
	-متفق عليها بين المصرف والسلطة التنفيذية		0،67
			0،33
	-تقرر من قبل السلطة التنفيذية فقط		0،00
	"المقترضون المحتملون من المصرف	**%5**	
	-الحكومة المركزية فقط		
	-جميع مستويات الحكومة		1،00
	-جميع مستويات الحكومة والمشاريع العامة		0،67
	-القطاع العام والخاص		0،33
	"حدود إقراض المصرف معرفة في"	**%2 ,5**	0،00
	-كمية النقود		
	-كنسبة من التزامات المصرف أو رؤوس الأموال		1,00
	-كنسبة من إيرادات الحكومة		0,67
	-كنسبة من نفقات الحكومة		0,33
	"استحقاق القروض		0,00
	-خلال ستة أشهر	**2,5%**	
	-خلال سنة		
	-أكثر من سنة		1,00
	-لا تحديد في القانون		0,67
	"أسعار الفائدة على القانون يجب ان تكون	**2,5%**	0,33
	-أعلى من حدود دنيا		0,00
	-أسعار السوق		1,00
	-أقل من حدود دنيا		0,75
	-سعر الفائدة غير مذكور		0,50
	-لا فائدة على قروض الحكومة من طرف البنك المركزي		0,25
	"البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة في السوق الأولية	**2,5%**	0,00
	-نعم		1,00
	-لا		0,00

المصدر:أديب قاسم شدي،**استقلالية البنك المركزي العراقي بين المعايير التشريعية والفعلية**، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارة، يصدر عن كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة واسط، العدد 27 أفريل 2017، ص 10-12.

ثانيا: مؤشر GMT

في دراسة أجراها **Grilli-Masciandaro-Tabellini** عام 1991، تمت المقارنة بين النظم النقدية لدول OECD بالتركيز على الخصائص السياسية والإقتصادية، وأثبتوا أن المصارف المركزية المستقلة يعني مستوى تضخم أقل وتقلبا أقل في معدله أي يوجد علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنك المركزي وبين معدلات التضخ، بالإضافة إلى أهمية الوضع القانوني للسلطة النقدية في تحديد استقلاليتها الفعلية،

وفي هذا النوع من المقاييس يستخدم المؤلفون خيار نعم أو لا لإختيار الميزة المؤسسية والأمثلة على ذلك :[50]

-هل يعين حاكم البنك المركزي من قبل رئيس الدولة؟

-هل قانون البنك المركزي يحدد هدفا وحيدا وهو الإستقرار في الأسعار لسياسة البنك المركزي؟

الجدول رقم (02):مؤشر GMT السياسي

رقم السؤال	موضوع السؤال	التسمية
1	-المحافظ لا يعين من قبل الحكومة	التعيين
2	-يعين المحافظ لفترة تتجاوز 5 سنوات	
3	-مجلس البنك لا يعين من قبل الحكومة	
4	-يعين المجلس لفترة تتجاوز 5 سنوات	
5	-لا يشترط أن يشترك ممثلو الحكومة في المجلس	العلاقة مع الحكومة
6	-ليس هناك حاجة لمصادقة الحكومة على صياغة السياسة النقدية	
7	-هناك نص في الدستور أو القانون يؤكد على سعي البنك المركزي لتحقيق استقرار الأسعار كأحد أهدافه الأساسية	القانون
8	-هناك نص حكومي يعزز موقف البنك المركزي في مجال التصارع مع الحكومة	

جدول رقم (03): مؤشرGMT الإقتصادي

رقم السؤال	موضوع السؤال	التسمية
1	-الإئتمان المباشر لا يقدم للحكومة يشكل آلي	التمويل النقدي للدين العام
2	-الإئتمان المباشر لا يقدم للحكومة بمعدل فائدة السوق	
3	-الإئتمان المباشر مؤقت بشكل صحيح	
4	-الإئتمان المباشر للحكومة له سقف رقمي محدد -البنك لا يشترك في السوق الأولية للدين العام	
6	-معدل الخصم يحدد آليا من قبل البنك	أدوات السياسة النقدية

[50] خورشيد نجاة محمد، **استقلالية المصرف المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية في سورية**، رسالة أعدت لنيل درجة الماجيستير في الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، ص ص 93.95.

	المركزي -البنك المركزي ليس موكلا بالإشراف المصرفي	

المصدر:خورشيد محمد نجاة, **استقلالية المصرف المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية في سورية**، رسالة أعدت لنيل درجة الماجيستير في الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2013، ص 190.

في حال الإيجاب يعطي للبنك نقطة واحدة، ويعطى الصفر في حالة النفي ونجمع النقاط للحصول على المؤشر.

ثالثا:مؤشر Jacome

المعايير المقدمة لقياس استقلالية البنوك المركزية بحسب معيار جاكوم تعود إلى الإستقلال السياسي والإقتصادي للبنوك المركزية وينبغي أن تتسم بالمميزات التالية:

-من ناحية الإستقلال السياسي بالإضافة إلى مشاركة الحكومة واشتراك القطاع الخاص على مجلس إدارة البنك المركزي الإعتراف بحقيقة أن مشاركة هؤلاء الأعضاء في السياستين المالية والنقدية;

-إدراج دور البنك المركزي، حيث أن البنوك المركزية شاركت من خلال الأليات المختلفة لتقلل من وتيرة الأزمات، وذلك نظرا لإرتفاعها في أمريكا اللاتينية خلال السنوات الأخيرة;

-الإستقلال الإقتصادي و هو مرتبط بالمشاركة الحكومية في صياغة سياسات سعر الصرف، حيث لا تتجاوز صلاحيات الحكومة العامة نطاق اختيار وتعديل نظام سعر الصرفمالم ينص القانون على خلاف ذلك;

رابعا:مؤشر باد وباركين :

إن أول محاولة لبناء مؤشر لإستقلالية البنك المركزيهي تلك التي قام بها باد وباركين عام 1977 وكانت الدراسة بعنوان قوانين المصرف المركزي والسياسة النقدية، وقد بحثا أولا عن العلاقة بين الخصائص العامة للسياسة النقدية والقوانين التي تحدد سلطات المصارف المركزية، وقد شملت الدراسة 12 دولة صناعية خلال الفترة (1951-1975)، و لقد صنفت المصارف بدرجات تتراوح بين الحد الأدنى درجة والحد الأعلى درجةوفيه تمت العلاقة بين درجة الإستقلالية والأداء الإقتصادي وفق معيارين.[51]

والجدول التالي يبين ذلك :

[51]خورشيد نجاة محمد، **مرجع سبق ذكره،** ص ص 92 93.

الجدول رقم (04):مؤشر باد وباركين للإستقلالية

معيار الإستقلال المالي	معيار الإستقلال السياسي
–الحكومة توافق على الموازنة وتحدد رواتب أعضاء مجلس الإدارة وتوزيع الأرباح –يحدد المصرف مخصصات الموازنة وتحدد الحكومة رواتب أعضاء المجلس وتوزع الأرباح –يحدد المصرف موازنة ورواتب أعضاء المجلس وتخصص الربح الذي يحددها القانون –يحدد المصرف موازنة ورواتب أعضاء المجلس ويخصص الأرباح	–الحكومة هي السلطة النهائية والمسؤولة عن إدارة المصرف ويعين جميع أعضاء مجلس الإدارة –لا مسؤول حكومي في مجلس الإدارة البنك المركزي –المصرف هو السلطة السياسة النهائية لكن كل تعيينات المجلس مقدمة من الحكومة –المصرف هو السلطة النهائية وبعض تعيينات المجلس مقدمة بشكل مستقل عن الحكومة

المصدر :خورشيد نجاة محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 184.

الفرع الرابع : الموقف من استقلالية البنك المركزي

تنقسم الآراء إلى مؤيد ومعارض للإستقلالية كالتالي :

1–الاراء الداعمة الاستقلالية :

تنطلق الاراء الداعمةمن فكرة رسمية مؤداها تحليل ابعاد التدخل الحكومي في نشاط الاقتصادي، ويوثقون فكرتهم بالعديد من الحجج أهمها :

–إن الحجة الاساسية لهم هي عدم تمتع الحكومة بالرشد الاقتصادي وإن تدخلها في شؤون الاقتصاد ولا سيما شؤون النقد يضم الإثنين معا حيث ان تعبئة البنك المركزي للحكومة يقدم اداة لها ولا سيما في الاقتراض والاصدار النقدي مما يزيد من التضخم وتدهور قيمة العجلة ;

–إن وضع هذف استقرار الاسعار في مقدمة اهداف البنك المركزي في سياسة يتطلب توفير المناخ الملائم لتحقيق ذلك، وعليه فإن تبعية البنك المركزي للحكومة سيعيق هذا الهذف و يعكس الوضع الذي تترك فيه الحرية للبنك المركزي في صياغة وتنفيد السياسة النقدية بعيدا عن الضغوط السياسة ;

–إن الدليل الإحصائي يدعم فكرة إلى الدول ذات البنوك المركزية المستقلة تكوم معدلات التضخم فيها منخفضة وهذه العلاقة السلبيةبين المتغيرين متفقة مع منطق النظرية الإقتصادية ويمكن أن تفسر هذه العلاقة بأن الدول التي تتحاشى التضخم قررت أن تعطي بنوكها المركزية إستقلالية أكبر;[52]

–يرى **بلايندر** ان البنك المركزي الذي يكون مستقلا تكون لديه فرصة عمل ومساحة اختيار واسعة لتقرير كيفية الوصول إلى أهدافه; [53]

[52] عبد الحسين عبد الجليل، **السياسات النقدية في البنوك المركزية**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 113.

[53] عبد الحسين جليل الغالبي، سوسن كريم هودان الجبوري، **العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وسعر الصرف في مصر**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 18/ العدد 2 لسنة 2016، ص 99.

2-الأراء المعارضة لإستقلالية البنك المركزي:

يستند أنصار هذا الرأي إلى المبررات التالية :

-إمكانية عدم قيام استقلالية البنك المركزي فعلا بتحسين الأداء في مجال التضخم في الأجل الطويل طالما أنه يمكن لأهدافها الداخلية الخاصة أن تتعارض مع انتهاج سياسة نقدية غير تضخمية;

-يرى أنصار هذا الرأي أن فكرة قيام مسؤولي البنوك المركزية غير المنتخبين بتحديد عنصر أساسي في السياسة الإقتصادية، هو أمر يتنافى مع مبادئ الديموقراطية، كما أن أي بنك مركزي لا يكون مستقلا تماما عن الحكومة، إذ أن لهذه الأخيرة العديد من القنوات الرسمية والغير الرسمية التي تستطيعمن خلالها التأثير على السياسة النقدية وأنها في الحالات القصوى تستطيع تغيير النظم الأساسية للبنك المركزي.[54]

المطلب الرابع:آثار استقلالية البنك المركزي

الفرع الأول :اثار استقلالية البنوك المركزية على التضخم

تعمل البنوك المركزية المستقلة على الاتستفادة من ادوات السياسة النقدية لمنع تنامي اثار الاقراض الحكومي وعجز الموازنة العامة بالشكل الذي تعمل معه هذه الوسائل لتقليل من حدة التضخم، وضمن الاليات او الوسائل التي تعتمدها هذه البنوك هو استخدام اسعار الفائدة مستغلة بذلك العلاقة العكسية بين عرض النقود وسعر الفائدة، اذ تستطيع البنوك المركزية التأثير على الاقراض الحكومي من خلال اعتماد السياسة النقدية التي لاتساير اهداف السياسة المالية الحكومية .كذلك تستطيع هذه البنوك تشجيع التوجه نحو استخدام السندات الحكومية كوسيلة لتحويل الاقتراض الحكومي، وذلك من خلال وضع سعر فائدة على هذه السندات يفوق معدل التضخم السائد كما تستطيع البنوك المركزية مواجهة تزايد العرض النقدي وذلك من خلال تأثير على مصادر القاعدة النقدية بما فيها التأثير على حجم الإئتمان المقدم للحكومة بالإستفادة من القيود القانونية التي يعمل في ظلها البنك المكزي، والتي لا تسمح للحكومة بتجاوز حد معين من الإئتمان الممنوح لها من البنك المركزي أو التأثير على الإئتمان المقدم للبنك وبالتالي الحد من الحاجة للمزيد من النقد وزيادة التضخم.[55]

الفرع الثاني :آثار استقلالية البنوك المركزيةعلى الناتج المحلي الإجمالي

لقد توصلت نتائج الدراسة التي قام بها كل من **Debong et Summers** حول هذه العلاقة في الدول الصناعية خلال فترة (1955-1990) إلا أن هناك علاقة موجبة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدل الناتج المحلي الإجمالي وإذا زادت درجة استقلالية البنك المركزي درجة واحدة ارتفع نحو الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل نسبة 0,4 بالمائة سنويا.[56]

---

[54] إكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ظبط المعروض النقدي في الجزائر**، خلال الفترة 2000-2009، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2011، ص 93.

[55] يوسف حسن يوسف، **البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص 197.

[56] عبد العزيزخنفوسي إبراهيم، **العولمة وتاثيراتها على الجهاز المصرفي**، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 253.

الفرع الثالث :آثار استقلالية البنوك المركزية على عجز الموازنة العامة

إن هناك علاقة عكسية بين درجة إستقلالية البنوك المركزية ونسبة عجز الموازنة العامةبمعنى أنه كلما زادت درجة استقلالية البنوك المركزية انخفضت نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مفاده أن البنوك المركزية ذات درجة عالية من الإستقلالية تستطيع أن تقاوم طلبات الحكومة لتمويل عجز الموازنة بإصدار المزيد من النقد أو بيع المزيد من السندات الحكومية وأذونات الخزينة، بينما لا تستطيع البنوك المركزية ذات الدرجة المنخفضة من الإستقلالية أن تفعل ذلك.[57]

المبحث الثاني :أثر إستقلالية البنك المركزي على اداء السياسة النقدية

مما لا شك فيه أن لإستقلالية البنك المركزي اثارا بالغة الأهمية على أداء السياسة النقدية، إلا أن هذا الأثر قد يختلف وزنه في الدول النامية عن الدول المتقدمة.

المطلب الأول :أثر إستقلالية البنوك المركزية في الدول النامية

هناك رأي يرى أن اقتصار البنك المركزي على إدارة السياسة النقدية للحفاظ على استقرار الاسعار وقيمة العملة هو أفضل للعملية التنموية على مدى طويل مقارنة بدوره الذي يلعبه في التمويل بالعجز والتوسع في الإئتمان نتيجة تزايد الإنفاق الحكومي وما يترتب عنه من مخاطر التضخم، وهو ما ينصح به صندوق النقد الدولي، وقد إتخدت الكثير من الدول النامية التي وقعت في أزمات مالية ومديونية هذا السبيل للخروج من أزماتها، وقد كان ذلك محل تجادب بين مؤيد ومتحفظ، وأهم الإشكاليات والتحفظات المطروحة أنه إذا كان التضخم من أولويات السياسة النقدية فإنه في الدول النامية يعود إلى أسباب هيكلية إقتصادية وإجتماعية وبصفة أساسية، وهو ما يعني أن الإستقلالية في هذه الحالة قد لا تحقق الغرض إذا ماتجهت إليها البنوك واتبعت سياسة انكماشية وكذلك لا يمكن أن تكون الإستقلالية نموذجا واحدا إذ أن الظروف الإقتصادية والسياسة والإجتماعية وغيرها محددا أساسي لدرجة استقلالية وتبعية البنك المركزي، وفي الأخير فإن الإستقلالية ترتبط بنظام المحاسبة والمساءلة وكفاءته وهذا قلما نجده في الدول النامية.

المطلب الثاني:أثر استقلالية البنوك المركزية في الدول المتقدمة

ترتكز استقلالية البنوك المركزية في الدول المتقدمة حول مجموعة معايير معينة تتحدد بها، وفي هذا المجال نجد كل من ألمانيا سويسرا الـ. م .أ ونيوزيلندا أكثر استجابة لها، ويمكن تحليل الإستقلالية في هذه الدول كما يلي:

-من حيث الحرية في إدارة السياسة النقدية ;

-من حيث المكانة الفاصلة بهدف تحقيق الإستقرار للمستوى العام للأسعار: حيث الهدف الأساسي للسياسة النقدية في ألمانيا هو حماية العملة ودعم السياسة العامة للحكومة في الحدود التي تتوافق مع

[57] خلف محمد حمد الجبوري، **دور استقلالية البنوك في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة الى التجربة العراقية في ضوء القانون البنك المركزي لعراقي**رقم 56 لسنة 2004، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية –المجلد 7 – العدد 23-2011 ص ص 80 81.

هدف حماية العملة، أما في الو م أ الهدف هو الحفاظ على مجمل النقد و الإئتمان على المدى الطويل بالتوازي مع الحفاظ على قوة الدفع للإقتصاد لزيادة الإنتاج ومعدل التشغيل واستقرار الأسعار;

-من حيث مساءلة البنك المركزي: ليست هناك جهة يمكنها مساءلة البنك المركزي في ألمانيا وسويسرا، ولكن يلتزم البنكان على إعلان أهدافهما النقدية ومن ثم تسهيل متابعة أداءهما في إدارة السياسة النقدية من قبل الرأي العام.[58]

المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية وموقف البنوك المركزية في ظل العولمة

إن الإنفتاح الاقتصادي على العالم يزيد من قدرة الاقتصاد الوطني على التأثير في الاقتصاديات الأخرى والتأثر بها، والسياسة النقدية تواجه اليوم ما يسمى بالعولمة المالية.

أولا: فاعلية السياسة النقدية

المقصود بفعالية السياسة النقدية هو مدى قدرة السياسة النقدية في التأثيرعلى مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية و إن فعالية السياسة النقدية لا ترتبط بكيفية استخدام أدوات هذه السياسة وإنما ترتبط بمدى إمكانية استخدام هذه الأدوات وتحقق النتائج العلمية المتوقعة من استخدامها.[59]

لهذا فإن السياسة النقدية وفاعليتها تبقى متواضعة في البلدان النامية للأسباب التالية :

* غياب السوق المالية المتطورة ;
* تخلف العادات البنكية للمجتمع ;
* الحداثة النسبية في نشأة البنوك والأجهزة المالية وفي مقدمتها البنوك المركزية ;

لقد ساهمت الأسباب أعلاه عمليا في صعوبة استخدام أدوات السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي و الوصول إلى الأهداف الأساسية التي تسعى إليها السياسة النقدية، فغياب الأسواق المالية المتطورة يفقد سياسة سعر إعادة الخصم وسياسة عمليات السوق المفتوحة في التأثير على كمية الإئتمان البنكي وعلى كلفته مقابل ذلك تستطيع البنوك المركزية في البلدان المتقدمة تغيير سعر الخصم أسبوعيا على الأقل وقيام البنك المركزي يوميا ببيع وشرء السندات في السوق المالية، كما يمكنه تبليغ وتغيير تعليماته وتوجيهاته خلال ساعات قصيرة للبنوك التجارية والمؤسسات المالية والبنكية الوسيطيةحيث سعر الفائدة على القروض البنكية يمكن تغييره بين فترة وأخرى من طرف البنك المركزي بهدف التأثير على الإنفاق الإستثماري، لذلك فإن غياب الأسواق المالية المتطورة وتخلف العادات البنكية في التعامل بالأصول المالية المختلفة مقابل التمسك بالتعامل بالنقود الحاضرة وتختلف

[58] عياش قويدر,ابراهيمي عبد الله,**أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق**,ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات,جامعة الشلف يومي 14-15 ديسمبر 2004,ص ص 59 60.

[59] عبد الباسط مبروك شادي، **السياسة النقدية بين النظرية الوضعية والمنظور الإسلامي وتداعياتها على الأزمة المالية العالمية المعاصرة،** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011، ص 22.

أهمية السياسة النقدية ودورها في الحياة الاقتصادية بحسب طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي السائد في المجتمع، وتختلف أيضا بحسب مستويات التطور والتقدم الاقتصادي لمؤسسات وأجهزة النظام الاقتصادي.

ثانيا:موقف البنوك المركزية من التحكم في السياسة النقدية في ظل العولمة

إن من نتائج العولمة و تحرير تجارة الخدمات المالية وفتح الحدود ازدياد ترابط البنوك على المستوى الدولي، و هذا الترابط كان على حساب سيادة البنك المركزي في كل دولة.[60]

كما أن تطبيق بعض الدول لمعايير متساهلة في الرقابة البنكية أدى إلى تشجيع البنوك من دول أخرى على تأسيس فروع لها في الدول التي تقوم من خلالها بعمليات تمويل بعيدة عن رقابة البنوك المركزية لدولها، و بسبب المخاطر التي نتجت عن ضعف الرقابة أثرت هذه البنوك بشدة على البنوك الأم، وبالتالي استقرار النظام البنكي العالمي، ومن الآثار الاقتصادية الهامة للعولمة المالية أيضا إضعاف قدرة البنوك المركزية في السيطرة على النظام النقدي و المالي في العديد من الدول مقابل الزيادة المستمرة في قوة الشركات متعددة الجنسيات و المراكز المالية التي تتعامل يوميا بمليارات الدولارات في عمليات الشراء والبيع والإكتتاب والمضاربة على أسعار العملات والأوراق المالية مستخدمة في ذلك أحدث وسائل التكنولوجيا في تحويل الأموال وبسرعة فائقة.

و تتمثل أهم مظاهر ضعف البنوك المركزية في التحكم في السيادة النقدية لأي بلد في عجز هذه البنوك عن حماية العملة الوطنية وسعر صرفها في ظل حرية حركة رؤوس الأموال على المستوى العالمي وعجزها في التأثيرعلى معدل الفائدة لارتباط معدل الفائدة قصير الأجل الوطني بمعدلات الفائدة قصيرة الأجل في الأسواق العالمية، و في ظل تحرير حساب رأسمال فإن هناك احتمالات كبيرة لفقد الدولة لسيادتها الوطنية في مجال السياسة النقدية، خاصة إذا وقع اقتصادها القوي في يد المضاربين الماليين العالميين.[61]

المبحث الثالث :الدراسات السابقة

حاولنا جمع العديد من الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية والتي تناولت نفس موضوعنا وذلك للإستفادة منها في الإطار النظري والتطبيقي للدراسة وتحليل النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول:الدراسات باللغة العربية

1-دراسة عياش قويدر وابراهيمي عبد الله -2005- أثر إستقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقة بين النظرية والتطبيق، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية – واقع وتحديات– جامعة الشلف الجزائر يومي 14-15 ديسمبر 2004، حيث قام الباحثان بالتطرق إلى تطور الجهاز المصرفي الجزائري ومسار السياسة النقدية و كذلك تناولا استقلالية البنك المركزي والسياسة

[60] سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص 41.
[61] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 13.

النقدية، كما عرض بعض التجارب العالمية في إعطاء الإستقلالية للمصرف المركزي لأداء مهامه النقدية في كل من الدول النامية والمتقدمة، و قد توصل الباحثان إلى أن إستقلالية البنك المركزي لا تخضع إلى مقياس معين ولكنها تتخذ أشكالا مختلفة حسب المعايير و أن السياسة النقدية في الجزائر تطورت بشكل كبير خاصة مع الأمر الأخير والذي أكد على درجة عالية من الإستقلالية لبنك الجزائر في أداء السياسة النقدية.

2-منصوري زين-2005-استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية، جامعة الشلف الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية - واقع وتحديات-

درس الباحث مفهوم استقلالية المصرف المركزي و وضع اطار شامل ومتكامل لهذه الإستقلالية ووضح العلاقة بين استقلالية المصرف المركزي والتضخم، و تقييم استقلالية المصرف المركزي الجزائري و أثرها في فعالية السياسة النقدية في تحقيق الأسعار و اقترح نمودجا يمنح البنك المركزي مدى أكبر من الإستقلالية، و وجد أنه لابد من منح المصرف المزيد من الإستقلالية في جانبي السلطة و المسؤولية لتحقيق المزيد من الفعالية للسياسة النقدية.

3-ابرير محمد- 2008- السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.تمثلت إشكالية الدراسة في ما مدى فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية السلطة النقدية؟

توصل الباحث إلى أن أداء السياسة النقدية في الجزائر قبل صدور قانون 10-90 قد تميز بسيطرة الخزينة العمومية على السلطة النقدية مما سجل عدة اختلالات نقدية أثرت على الجانب الحقيقي للإقتصاد، و أن قوة الوضعية المالية الخارجية يشكل إرساء معالم متينة لسوق الصرف مابين البنوك بالرغم من الحركات الكبيرة لحصص العملات الرئيسية في أسواق الصرف العالمية.

4-مريم ماطي -2009-استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

درست الباحثة استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية ووجدت أن تنفيد هذه الأخيرة من أهم وظائف البنك المركزي التي تهدف إلى ضمان توازن النشاط الإقتصادي على المدى الطويل ومكافحة التضخم، و أن الإستقلالية تؤثر على التضخم والناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة كما أنها تزيد من مصداقية السياسة النقدية وبالتالي لا يوجد خلاف حول ضرورة استقلالية البنك المركزي لضمان تحقيق الإشراف الأمثل والرقابة المالية على الوحدات البنكية لكن الخلاف حول حدود وطريقة تطبيق هذه الإستقلالية، و أن الاستقلالية في الدول النامية غير فعالة لأن التضخم في هذه الدول يعود لأسباب هيكلية وليست نقدية بمعنى أنه لا يمكن الإعتماد على استقلالية البنك المركزي وحدها لمعالجة التضخم بل يجب أن ترافقها إصلاحات جدرية، و أن الإصلاحات التي عرفتها الجزائر كانت نقطة قوة هذه الإستقلالية من خلال الصلاحيات الواسعة للمحافظة ومجلس النقد والقرض و كذلك طريقة تعيين المحافظ

وتشكيل مجلس اتخاد القرار وهو مايعكس استقلال شخصي ومالي يوازي تلك النمادج المتواجدة في الدول المتقدمة ذات المستوى العالي من الإستقلالية.

5- دراسة خلف محمد حمد الجبوري،2011- دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية/المجلد7/العدد-2011/23.والتي هدفت إلى تحليل أهمية توفر استقلالية البنوك المركزية كشرط ضروري لأداء دورها الفاعل في الإستقرار النقدي وتحقيق أهداف السياسة النقدية لأي بلد و ذلك من خلال الإستعانة ببعض تجارب الدول المتباينة في درجة إستقلالية بنوكها المركزية عن الحكومات. وتمثلت عينة دراستها في البنك المركزي العراقي، حيث توصل الباحث إلى أن استقلالية البنك المركزي لا تخضع إلى مقياس معين ولكنها تتخد أشكالا مختلفة، كذلك تعدد وظائف البنوك المركزية في البلدان النامية وعدم اقتصارها على تحقيق الإستقرار في القيمة الداخلية والخارجية للعملة على عكس البنوك المركزية في البلدان المتقدمة التي تتركز على وظائف محددة من أجل تحقيق تلك الوظائف.

6-دراسة كريمة شلغوم-2012-دور البنوك المركزية في التأثير على السياسة النقدية-دراسة حالة الجزائر-مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي الجزائر، ولقد تم استخدام المنهج التاريخي والوصفي التحليلي. تمثلت إشكالية الدراسة في ما هو الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في التأثير على السياسة النقدية؟

درست الباحثة دور البنوك المركزية في التأثير على السياسة النقدية، ووجدت أن بنك الجزائر لا يتمتع عمليا بالإستقلالية التي من المفروض كان يتمتع بها في الحد من التضخم ومحاربته.

7-خورشيف نجاة محمد -2013- استقلالية المصرف المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية في سورية، رسالة أعدت لنيل درجة الماجيستير في الإقتصاد و ذلك باستخدام الأسلوب الوصفي. تمثلت إشكالية الدراسة في هل يمكن رسم سياسة نقدية فعالة في التأثير في المتغيرات الإقتصادية الكلية؟ حيث درس الباحث تحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي، تحديد أهم مقاييس استقلالية المصرف المركزي و تقويم استقلالية مصرف سورية المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية، ووجد أن هناك علاقة عكسية بين درجة استقلالية مصرف سورية المركزي والناتج المحلي الإجمالي و التضخم. وتداخل لصلاحيات كل من بنك الجزائر ووزارة المالية وهو ما يؤثر سلبا على فعالية الأداء.

8- دراسة فطيمة الزهراء بوليفة-2015-استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر في العلوم الإقتصاديةجامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2015.حيث تمثلت إشكالية الدراسة في ما مدى تأثير استقلالية النك المركزي على مسار السياسة النقدية؟ ولقد استخدمت المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والتي هدفت إلى تحديد مفهوم إستقلالية البنك المركزي ومحاولة وضع إطار شامل ومتكامل لهذه الإستقلالية، كذلك إيضاح العلاقة الموجودة بين إستقلالية البنوك المركزية والسياسة النقدية وتحديد أثر إستقلالية بنك الجزائر على مسار

السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الإقتصادية، ولقد توصلت الباحثة إلى استقلالية البنك المركزي ترتبط بطبيعة أهداف السياسة النقدية وكذلك أن السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإستقلالية لعبت دورا كبيرا في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وذلك من خلال تحقيق البنك المركزي الإستقرار النقدي، وأن إستقلالية البنك المركزي تضمن مصداقية السياسة النقدية لأن السلطة النقدية المستقلة تكون أكثر جدارة في تحقيق أهدافها والمحافظة على الإستقرار.

9-فتان الطيب.بوشنتوف نوال-2017-أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر.-maghreb review of economic and management,vo04 2017N°02septembre حيث وجد الباحثان أن السلطة النقدية في سبيل ضبطها للعرض النقدي تعتمد على عدة أساليب وأن أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة خاصة تكون أكثر فاعلية في ذلك، كما أن الجزائر واصلت محافظتها على الإستقرار النقدي خلال سنة 2013 بالرغم من ضعف أداءا ميزان المدفوعات الخارجية واستمرار العجز الميزاني، وأن أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2008-2013 كان متوسطا في تحقيق مثلوية متغيرات الإقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور,بإستثناء المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار والتضخم في حدود دنيا سنة 2013.

10-سلمى بولحجل-2018-استقلالية البنك المركزي وأثره على أداء السياسة النقدية,دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017,مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر,جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة-الجزائر.وجدت الباحثة أن هناك عدة أنواع للسياسة النقدية منها التوسعية والإنكماشية فالأولى يتم استخدامها لمعالجة البطالة والركود الإقتصادي والثانية تستخدم لمعالجة التضخم وهي السياسة المناسبة للدول النامية. وأن حالة الوضع الإقتصاي في الجزائر مرتبط بالمحروقات فكلما تحسنت مداخيل المحروقات تحسن الوضع الإقتصادي والعكس صحيح، كما أن بنك الجزائر اعتمد على الأدوات الكمية من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية لكن لم يتم استخدام أداة السوق المفتوحة وهذا بسبب عدم تطور السوق المالي في الجزائر مقارنة بالأسواق العالمية.

المطلب الثاني :الدراسات باللغة الأجنبية

1-Okaan Veli Safakli and Huseyin Ozdezer 2010 On The Independence of the central banm of the turkish ,Republic Of Northen Cypris,dogus University Dergisi .

درس الباحثان استقلالية المصرف المركزي في الجمهورية التركية شمال قبرص، واستخدما جدول متغيرات استقلالية المصرف المركزي القانوني ومقياس كوكرمان,ووجد أن رغم استقلالية المصرف المركزي القانونية لشمالي قبرص فإنه لا يستطيع وضع السياسة النقدية، وإن التضخم في تركيا يحدد بشكل كبير

بدلا من السياسة النقدية التابعة للمصرف المركزي للجمهورية التركية شمالي قبرص، وبالتالي لا توجد علاقة عكسية بين استقلالية المصرف المركزي والتضخم حالة الجمهورية التركية شمالي قبرص.

2-Alex cukierman 2006 central Bank Independence and Monetary Policy Maming Institions: Past, Present and future central Bank Chile, Working Paper N°360

درس الباحث تطور استقلالية المصرف المركزي في تشيلي خلال العقدين الماضيين، واستهداف التضخم من أجل تحقيق استقرار الأسعار والعلاقة بين استقلالية المصرف المركزي والأداء الإقتصادي الكلي، وركز على قضايا المسؤولية والشفافية اللتين تصبحان أكثر أهمية في النظام الجديد وحكم المصرف المركزي والديموقراطية، ووجد أن استقلالية المصارف المركزية أصبح أكثر أهمية مند عشرين عاما وأصبح هدفهم الأساسي استقرار الأسعار واستهداف التضخم.

المطلب الثالث:الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

لقد كان للدراسات والأبحاث السابقة أهمية كبيرة في توضيح أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية وتأكيدها واقعيا في العديد من الدول ومن جهة أخرى بينت مختلف هذه الدراسات أنه يوجد عدة أسباب تحد من الإستقلالية.

تقوم هذه الدراسة بإتباع خط مماثل لمعظم الدراسات التطبيقية السابقة من حيث المفاهيم العامة المتعلقة بإستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية مع دراسة أثر الإستقلالية في كل من الدول النامية والمتقدمة.

في حين تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فيما يلي:

أن هذه الدراسة جاءت مكملة للدراسات السابقة والتي تناولت موضوع استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية. حيث تم التركيز على الجانب التحليلي فيما يخص أدوات وأهداف السياسة النقدية في الجزائر، وأيضا فترة الدراسة امتدت من 1990 إلى 2018 وهو ما أعطى للدراسة نوع من الحداثة.

وكذلك اعتمدنا على معيار كوكيرمان في قياس استقلالية بنك الجزائر وذلك في ظل الأوامر والتعديلات الأخيرة.

الخلاصة :

يعتبر موضوع استقلالية البنوك المركزية من أهم مواضيع المطروحة في السنوات الأخيرة.

و الذي يحمل في طياته العديد من التناقضات والصراعات، ويتعين بصفة عامة منح البنك المركزي حرية التصرف في وضع وتنفيد السياسة النقدية واختيار الأدوات الضرورية لتحقيق هدفها.

والذي ينحصر أساسا في تحسين الأداء في مجال الحد من التضخم على المدى الطويل مما يجعل المحافظة على الأسعار وبالتالي حماية قيمة العملة ويتم ذلك بعيدا عن الضغوط السياسية للحكومة أو البرلمان.

وأن المكانة التي وصلت إليها السياسة النقدية كانت نتيجة سلسلة من المراحل التي مرت بها خلال تطورها إلى أن أصبحت من الأدوات الرئيسية في السياسة الإقتصادية في توجيه الإقتصاد، حيث أصبح لها أثر كبير في التنمية الإقتصادية خاصة الدول السائرة في طريق النمو، وكذا تحقيق الإستقرار النقدي وهذا بفضل أدواتها الرئيسية.

الفصل الثاني
دراسة استقلالية بنك الجزائر وآثارها على فعالية السياسة النقدية

تمهيد :

بعد التطورات الحديثة على الصعيد العالمي التي شهدتها أعمال المصالح المركزية التي تنصب أغلبها لصالح استقلالية البنوك المركزية، هذه الأخيرة تزداد أهميتها يوم بعد يوم سواء على المستوى النظري أو التطبيقي، وخاصة بعد التزايد المستمر في عدد الإصلاحات التي قامت بها مؤخرا بتغيير تشريعاتها على نحو يمنح قدرا كبيرا من الإستقلالية لبنوكها المركزية.

نجد أن الجزائر كدولة مستقلة تمتلك نظام مصرفي كباقي الدول يترأسه البنك المركزي لم تسلم من الضغوطات الدولية، ولم تخلو أيضا من إصلاحات شاملة على مستوى البنك المركزي والسياسة النقدية، بحيث يتمحور هذا الإصلاح في كيفية إعطاء البنك المركزي استقلاليته ليتحكم أفضل في السياسة النقدية.

قمنا بتقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث، فالمبحث الأول جاء تحت عنوان استقلالية بنك الجزائر مند صدور قانون النقد والقرض، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه .....

أما المبحث الأخير فتطرقنا فيه إلى قياس استقلالية بنك الجزائر وفق مميار كوكيرمان.

المبحث الأول: استقلالية بنك الجزائر مند صدور قانون النقد والقرض

إن أهم ماميز النظام المالي والمصرفي الجزائري ابتداءا من 1990 هو صدور قانون النقد والقرض المتعلق بالنقد والقرض، والذي جاء بتغييرات جذرية في تنظيم النشاط المصرفي، وهو يعتبر نقطة تحول من حيث إصلاحات البنك المركزي ومنحه استقلاليته.

المطلب الأول:لمحة عن قانون 10-90

يعتبر أهم ماميز النظام المصرفي الجزائري في التسعينات وسنحاول في هذا المطلب التعريف به وبأهم المبادئ التي جاء بها .

الفرع الأول :ماهية قانون النقد والقرض

لقد جاء القانون 10-90 بتغييرات جدرية تتعلق بتنظيم النشاط المصرفي، وهو يعتبر نقطة تحول بالغة الأهمية مست السياسة النقدية في اطار الإصلاحات التي قام بها البنك المركزي ومنحه استقلاليته.[1]

ولقد نص هذا القانون على :

- فتح المجال لإنشاء بنوك خاصة، خصوصا أن الجزائر متوجهة إلى اقتصاد السوق هذا الأخير الذي يرغمنا على القيام بإصلاح جدري في جهازنا المصرفي إدارة وتسييرا;
- تحرير البنوك التجارية من القيود الإدارية وتركيز السلطة في بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض;
- ادخال العقلانية الإقتصادية على مستوى البنك، المؤسسات والأسواق; [2]
- اعطاء البنك المركزي استقلاليته;
- ازالة كل العراقيل أمام الإستثمار الأجنبي ; [3]

ومنه فإن هذا القانون قد أعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري، وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول به في البلدان الأخرى.[4]

الفرع الثاني :مبادئ قانون النقد والقرض

وضع قانون النقد والقرض مبادئ تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها النظام البنكي في المستقبل وهذه المبادئ هي:

---

[1] بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والإجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي14-15 ديسمبر، ص

[2] بحوصي مجدوب، **استقلالية البنك المركزي بين قانون10-90 والأمر 03-11**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16،2012,ص3 .

[3] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 142.

[4] مصطفى عبد الطيف، لعور سليمان، **النظام المصرفي بعد الإصلاحات**، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية والممارسة التسويقية، يومي 20 و 21 أفريل 2004، المركز الجامعي بشار، ص

1-الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: ويعني أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ولكن تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تتخذها السلطات النقدية وبناءا على هذا الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها وأن هذا المبدأ يسمح بتحقيق الأهداف التالية:

-استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي;

-تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية كوسيلة من وسائل الظبط الإقتصادي;

2-الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:حيث أن الخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملة القرض وتمويل عجزها عنطريق اللجوء إلى البنك المركزي الذي لم يعد يتميز يتلك التلقائية ويسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية :

-تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها;

-تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال;

-الحد من الأثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية; [1]

3-الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:حيث أبعد الخزينة عن منح القروض للإقتصاد ليبقى دورها مقتصرا على تمويل الإستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة، وأصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في اطار مهامه التقليدية وهذا يسمح بتحقيق الأهداف التالية:

-استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية;

-أصبح توزيع القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الإقتصادية للمشاريع;

-تناقص التزامات الخزينة في تمويل الإقتصاد;

4-**إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:**كانت السلطة النقدية سابقا مبنية في مستويات عديدة فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس أنها السلطة النقديةوالخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك لتمويل عجزها، والبنك المركزي كان يمثل سلطة نقدية لإحتكاره امتياز إصدار النقود، ولذلك جاء قانون 10-90 ليلغي هذا التعدد، وكان بذلك إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت وبالذات في هيئة جديدة أساسها مجلس النقد والقرض وجعل هذا الأخير السلطة النقدية:

-وحيدة ليضمن انسجام السلطة النقدية;

-مستقلة ليضمن تنفيد هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية;

[1] زقرير عادل، **تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل,جامعة محمد خيضر-بسكرة-الجزائر، 2009، ص 132.

–موجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النهائية;

5–وضع نظام بنكي على مستووين: ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزها كملجأ أخير للإقراض.[1]

الفرع الثالث :أهداف قانون النقد والقرض

هدف إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي;
- ✓ رد الإعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض;
- ✓ إعادة تقييم العملة الوطنية وضمان تسيير مصرفي جيد للنقود;
- ✓ تشجيع الإستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنيةخاصة أو أجنبية;
- ✓ ايجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك ;
- ✓ تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الإقتصاديين;

المطلب الثاني:استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض

إن صدور قانون النقد والقرض قد أعطى لبنك الجزائر استقلاليته وصلاحيات لم يكن يتمتع بها من قبل خاصة فيما يتعلق بوضع وتنفيد السياسة النقدية.

الفرع الأول :تعريف بنك الجزائر وفقا لقانون النقد والقرض

بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير ويحكمه التشريع التجاري مالم يخالف ذلك أحكام هذا الأمر، ويتبع قواعد المحاسبة التجارية ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة، وتمتلك الدولة رأسمال بنك الجزائر كلية حيث يفتح فروعا أو وكالات في كل المدن حيث يرى ضرورة لذلك. [2]

كما يعرف قانون 10–90 البنك المركزي في مادته 11 بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، والذي أصبح بعد صدور هذا القانون يحمل اسم بنك الجزائر، وقد أعطىله كل الصلاحيات في ممارسة نشاطاته والمتمثلة في منح ومراقبة الإئتمان، تنظيم ومراقبة سوق الصرف، تسيير المديونية الخارجية ومراقبة الكتلة النقدية.[3]

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 199.

[2] المواد 10,9 من قانون النقد والقرض.

[3] قانون رقم 62-441 المصادق عليه بتاريخ 13 ديسمبر 1962.

الفرع الثاني :مهام بنك الجزائر

تتمثل مهام بنك الجزائر في اطار قانون 10-90 فيما يلي:

- العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية: إن بنك الجزائريمكنه شراء و بيع و خصم إعادة الخصم أو الحصول على كل وسيلة دفعمحررة بعملات أجنبية;
- التعامل في السوق النقدي: يستطيع بنك الجازئر التدخل في السوق النقدي، وخاصة بشراء أو بيع سندات عمومية أو سندات خاصة ;
- تحديد التسبيقات التي يقدمها بنك الجزائر للخزينة العمومية بنسبة 10% من الإيرادات العادية لأخر سنة مالية تفاديا للإصدار النقدي الزائد ;
- كما أن له الحق في احتكار الإصدار النقدي والذي يجب أن تقابله سبائك ذهبية وعملات أجنبية وسندات الخزينة العمومية;
- يمنح البنك المركزي قروض للبنوك التجارية والمؤسسات المالية في أجل أقصاه سنة واحدة مقابل سبائك ذهبية، عملات أجنبية مع عدم القابلية لإعادة تمويل البنوك السائدة سابقا; [1]

الفرع الثالث :هيكل بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض

يقوم بتسيير البنك المركزي وإدارته محافظ وثلاث نواب له ومجلس النقد والقرض.

1- المحافظ ونوابه:

يعين محافظ بنك الجزائر بمرسوم رئاسي لمدة ست سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط ، ويساعده ثلاث نواب محافظ.[2]

غير أن الأمر الرئاسي الجديد الذي صدر مؤخرا 03-11قد ألغى هذه المدة ، حيث يمضي المحافظ باسم بنك الجزائر كل العقود لحساب عمليات بنك الجزائر، والحسابات الجارية، كما أنه يمثل بنك الجزائر في المحافل الدولية، كما يتم إلغاء مهامه بمراسيم رئاسية ويكون في حالتين فقط العجز الصحي والخطأ الفادح. ويقدم التقرير العام ويحدد المحافظ كل صلاحيات كل نائب من نواب المحافظ ويوضح سلطاتهم. [3]

-مجلس النقد والقرض:

تم إنشاء مجلس النقد والقرض بموجب القانون 10-90 حيث كان يتصرف كمجلس إدارة

[1] فطيمة الزهرة بوليفة، **أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية**، دراسة حالة الجزائر 1990-2013,مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص 53.

[2] نوال جمعون، **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية,جامعة الجزائر، 2005، ص 98.

[3] بودربالة ملية، فراحتية أكرم، **مجلس النقد والقرض في النظام المصرفي الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 5.

- البنك المركزي وفي الوقت نفسه سلطة نقدية يصدر تنظيمات نقدية، مالية ومصرفية حيث حددت المادة 32 من هذا القانون التشكيلة البشرية للمجلس ويتكون من :
- المحافظ رئيسا ;
- نواب المحافظ الثلاث ;
- ثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة معينين بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية بحكم كفائتهم في المجلسين الإقتصادي والمالي ; [1]

وهذا المجلس هو المسؤول على وضع وصياغة سياسات الإئتمان والنقد الأجنبي والذين الخارجي والسياسة النقدية.[2]

ويقوم المجلس بصفته مجلس إدارة البنك المركزي بالوظائف التالية:

- إجراء مداولات حول التنظيم العام للبنك المركزي، وفتح فروعه ووكالاته وإقفالها، ويوفق على نظام مستخدميها وسلم رواتبهم والأنظمة التي تطبق عليهم;
- يحدد شروط توظيف الأموال الخاصة العائدة للبنك المركزي;
- يقوم بتوزيع الأرباح ويوافق على التقرير السنوي الذي يقدمه المحافظ بإسمه;
- يتمتع بصلاحيات شراء الأموال المنقولة وغير المنقولة وبيعها;
- يقوم كل سنة بتحديد ميزانية البنك المركزي وإدخال التعديلات الضرورية عليها خلال السنة المالية;

ويخول للمجلس صلاحيات بصفته سلطة نقدية في الميادين المتعلقة بما يأتي : [3]

- إصدار النقود المعدنية والأوراق النقدية مع اشارات تعريفها;
- تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها;
- سير وسائل الدفع وسلامتها;
- تسيير احتياطي الصرف;
- تحديد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ظبط الصرف;
- حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية لا سيما في مجال العمليات مع الزبائن;
- شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر;
- مقاييس وشروط عمليات البنك المركزي لا سيما فيما يخص الخصم والسندات;

[1] المادة **18** من قانون النقد والقرض.

[2] كمال عياشي,**أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية**,مجلة العلوم الإنسانية، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر-بسكرة-الجزائر، ص 10.

[3] آيت عكاش سمير,**التنظيم والرقابة البنكية**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر,تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة آكلي محند أولحاج,البويرة,الجزائر,2014,ص 77.

3-الرقابة والحراسة:

يتولى حراسة بنك الجزائر هيئة مراقبة تتألف من مراقبين يعينان بمرسوم رئاسي ، يقوم المراقبين بحراسة عامة تشمل جميع مصالح بنك الجزائر وجميع العمليات التي يقوم بها ويمارسان حراسة خاصة على مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة وكذا حراسة تنظيم السوق النقدية وسيرها، ويحضران دورات مجلس الإدارة بصوت استشاري ويطلعان على نتائج المراقبة التي أجرياها.

المطلب الثالث : استقلالية بنك الجزائر في ظل تعديلات قانون النقد والقرض

بالرغم من الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد والقرض إلا أن السلطات ومع بداية الألفية أعادت النظر في هذا القانون من خلال إدخال تعديلات عليه، وسوف نتطرق في هذا المطلب تحديد مدى استقلالية بنك الجزائر على ضوء هذه التعديلات من خلال عدة أوامر.

الفرع الأول : استقلالية بنك الجزائر على ضوء الأمر 01-01

أول تعديل لقانون النقد والقرض كان الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 حيث تضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون إضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض. [1]

والمادة 3 من الأمر 01-01 تعدل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونواب المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية، ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ماعدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي، وما يلاحظ أن هذا التعديل ألغى الفقرة الثالثة من المادة 23 من قانون 10-90 التي كانت تتضمن عدم السماح للمحافظ ونوابه الإقتراض من أية مؤسسة جزائرية كانت أم أجنبية، كما ألغت المادة 13 أحكام المادة 22 من قانون 10-90 التي تنص على أن المحافظ يعين لمدة ستة سنوات ويعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات ويمكن تجديد ولاية المحافظ ونوابه مرة واحدة و تتم إقالة المحافظ ونوابه في حالة العجز الصحي المثبت قانونيا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية.[2]

إن إلغاء هذه المادة له تأثير واضح على درجة استقلالية بنك الجزائر ناهيك عن و التعديلات التي عرفها قانون النقد والقرض وفقا للأمر 01-01.

وحسب الأمر 01-01 أصبح مجلس النقد والقرض يتكون من:

---

[1] سليمان ناصر، آدم حديدي,**تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة**,أي دور لبنك الجزائر,المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02-جوان 2015، ص 15.

[2] بطاهر علي,**اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة ا لمدخرات وتمويل التنمية**,أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية,تحليل اقتصادي,جامعة الجزائر,2006,ص 50.

- محافظ بنك الجزائر;
- ثلاث نواب للمحافظ;
- مجلس الإدارة(بدلا من مجلس النقد والقرض);
- مراقبان

أما مجلس الإدارة يتكون من:

- المحافظ رئيسا;
- نواب المحافظ كأعضاء;
- ثلاثة موظفين سامين يعينهم رئيس الجمهورية.

ويتم تسيير مجلس النقد والقرض كالأتي:

- يستدعي المحافظ المجلس ويرأسه ويعد جدول أعماله ;
- تتخد القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات وفي حالة تعادل عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا;
- لا يجوز لأي عضو في المجلس أن يفوض من يمثله في اجتماعات المجلس ;
- يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل بناءا على استدعاء من رئيسه ويمكن أن يستدعي للإجتماع كلما دعت الضرورة إلى ذلك بمبادرة من رئيسه .[1]

الفرع الثاني:استقلالية بنك الجزائر على ضوء الأمر 03-11

يعتبر الأمر 03-11 الصادر في 26 أوث 2003 عن طريق أمر رئاسي بمثابة قانون جديد يلغي في مادته 142 من قانون 10-90وجاء الأمر ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي والمصرفي بإعداد منظومة مصرفية تتكيف مع البيئة الدولية والمقاييس العالمية، وكإستجابة أيضا للتطورات التي تحدث داخل المحيط المصرفي الجزائري .[2]

وقد قام المشرع بمقتضى هذا الأمر بإحداث تمييز شكلي بين مجلس إدارة البنك ومجلس النقد والقرض والمراقبان واللجنة المصرفية.

*فبالنسبة لمجلس إدارة البنك فإنه يتشكل من المحافظ رئيسا وثلاث نواب له، وثلاثة موظفين من الدرجات العليا يعينون بموجب مرسوم رئاسي والغاية من التعيين بهاته الطريقة تقوية المركز المالي القانوني للمجلس من جهة واستعادة الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية من جهة أخرى والملاحظ على هذه التركيبة تبعيتها المطلقة للجهاز التنفيدي.

[1] عبد الرزاق سلام,**القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة,تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح**,رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير,نقود ومالية,جامعة الجزائر 03,الجزائر,2012,ص ص 121,120.

[2] موجب فاطمة,**أثر قانون النقد والقرض الجديد على الأسواق المالية والنقدية في الجزائر**,مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي,اقتصاد نقدي وبنكي,جامعة عبد الحميد بن باديس,مستغانم,الجزائر,2018,ص 36.

*في حين أنه بالنسبة للمراقبين فإنهما يعينان أيضا بمرسوم رئاسي حيث احتفظ الأمر 03-11 بنفس الشروط المتبناة في المادة 51 من قانون 10-90 بإستثناء في كون هذه المهمة أصبحت بمقابل عكس ما كانت حسب المادة52 من قانون النقد والقرض مجانية.[1]

أما بالنسبة لمجلس النقد والقرض فإنه يتشكل إضافة إلى أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر شخصيتين تختاران بحكم كفائتهما في المسائل الإقتصادية والنقدية وأخيرا أنه بالنسبة للجنة المصرفية فتتخذ قرراتها بالأغلبية وتكون قرارات اللجنة المتعلقة بتعيين قائم بالإدارة مؤقتا.[2]

ويهدف هذا التعديل إلتمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل وهذا من خلال:

-الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة وصلاحيات مجلس النقد والقرض;

-توسيع صلاحيات المجلس في السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف;

-تقوية استقلالية اللجنة المصرفية; [3]

-تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي عن طريق انشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية;[4]

-تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل لبنوك وادخار الجمهور وهذا من خلال تعزيز وتحديد صلاحيات اللجنة المصرفية.[5]

من خلال استعراض أهداف وأهم تعديلات الأمر 03-11 يمكن القول بأن هذا الأمر قد ساهم فعلا في إدراج قواعد السوق وتوظيف أسس جديدة للعلاقة بين البنوك وزبائنها، كما ساعد في التطهير المالي إلى جانب هذا الأمر فقد أعطى دعما جديدا للإستثمار الأجنبي من خلال عدة اجراءات كإعطاء كل الصلاحيات لبنك الجزائر في تحديد شروط فتح فروع بنوك أجنبية في الجزائر.[6]

الفرع الثالث :استقلالية بنك الجزائر في ظل الأمر 09-03

صدر هذا القانون لتكملة النقائص التي ظهرت في الأمر 03-11 حيث برزت اختلافات في السياسة النقدية وفي آليات مراجعة المصارف والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى تغيير نمط

---

[1] عجة الجيلالي,**الإصلاحات المصرفية في قانون الجزائري في اطار التسيير الصارم لشؤونالنقد والمال**,مجلة اقتصاديات شمال افريقيا,العدد 4,جامعة الشلف,الجزائر,ص 319.

[2] المواد **107,58** من الأمر 03-11.

[3] زين منصوري,**استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية**,ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية,واقع وتحديات,جامعة الشلف,الجزائر,يومي 14 و15 ديسمبر 2004, ص 430.

[4] لونيسي هدى,**إشكالية تسيير السيولة في البنوك الجزائرية**,مذكرة تخرج ضمن زين منصوري,**استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية**,ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية,واقع وتحديات,جامعة الشلف,الجزائر,يومي 14 و15 ديسمبر 2004, ص 430.متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية,تخصص نقود وبنوك,جامعة الجزائر 3, الجزائر,2012,ص 95.

[5] باكور حنان,**الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية**,مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك,جامعة آكلي محند أولحاج,البويرة,الجزائر,2014,ص 22.

[6] بلعيد ذهبية,**الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك الجزائرية**,رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية,تخصص نقود ومالية,جامعة البليدة,الجزائر,2007,ص 65.

التسجيل المحاسبي والرغبة في تحديث الخدمات المصرفية للبنوك للتكييف مع البيئة الدولية ومن بين أهدافه:

*يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تحدد معدلات الفائدة المدينة والدائنة بكل حرية ويتكفل بنك الجزائر بتحديد معدل الفائدة الزائد الذي لا يمكن للبنوك والمؤسات المالية تجاوزه;

*يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقترح على زبائنها خدمات مصرفية جديدة ولضمان الإنسجام بين الأدوات يتعين أن يخضع كل عرض لمنتج جديد لترخيص مسبق يمنحه بنك الجزائر;

*منح بنك الجزائر وإعطاءه الصلاحيات اللازمة والكافية للإشراف والمراقبة الشديدة لجميع عمليات البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر;

*تكليف بنك الجزائر بالسهر على فعالية أنظمة الدفع وتحديد قواعد سيرها; [1]

الفرع الرابع :استقلالية بنك الجزائر في ظل الأمر 10-04

جاء هذا الإصلاح لسنة 2010 ليشمل النقاط التالية:

*تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبارات الصلابة المالية بالإستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات;

*الكشف المبكر عن نقاط الضعف وذلك عن متابعة أفضل للبنوك;

*مساهمة السياسة النقدية في الإستقرار المالي الخارجي من خلال التسيير المرن لسعر الصرف .

بالرغم من أن قانون 10-90 والقانون 03-11 سطر أهداف نهائية للسياسة النقدية لا تقتصر فقط على استقرار الأسعار، فقد جاءت خلاصة التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2003 كما يلي:

إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرارية الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الإستهلاك وقد أعيدت صياغة هذه الخلاصة فيما بعد كما يلي:

أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على الإستقرار النقدي من خلال استقرارية الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الإستهلاك.[2]

الفرع الخامس :استقلالية بنك الجزائر في ظل الأمر17-10

يعتبر التعديل الأخير الأمر 17-10 الذي قامت به الحكومة والمتمثل في تعديل المادة 45 مكرر والتي جاء فيها ما يلي:

يقوم بنك الجازئر وبشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشر عن الخزينةللسندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من اجل المساهمة على وجه الخصوص في :

[1] صوفان العيد,**دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة**,دراسة التجربة الجزائرية,مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير,تخصص إدارة مالية,جامعة قسنطينة,الجزائر,2011,ص ص 19-20.

[2] رايس فضيل,**محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015**,أبحاث اقتصادية وإدارية,العدد الواحد والعشرون,جوان 2017,جامعة محمد خيضر,بسكرة,الجزائر,ص 85.

-تغطية احتياجات تمويل الخزينة ;

-تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

وبعد لجوء الحكومة إلى خيار التمويل غير التقليدي، وذلك بتمكين بنك الجزائر من إقراض الخزينة العمومية لتمويل الاقتصاد.[1]

المبحث الثاني :انعكاس استقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية

مع صدور قانون النقد والقرض قام بنك الجزائر باتباع استراتيجية في وضع الأهداف المراد تحقيقها وكذلك الأدوات الواجب استخدامها من أجل الوصول إلى تلك الأهداف.

المطلب الأول:مسار السياسة النقدية في الجزائر(1990-2018)

لقد حصلت عدة تطورات نقدية منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجه السياسة النقدية، ويمكن التفريق بين توجهات مختلفة.

الفرع الأول : السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2000

بعد استفعال الأزمة الإقتصادية لعام 1986 والتي أثرت بشكل مباشر على الوضعية الإقتصادية، مما جعل الجزائر تتوجه نحو المؤسسات المالية الدولية للإقتراض، وفي هذا الشأن تم سنة 1990 اصدار قانون 10-90 إذ تضمن قواعد أعدت وفقا لمبادئ اقتصاد السوق، كما أعيد للبنك المركزي مهامه التقليدية بإعتباره المشرف على تسيير السياسة النقدية للبلد بكل استقلاليته والتطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس بشكل مباشر توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي.[2]

ومن أجل تسريع وتفعيل الإصلاحات قامت الحكومة في الفترة مابين 1989-1991 وبصفة غير معلنة بتنفيد برنامجين للتصحيح الهيكلي بإشراف من الصندوق النقد الدولي احتويا على توجهات جديدة في السياسة الإقتصادية انتهت بإبرام اتفاقين للدعم هما:

1- **اتفاق الإستعداد الإئتماني الأول 30 ماي 1989**:حيث وافق صندوق النقد الدولي على تقديم 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بـ315,2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.[3]

2-اتفاق الإستعداد الإئتماني الثاني بتاريخ 3 جوان 1991: حيث تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة على أربع شرائح، وهما الإتفاقين اللذين تم التفاوض عليهما في سرية تامةواللذان طبقا في ظروف سياسية واجتماعية استثنائية غير مناسبة وفي هذا الخصوص تم

---

[1] جاب الله حكيم,بوقرة محمد رشدي,**قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات الحديثة**,دراسة حالة بنك الجزائر,مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية,تخصص مالية وبنوك,جامعة محمد بوضياف,المسيلة,الجزائر,2018,ص 79.

[2] بطاهر علي,**سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**,مجلة اقتصاديات شمال افريقيا,العدد الأول,جامعة الشلف,ص 182.

[3] عبد المجيد قدي,**التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية**,دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995,الجزائر,معهد العلوم الاقتصادي,أطروحة دكتوراه,1995,ص 277.

الإعتماد على العمل على إبعاد الدولة عن الدائرة الإقتصادية وترك المبادرة للسوق واتخاد التدابير اللازمة لترشيد الإستهلاك الذي يتطلب مزيد من تحرير الأسعار والنقد.

هدف الإتفاقيان إلى منح قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للجزائر مقابل تنفيد مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية كان أهمها:

-مراقبة توسع الكتلة النقدية للحد من التدفق النقدي واصلاح المنظومة الضريبية والجمركية ;

-تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة;

-تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية;

-الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار.

في هذا الصدد جاءت اقتراحات الصندوق في مجملها تدور حول أسعار الصرف، حيث اقترح خبراء الهيئة الدولية اجراءات هدفها منح الدينار الجزائري قيمته الحقيقية من خلال تحرير وتعويم العملة الوطنية ابتداءا من خريف 1991 أو اتباع سياسة تخفيض الدينار،وبموجب هذه الإتفاقية تم تخفيض الدينار الجزائري بالنسبة للدولار كعملة مبادلات تجارية للجزائر وهو الإجراء الذي تم في فترة وجيزة لم تتجاوز 3 أشهر، ورغم تنفيد هذه الإصلاحات إلا أن الأزمة الإقتصادية ازدادت خطورةحيث شرعت الجزائر في تطبيق برنامج اصلاح اقتصادي آخر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في اطار الجيلالثاني من الإصلاحات وبشكل معلن ابتداءا من عام 1994 فلقد تضمن هذا البرنامج احداث إصلاحات جدرية وعميقة تشمل اصلاح أنظمة الإنتاج والتوزيع واصلاحات تخص السياستين المالية والنقدية للحد من الضغوط التضخمية وتقوية ميزان المدفوعات واستعادة الجدارة الإئتمانية وإصلاح التجارية الخارجية.[1]

كما احتوى البرنامج على ترتيبات خاصة بشروط الحصول على القروض الخارجية وتدفق الموارد بما يغطي الإحتياجات الملحة والمستعجلة ولقد نفد هذا البرنامج على مرحلتين هما:

*** مرحلة التثبيت الإقتصادي (1994-1995)** هدفت إلى:

-اصلاح السياسة النقدية ومراجعة سعر صرف الدينار الجزائري;

-الحد من التضخم;

-تحرير التجارة الخارجية من أية عوائق ممكنة. [2]

*** مرحلة التعديل الهيكلي 1995-1998:**

ينص هذا الإتفاق على إعادة جدولة ثانية للقرض المتوسط والطويل مع نادي باريس ولندن، ويعمل البرنامج على إعادة الإستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق وكذلك إدخال نظام

---

[1] حورية موقاري,**دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال 1990-2014**,مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية,تخصص مالية المؤسسة,جامعة أكلي محند أولحاج,البويرة,الجزائر,2015,ص 112.

[2] موسى رحماني,نجاة مسمش,**المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة-مناقشة,مخاطر وتقنيات**,الملتقى الوطني الأول لكلية علوم التسيير جامعة محمد خيضر,بسكرة,الجزائر,ص 4.

مزادات القروض عن طريق مناقصات وهذا كشكل رئيسي لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدي وكأداة أساسية غير مباشرة، حيث تضمن مجموعة من الأهداف منها:

– التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية;

–تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية.[1]

الفرع الثاني : خلال الفترة 2001–2009

تعتبر الفترة هي مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة مالية توسعية لا سيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفطوذلك بفضل عدة برامج والمتمثلة أساسا في برنامج دعم الإنعاش الإقتصاي وبرنامج دعم النمو الإقتصادي.

- **برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001–2004:**

اتخدت الجزائر مند بداية الألفية الجديدة منحنى جديدا في سير السياسة الإقتصادية، حيث يعتبر هذا النموذج من منظور متخد القرار في الجزائر أداة من أدوات السياسات الإقتصادية في الجزائر أداة من أدوات السياسات الإقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام حيث تمثلت في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية. وقد خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

–تنشيط الطلب الكلي;

–رفع معدلات النمو الإقتصادي;

–تخفيض معدلات البطالة;

–انخفاض معدلات التضخم;

–انخفاض المديونية;

– دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع الإستغلال في القطاع الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط ، وذلك بفضل عدة برامج والمتمثلة أساسا في برنامج دعم الإنعاش الإقتصاي وبرنامج دعم النمو الإقتصادي .

[1] راضية اسمهان خزاز,**دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة**,دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012 ,مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجيستير,تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة,جامعةسطيف1,الجزائر,2012,ص ص 134 135 .

- **برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004:**

اتخدت الجزائر مند بداية الألفية الجديدة منحنى جديدا في سير السياسة الإقتصادية ، حيث يعتبر هذا النمودج من منظور متخد القرار في الجزائر أداة من أدوات السياسات الإقتصادية في الجزائر أداة من أدوات السياسات الإقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام حيث تمثلت في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية. وقد خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار,ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

- تنشيط الطلب الكلي;
- رفع معدلات النمو الإقتصادي;
- تخفيض معدلات البطالة;
- انخفاض معدلات التضخم;
- انخفاض المديونية ;
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع الإستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسة المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة .[33]

- ***البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009 :***

إن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي ويقدر ب 4202,7 مليار دينار جزائري، مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمس برامج فرعية وهم:

- برنامج تحسين ظروف المعيشة;
- برنامج تطوير الهياكل القاعدية;
- برنامج دعم التنمية الإقتصادية;
- برنامج تطوير الخدمة العمومية;
- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال;

وتمثلت الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في:

- تطوير قطاع التنمية المحلية والبشرية;
- رفع معدلات النمو الإقتصادي;
- تحسين الظروف المعيشية للمواطن ;
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة ; [34]

[33] ناجية صالحي,فتيحة مخناش,**أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الاقتصادى خلال الفترة 2001-2014**,جامعة سطيف1,الجزائر,11-12 مارس 2013,ص 3.

[34] نبيل بوفليح,**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة فى الجزائر خلال الفترة 2000-2010**,أبحاث اقتصادية وإدارية,العدد الثاني عشر ديسمبر 2012,جامعة الشلف,الجزائر,ص ص 251,254.

الفرع الثالث :المخطط الخماسي الثاني: 2010-2014

غطى الفترة مابين 2010 و 2014 وقدر ب 212114 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج الى ثلاث برامج فرعية. وتميزت هذه المرحلة بظهور عنصرين هامين هما:

1-تغير الاطار المؤسساتي المتمثل في قانون النقد والقرض هذا التغير تم على مرحلتين، المرحلة الأولى جاءت في سنة 2001 المعدودة من حيث المدى الذي اخدته ولكنها كانت هامة من حيث الموضوع الذي مسته حيث تم إلغاء العهدة بالنسبة للمحافظ ونوابه وجعلها مفتوحة مع ما يمكن ان يترتب على مثل هذه الخطوة على استقلالية السلطة النقدية وبدرجة اقل تم الفصل بين المجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض مع توسيع تشكيلته البشرية هذا الاعضاء الى تسعة اعضاء جاء التغيير الثاني في سنة 2003 ليعيد صهر قانون النقد والقرض بشكل شبه كامل مع محافظته على القواعد الأساسية التي تضمنها نص 1990 وتعديل 2001.

2-تحول الإقتصاد الوطني من وضع النقص الحاد في السيولة الذي ميز معظم سنوات التسعينات إلى حالة فائض السيولة التي تحولت إلى حالة هيكلية اعتبارا من سنة 2001، مما انجر عنه تجاوز النظام البنكي لوضعية الصائفة المالية التي كان يعيشها خلال التسعينات، حيث البنكي لوضعية الصائفة المالية التي كان يعيشها خلال التسعينات، حيث نتج عن هذا التحول الجديد على إثر التحسن الكبير في أسعار المحروقات في السوق الدولية الذي أدى إلى تدفق صافي للأصول الخارجية إلى الإقتصاد الوطني. وأن الأصول الخاجية في مجال اصدار النقدي في الجزائر، هذا الأمر شكل تحولا نوعيا سهل نوعا ما في إدارة السياسة النقدية، وقد قام مجلس النقد والقرض بتعزيز الوسائل الغير مباشرة في إدارة السياسة النقدية عبر إعادة تنشيط الإحتياطي الإجباري اعتبارا من فيفري 2001 وإدخال استرجاع السيولة اعتبارا من أفريل 2002 والتسهيلة الهامشية للودائع اعتبارا من جوان 2005، وقد كان الهدف الأساسي تتمثل في امتصاص السيولة في السوق النقدية للبنوك قصد منع معاودة ظهور التضخم.[35]كما سمح استرجاع السيولة الذي قارن تعديل شبه آلي لمنحنى أسعار الفائدة بامتصاص جزء كبير من فائض السيولة بمبلغ تراوح بين 100 و 160 مليار دينار، كما انخفضت الإحتياطات الحرة للبنوك إلى 46 مليار دينار في نهاية شهر ديسمبر 2002، بعد أن وصلت إلى 145,7 مليار دينار في نهاية شهر مارس 2002، أي عند البدء بإدخال الوسيلة غير المباشرة للسياسة النقدية المتمثلة في استرجاع السيولة عن طريق المناقصة.[36]

[35]الطاهر لطرش، **تطور السياسة النقدية في الجزائر بين الإقتصاد الممركز واقتصاد السوق**، نظرة تقييمية، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الإقتصادية في الجزائر، محاولة للتقييم 13 ماي 2013، ص ص 64,63.

[36]محمد لكصاسي، **الوضعية النقدية وتسيير السياسة النقدية في الجزائر**، دراسة قدمت إلى الإجتماع السنوي السابع والعشرون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والذي عقد في الدوحة، قطر، سبتمبر 2003، ص 13.

أما في سنة 2010 تم استئناف التوسع النقدي وهذا في تناغم مع الأهداف الكمية الوسيطية للسياسة النقدية، في ظرف يتميز بتوسع نقدي كهذا ومع استمرار التضخم الداخلي واصل بنك الجزائر في امتصاص فائض السيولة على السوق النقدية بواسطة إدارة مرنة ومنظمة للوسائل غير المباشرة للسياسة النقدي. حيث قبل إعادة صياغة الإطار القانوني في أوث 2010 كان الإستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية يشكل الهدف النهائي للسياسة النقدية طبقا للمواد 41 و 45 من من القانون والنظام التنظيمي المتخد. يسند تنفيد السياسة النقدية إلى بنك الجزائر يتدخل هذا الأخير بواسطة استخدام نقدي يخص عملياته مع المصارف سواء كانت خارج السوق النقدية أو داخلها. وقد أصدر مجلس النقد والقرض القانون رقم 02-09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية، ووسائلها واجراءاتها وقد وضح هذا النظام عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها في السوق النقدية، حيث يحدد هذا النظام بشكل خاص:

-مقابلات عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر والعقوبات المتعرض إليها في حالة عدم احترام التزاماتها بصفتها كمقابلات;

- العمليات التي يكون بنك الجزائر مدعوا للقيام بها في السوق النقديةاجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية التي تم تمحيصها ;

-الأوراق المقبولة الي يقبلها بنك الجزائر كضمان لهذه العمليات الخاصة بالتنازلات المؤقتة أو النهائية وكذا طريقة تقييمها.

وقد سجلت سنة 2012 توسعا نقديا في ظرف يتميز بتزايد معتبر للقروض الإقتصادية واستمرار تزايد نفقات الميزانية مقارنة بسنة 2015 التي شهدت منعرجا فيما يخص تطور بعض المجاميع للقطاع النقدي، لأول مرة مند بداية سنوات 2010، حيث تقلص فائض السيولة المصرفية ولم تعد الخزينة العمومية دائنا صافيا اتجاه النظام المصرفي ولم يصبح المجمع-صافي الموجودات الخارجية-مند 2014 المصدر الأساسي للتوسع النقدي. أما فيما يخص تحديد الأهداف والمصادقة على الوسائل الملائمة لإدارة السياسة النقدية، يعرض بنك الجزائر على مجلس النقد والقرض في بداية كل سنة القنوات المتعلقة بالمجاميع النقدية الناجمة عن البرمجة المالي، كما يقترح بنك الجزائر وسائل السياسة النقدية التي تسمح بتحقيق الهدف المسطر بالنسبة للمتغيرات الوسيطية وبلوغ الهدف النهائي للسياسة النقدية.في إطار إدارة السياسة النقدية وفي ظرف فائض في السيولة قام بنك الجزائر برفع المبلغ الإجمالي لإمتصاص السيولة تدريجيا إلى 1350 مليار دينار جزائري كما أدى الإنخفاض القوي في سعر البترول إلى انخفاض السيولة المصرفية من 27309 مليار دينار جزائري في نهاية 2014 إلى 1832,6 مليار دينار جزائري في نهاية 2015,أي انخفاض بحوالي 33% .[37]

[37] بنك الجزائر، **التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016، ص 140,

في 2015 و 2016 و 2017 وبموجب العوامل المستقلة كانت مبالغ اقتطاع السيولة تفوق مبالغ ضخ السيولة(صافي القروض الموجهة للدولة) ، في ظل هذه الظروف وبعد إعادة التفعيل لمدة محددة قام بنك الجزائر في مارس 2017، بإعادة إدراج عمليات السوق المفتوحة لضخ السيولة بتواريخ استحقاق مختلفة مع جعل معدل الفائدة للعمليات 7 أيام القناة الرئيسية في إدارة السياسة النقدية.أدى اللجوء إلى التمويل الغير التقليدي من خلال الشراء المباشر من طرف بنك الجزائر في نوفمبر 2017 لسندات الخزينة لتغطية حاجياتها من التمويل، فقد عرفت سنتي 2015 و 2016 تسارعا في التضخم، بينما لم يرتفع توسع الكتلة النقدية(M)سوى ب 0,13 % و 0,79 % على التوالي، على عكس ذلك ففي 2017 ترافق الإرتفاع النسبي في التوسع النقدي خصوصا ذلك المتعلق بتوسع الكتلة النقدية خارج المحروقات، مع تباطؤ التضخم وإن كان ارتفاع مؤشر الأسعار للمنتجات ذات محتوى مستورد كبير، فلم يكن الأمر مماثل في سنة 2017، إذ تسارع التضخم الكلي بينما كان التضخم المستورد جد ضعيفا.[38]

وقد تواصل تراجع السيولة المصرفية، بموازاة مع العجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، بالرغم من أن السيولة المتأتية من تمويل العجز الميزاني ورجوع بنك الجزائر إلى إعادة التمويل ابتداءا من شهر أوث2016، إذ شهدت السنة تغيرا جدريا في إدارة السياسة النقدية التي تحول اتجاهها نحو استعمال أدوات ضخ السيولة عبر عمليات السوق المفتوحة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي.[39]

المطلب الثاني:أدوات السياسة النقدية في الجزائر

هناك عدة أدوات منها:

1. تأطير القروض البنكية : تعد وسيلة محتملة للسياسة النقدية في الجزائر بهدف محاربة التضخم ومن أجل ذلك عرف منح الإئتمان تأطيرا صارما للتحكم في نمو المجمعات النقدية ويختلف هذا التأطير تبعا للجهة المانحة للقرض:

***تأطير القروض المقدمة للدولة:**من خلال قانون النقد والقرض تم وضع سقف للقروض الممنوحة للدولة حيث يحدد المبلغ الأقصى للكشوفات الممنوحة للخزينة ب 10% من الإيرادات العادية للدولة المحققة خلال السنة المالية السابقة، كما أن آجال تسديد هذه القروض لا يمكن ان يتجاوز 240 يوما في مجموعها، ولا يتم منح هذه القروض بسعر فائدة و إنما بعمولة تسيير يتم التفاوض بين بنك الجزائر ووزارة المالية عليها. كما حدد حجم السندات العمومية الموجودة في محفظة بنك

[38] بنك الجزائر، **التطور الإقتصادي والنقدي**,التقرير السنوي,2017، جويلية 2018، ص ص 134، 130.

[39] بنك الجزائر، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016**، وتوجهات سنة 2017، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الوطني الشعبي، فيفري 2018، ص 3.

الجزائر وقد حدد المبلغ الإجمالي لهذه السندات ب 20 % من الإيرادات العادية للدولة المحققة خلال السنة المالية السابقة أما استحقاقها فحدد ب 6 أشهر.[40]

***تأطير القروض المقدمة لـ 23 مؤسسة غير مستقلة:** ويعتبر هذا النوع من الأدوات من أهم معايير تنفيد البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، لكي تستطيع هذه المؤسسات المرور إلى الإستقلالية أثناء فترة إعادة الهيكلة فقد تم فرض حدود قصوى على القروض الممنوحة من طرف كل بنك لهذه المؤسسات، كما تم فرض حدود قصوى على إعادة خصم الإئتمان لهذه المؤسسات في حدود كمية إعادة الخصم المحددة لكل بنك، إلا أن في سنة 1992 تم التخلي عن فرض هذه حدود القصوى وبدأ في الإعتماد تماما على إعادة تمويل الإقتصاد، حيث شرع بنك الجزائر في نهاية 1993 في إعادة توجيه جزء كبير من إعادة تمويل البنوك التجارية نحو سوق المال.[41]

***تأطير القروض المقدمة للإقتصاد** : يمكن للبنك المركزي إعادة خصم القروض البنكية المقدمة للإقتصاد تحمل توقيع شخصين طبيغيين أو معنويين ذوي ملاءة كبيرة لمدة أقصاها ستة أشهر ويهدف هذا النوع من القروض إلى تطوير وسائل الإنتاج، تمويل الصادرات وانجاز مشاريع سكنية، كذلك يقوم بنك الجزائر بإعادة تمويل القروض الموسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل.[42]

2-معدل إعاد الخصم :تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات أهمية من حيث استخدامها وتأثيرها على الإئتمان المصرفي، وقد نص قانون النقد والقرض في المواد المتعلقة بإعادة الخصم بأنه يمكن للبنك المركزي أن يقوم بعمليات إعادة الخصم، كما تم توضيح السندات التي يمكن إعادة خصمها والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- سندات مضمونة من قبل الجزائر أو دولة أجنبية ناتجة عن تبادل حقيقي للسلع والخدمات;
- سندات قرض قصيرة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر;
- سندات عامة لا تتعدى الفترة المتبقية لإستحقاقها ثلاثة أشهر; [43]

كما أن بنك الجزائر لم يمارس أي نشاط ملموس في مجال الرقابة على البنوك، ولم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة والقرض. والهدف من رفع معدل إعادة الخصم هو البحث عن تطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة والوصول إلى معدل التضخم منخفض.[44]

---

[40] المواد **78**، **71**من قانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائريةالعدد 6، ص 29.

[41] ماجدة مدوخ، **أدوات السياسة النقدية في الجزائر مند صدور قانون 90-10**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر 2011، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 373.

[42] المواد **71,70** من قانون النقد والقرض.

[43] بوحوش عبد الجليل، **أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الإقتصادي في الجزائر**، دراسة قياسية باستخدام نموذج سانت لويس للفترة 1990-2010، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الإقتصاد القياسي، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة 20 أوث 1955، سكيكدة، الجزائر، 2012، ص 56.

[44] أحمد غربي،**فعالية السياسة النقدية في التشغيل واستقرار الأسعار**، حالة الجزائر، مجلة الإقتصاد والمالية،الجزائر، ص 4.

حيث تعرض قانون النقد والقرض من خلال مادته الأربعون أنه يجوز لبنك الجزائر أن يشتري أو يبيع أو يخصم أو يعيد الخصم كل سندات الدفع المحررة بالعملات الأجنبية، وكذا كل الأرصدة بالعملات الأجنبية.كما يحدد النظام الصادر عن مجلس النقد والقرض كيفيات وشروط إعادة خصم وأخذ ووضع تحت نظام الأمان أو تسبيقات من سندات بالعملة الوطنية من قبل بنك الجزائر، ويحدد حسم العمليات المنصبة على السندات العمومية التي يقوم بها البنك المركزي والمنصوص عليها في المواد السابقة وفقا لأهداف السياسة النقدية.

جدول رقم (05) :تطور معدل إعادة الخصم(1990-2018)

الوحدة % :

السنة	المعدل
1990-1991	%10,5
1991-1994	%11,5
1994-1995	%15
1995-1996	%14
1996-1997	13%
1998-1997	11%
1999-1998	9,5%
2000-1999	8,5%
2002-2000	6,5% 5 7
2003-2002	5,5%
2004-2003	4, 5%
2016-2004	4%
2018-2016	3,5%

المصدر: الإعتماد على النشرات الإحصائية للسنوات 2018,2017,2015.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك تطور سريع لمعدل إعادة الخصم من سنة 1990 إلى غاية سنة 1995، حيث ارتفع من 10,5% إلى 15% وهذا معناه إفراط في منح القروض من طرف البنوك التجارية.والبنك المركزي يحاول تقييد منح الإئتمان.ومن سنة 1996 بدأ المعدل في الإنخفاض إلى غاية سنة 2004 حيث وصل إلى 4,5% ليبقى هذا المعدل ثابت إلى غاية 2016، ليعاود الإنخفاض من جديد حتى نهاية 2018 بنسبة 3,5% وهذا يعني توفر سيولة كبيرة لدى البنوك التجارية وعدم حاجتها للتمويل من طرف بنك الجزائر.

وفي الأخير يمكن أن نقول بأن الإستقلالية الكبيرة التي كان يتمتع بها بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض ساهم في التحكم في معدل إعادة الخصم حيث أن **في ظل الأمر 01-01** نلاحظ استمرار انخفاض درجة إستقلالية بنك الجزائر بمعنى آخر أن درجة الإستقلالية لم تؤثر بالسلب

على معدل إعادة الخصم.أما **في ظل الأمر 03-11** نلاحظ هناك انخفاض في معدل إعادة الخصم حيث وصل سنة 2003 إلى 5,5%.

3-سياسة السوق المفتوحة:

سمح قانون النقد والقرض بإستعمال وسيلة السوق المفتوحة أي المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر على أن لا يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من الإيرادات العادية للدولة، وتمت أول عملية سوق مفتوحة خلال عام 1962 والمتمثلة في شراء البنك المركزي للسندات العمومية التي لا تتجاوز مدتها ستة أشهر، ولكن نظرا لضيق السوق النقدية وغياب سوق مالية متطورة تجلب إليها الموارد من أصحاب الفائض فإنه من الصعب تصور قيام بنك الجزائر بعمليات السوق المفتوحة للتأثير في حجم الإئتمان المصرفي.[45]

4-نظام الأمانات:

من جوان إلى أكتوبر من سنة 1991 بدأ بنك الجزائر نظام تحديد سقف لتدخله في السوقالنقدية أو سحبه للسيولة عن طريق طرح أو أخد بنظام الأمانات-سندات عمومية أو خاصة يوميا أو لأجل، ولقد عرف هذا النوع من التدخل تعديل معدلات الفائدة المتفاوض عليها تماشيا مع تدخلات بنك الجزائر ومع حالة سيولة السوق النقدية. وهكذا تم الإعتماد على هذه الطريقة ابتداءا من التاريخ المذكور كأداة للتعديل النقدي، وللعلم فإن مبلغ الأمانة محدد مسبقا من طرف بنك الجزائر وهو محسوب على أساس عوامل مستقلة عن السيولة البنكية (عمليات على الخزينة، تحويلات العملة الصعبة، تداول النقود القانونية).ويمكن لبنك الجزائر أن يأخد تحت نظام الأمانة من البنوك والمؤسسات المالية سندات مضمونة من قبل الجزائر أو من قبل الخارج ولا تتعدى مدة الضمان 6 أشهر. ويستعمل بنك الجزائر هذه الوسيلة لتوفير السيولة النقدية في حالة عجز البنوك المتعاملة في السوق النقدية على إيجاد من الصعب تصور قيام بنك الجزائر بعمليات السوق المفتوحة للتأثير في حجم الإئتمان المصرفي. السيولة، فيظهر بنك الجزائر لتلبية ذلك مقابل سندات محفوظة أو سندات تحت نظام الأمانة ويتم هذا التدخل لمدة 24 ساعة أو 7 أيام.[46]

5-الإحتياطي الإجباري:

في قانون النقد والقرض فقد حدد الإحتياطي الإجباري بنسبة لا تتعدى 28% على الودائع المصرفية، ولكن بموجب التعليمة رقم 16-94 الصادرة بتاريخ 19 أفريل 1994 فإن البنوك

[45] عبادي رندة، **متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2015.

[46] ابرير محمد، **السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2008، ص 153.

والمؤسسات المالية ملزمة بالإحتفاظ بمبالغ معينة من ودائعها في شكل احتياطتها لدى بنك الجزائر في ظل الشروط المحددة في التعليمة رقم 73-94 يتاريخ 28 ديسمبر 1994 وذلك بهدف تنظيم السيولة في الإقتصاد الوطني. وحدد معدل الإحتياطي الإجباري بنسبة 2,5% ولكن مايجدر الإشارة إليه هو أن هذه السياسة لم تستعمل بشكل فعلي خلال التسعينات بسبب نقص السيولة المصرفية والتبعية الحصرية للبنك المركزي.[47]

الجدول رقم (06):تطور معدلات الإحتياطي الإجباري في الجزائر

الوحدة : %

السنوات	المعدل	السنوات	المعدل
2001	3	2010	9
2002	4,25	2011	9
2003	6,25	2012	11
2004	6,50	2013	12
2005	6,50	2014	12
2006	6,50	2015	12
2007	6,50	2016	12
2008	8	2017	8
2009	8		

المصدر :بالإعتماد على النشرات الإحصائية للسنوات 2018,2017,2015

وكما نلاحظ في الجدول أن معدل الإحتياطي الإجباري ارتفع من 3% سنة 2001 إلى 6,25% سنة 2003 وهذا يدل على استخدام هذه الأداة خلال هذه الفترة وعلى أهميتها من طرف السلطات النقدية، فيما بقيت ثابتة خلال سنوات 2004,2005,2006,2007 ب 6,5% لتعاود الإرتفاع سنة 2008 و2009 إلى 8% وواصل المعدل في الإرتفاع حتى وصل سنة 2016 إلى 12% وفي سنة 2017 انخفضت إلى 8%.

أما فيما يخص استقلالية بنك الجزائر على الإحتياطي الإجباري فإنه **في ظل الأمر 01-01** نلاحظ أن معدلات الإحتياطي الإجباري في ارتفاع مستمر، ويمكن تفسير ذلك بأن السلطة النقدية تحاول السيطرة على المعروض النقدي. أما **في ظل الأمر 11-03** نلاحظ اتباع السلطة النقدية نفس السياسة.

[47]بقبق ليلى اسمهان، بورقعة سنوسي، **دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الإستدانة**، حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة معسكر، الجزائر، 2014، ص 14.

6-آلية استرجاع السيولة:

تعتبر هذه الألية من إحدى التقنيات المستحدثة وهي أسلوب لإمتصاص وسحب فائض السيولة، وفي ظل غياب لجوء البنوك إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر مند 2002 ولمواجهة السيولة الزائدة في السوق النقدية ومن أجل تدعيم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.قام بنك الجزائر في 03 أفريل 2002 أداة جديدة لإمتصاص السيولة عن طريق إعلان مناقصات القروض,ولقد شرع في ذلك بمبلغ قدره 100 مليار دينار جزائري ليرتفع إلى 200 مليار دينار في جوان 2003 لتستمر في الإرتفاع خلال سنتي 2005 و 2006 حيث وصلت إلى 450 مليار دينار لتقفز إلى 1100 مليار دينار في منتصف 2007. وتظهر مرونة استرجاع السيولة في الحرية التي يمنحها بنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق وقد لا يمكن تحقيقها عبر سياسة الإحتياطي الإجباري، وخاصة أن بنك الجزائر أصبح يتدخل عبر هذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية مند سنة 2002 واسترجاع السيولة يكون لمدة7 أيام، 3 أشهر أو 6 أشهر. [48]والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (07) :تطور معدل استرجاع السيولة في الجزائر الوحدة%

السنوات	7أيام	3أشهر	6أشهر
2003	1,75	--------	-------
2004	0,75	-------	-------
2005	1,25	1,90	-------
2006	1,25	2	--------
2007	1,75	2,50	-------
2008	1,75	2,50	-------
2009	0,75	1,25	--------
2010	0,75	1,25	------
2011	0,75	1,25	------
2012	0,75	1,25	-------
2013	0,75	1,25	1,50
2014	0,75	1,25	1,50
2015	0,75	1,25	1,50
2016	0,75	1,25	1,50
2017	0,75	1,25	1,50

[48]وحيدة جبر آل منشد، عدنان عودة صالح الصفار، **فائض السيولة في المصارف التجارية وامكانيات الإستثمار مع إشارة خاصة للعراق**، مجلة دنانير، العدد السابع، ص 20.

2018	0,75	1,25	1,50

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على النشرات الإحصائية 2017، 2015 والنشرات الإحصائية الثلاثية 2018,2017,2015.

يوضح الجدول أعلاه تطور معدلات استرجاع السيولة.حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وفيما يخص استرجاع السيولة لمدة7 أيام أن النسبة كانت مرتفعة سنة 2003 بنسبة 1.75 % وهذا يعني وجود سيولة كبيرة في السوق، لتعود للإنخفاض سنة 2014 لتصل إلى 0,75% ليعاود الإرتفاع مجددا سنة 2005 إلى غاية سنة 2008 من 1,25% إلى 1,75% وهذا يدل على امتصاص كبير للسيولة مند سنة 2009 انخفض إلى 0,75% لتبقى هذه النسبة ثابتة إلى غاية 2018 وهذا راجع للوضع الإقتصادي الذي تعيشه الجزائر. أما بالنسبة لإسترجاع السيولة لمدة 3 أشهر نلاحظ أنه قد بدأ استخدامه سنة 2005 حيث كان بنسبة 1,90% ليرتفع إلى 2,5% سنة 2008، لتعاود الإنخفاض سنة 2009 وصولا إلى 1,25% لتبقى هذه النسبة ثابتة إلى غاية 2018. أما فيما يخص استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر فنلاحظ أنه قد تم استخدامها سنة 2013 بنسبة 1,50% لتبقى هذه النسبة ثابتة إلى غاية 2018

7-تسهيلات خاصة بالوديعة المغلة بالفائدة:

جاء تطبيق آلية تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة انعكاس استمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري، وتعبر عن توظيف لفائض السيولة التجارية لدى بنك الجزائر وذلك في شكل عملية تأخذ صورة قروض تمنحه للبنوك التجارية تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر.وبالرغم من حداثة هذه الألية إلا أنها أكثر الأدوات نشاطا سنة 2008 ومعدل الفائدة على التسهيلة الخاصة بالوديعة تمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة لبنك الجزائر والسوق النقدية في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لبنك الجزائر.[49]

جدول رقم (08) :تطور معدل تسهيلات الودائع في الجزائر 2005-2018

الوحدة: %

السنوات	المعدل	السنوات	المعدل
2005	0,30	2008	0,75
2006	0,30	2009	0,30
2007	1	2010	0,30
2011	0,30	2015	0,30
2012	0,30	2016	0,30
2013	0,30	2017	0

[49] - Banque d'Algérie, Rapport 2005, « Evolution économique et monétaire en Algérie

2014	0,30	2018	0

المصدر :النشرات الإحصائية الثلاثية لسنوات 2018,2017,2015

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك استقرار في معدل تسهيلات الودائع في سنتي 2005 و2006 بنسبة 0,30% لترتفع سنة 2007 لتصل إلى 1% وهذا يعني أن هناك فائض في السيولة لدى البنوك التجارية. ليعاود الإنخفاض إلى 0,30% سنة 2009 لتبقى هذه النسبة ثابتة إلى غاية سنة 2016.أما في سنة 2017 و2018 نلاحظ أن النسبة معدومة أي لم يتم استخدامها خلال السنتين الأخيرتين وليس هناك فائض في السيولة لدى البنوك التجارية.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر

قد عرفت أهداف السياسة النقدية في الجزائر تطورا نوعيا وتتلخص هذه الأهداف فيما يلي:

1-تحقيق المستوى العام للأسعار:

مع اصدار قانون النقد والقرض بدأ اعتبار الأسعار متغيرا أساسيا في الإقتصاد، وذلك بالتحرير التدريجي للتضخم المكبوت والذي حول النظام من إداري تخطيطي إلى نظام نقدي يترأسه البنك المركزي، هدفه الأساسي هو المحافظة على استقرار الأسعار من خلال التحكم في الكتلة النقدية كإحدى السياسات الفعالة في الحد من التضخم.وكان معدل التضخم السنوي في الجزائر بلغ حوالي 9% في المتوسط خلال السنوات العشرين قبل 1990، ولم يكن استقرار الأسعار ومكافحة التضخم يشكل في الجزائر أية أولوية للسلطات ماعدا التصريحات بالإشارة إلى ارتفاع الأسعار، فالتضخم لا يؤثر إلا من خلال تدهور القوة الشرائية ومن الجدير بالذكر فقد تمت الإشارة للمرة الأولى إلى مكافحة أسباب التضخم في القوانين المتعلقة بالمخططات السنوية ل 1991 و 1992.[50]والجدول يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر.

جدول رقم(09) : تطور معدل التضخم في الجزائر الوحدة: %

السنوات	المعدل	السنوات	المعدل
2000	0,33	2010	3,91
2001	4,23	2011	4,52
2002	1,42	2012	8,89
2003	2,58	2013	3,26

[50]بن عيسى أمينة,**العلاقة بين النقود والأسعار,دراسة قياسية في الجزائر,تونس,المغرب**,رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية,تخصص نقود وبنوك,جامعة تلمسان,الجزائر,ص 299.

2004	3,56	2014	4,92
2005	1,64	2015	4,78
2006	2,53	2016	6,40
2007	3,57	2017	6,55
2008	3,68	2018	−2,43
2009	5,74	جانفي 2019	3,1

المصدر :من إعداد الطالبة بالإعتماد على مصادر مختلفة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك تدبدب في معدلات التضخم حيث ارتفعت في سنة 2001 إلى 4,23% بسبب مخطط الإنعاش الإقتصادي التي عرفته الجزائر، ثم انخفضت إلى غاية سنة 2005 إلى 1,64% ثم عاود في الإرتفاع ليصل إلى أعلى مستوى سنة 2012 إلى 8,89% وهذا راجع إلى الأزمة الإقتصادية العالمية وانخفاض أسعار البترول. وقد عاود المعدل في الإرتفاع مجددا سنة 2015 إلى غاية 2017 وهذا راجع للتخفيض المستمر لقيمة العملة واتباع الجزائر لسياسة تقشفية وأيضا الإرتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار، ليعاود الإنخفاض في سنة 2018 ليصل في الشهر الأول من سنة 2019 إلى 3,1%.من هذه المعطيات يتبين لنا أن أثر استقلالية بنك الجزائر على التضخم حيث أنه **في ظل قانون النقد والقرض** فقد كانت معدلات التضخم مرتفعة جدا مع بداية التسعينات ولكنها بدأت تتناقص سنة بعد سنة إلى أن وصلت سنة 2000 إلى 2,64% وهذا يعني أن استقلالية بنك الجزائر التي كان يتمتع بها مند صدور قانون النقد والقرض كان لها دور كبير في انخفاض معدلات التضخم.**وفي ظل التعديلين 01-01 و 03-11** أنه بالرغم من استقلالية بنك الجزائر إلا أنه عرفت معدلات التضخم ارتفاعا.**في حين التعديل 10-04** الذي أعطى ارساءا قانونيا لإستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية حيث عزز بنك الجزائر العمل على التنبؤ في المدى القصير قصد ضمان متابعة هدف التضخم ابتداءا من سنة 2011.

2-النمو الإقتصادي:

بدأ عمل السياسة النقدية مع بداية التسعينات وفي ظل هذه الفترة عرفت الجزائر عدة اتفاقيات مع الصندوق النقد الدولي، فمن الإتفاق الإستعداد الإئتماني إلى برنامج التعديل الهيكلي، وذلت

التجارب التاريخية على أن تطبيق برامج التقويم هذه تنتج آثارا انكماشية في الأمد القصير، لأنه يمر بتطهير الإقتصاد وإعادة تقرير التوازنات ويتطلب ذلك توفير الشروط الضرورية للإنعاش الإقتصادي، لأن عمل السياسة النقدية عندما ينص على خفض العجز المالي والتضخم سينجم عنه انخفاض القدرة الشرائية والبطالة بسبب تخفيض العملة الوطنية[51].

الجدول رقم (10) :تطور معدل النمو الإقتصادي في الجزائر(1999-2017)الوحدة: %

السنوات	المعدل	السنوات	المعدل
1999	3,2	2009	1,6
2000	2,2	2010	3,6
2001	4,6	2011	2,8
2002	5,6	2012	3,3
2003	7,2	2013	2,5
2004	7,2	2014	3,8
2005	4,3	2015	3,9
2006	5,9	2016	3,6
2007	1,6	2017	1,5
2008	4		

المصدر: النشرات الإحصائية الثلاثية لسنوات 2018,2017,2015

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل النمو انخفض في سنة 2000 وصل إلى 2,2% بعدما كان 5,2% سنة 1999، وهذا رغم تحسن أداء القطاع الفلاحي نتيجة تحسن الظروف المناخية واعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية. ولما كانت هذه النسبة غير كافية تزامنا مع تحسن أسعار المحروقات في الأسواق العالمية مما أدى إلى القيام بتنفيد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، في حين ارتفع معدل النمو سنة 2001 حيث وصل إلى 4,6% حيث استمر هذا الإرتفاع خلال سنتي 2002 و 2003. حيث خلال سنة 2003 سجلت أعلى نسبة والممثلة في 7,2% وهذا بفضل نتائج القطاع الفلاحي وقطاع المحروقات الذي كان المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي، ثم بدأ المعدل في الإنخفاض ليصل إلى 1,6% سنة 2006.ليشهد معدل النمو مند سنة 2007 إلى غاية 2014 العديد من التقلبات أهمها الإرتفاع من 1,7% سنة 2006 إلى 3,4% سنة 2007 ليستمر هذا الوضع نوعا ما إلى غاية 2009,حيث انخفض هذا المعدل إلى حدود 3,9% سنة 2015، أين بدأ الإنخفاض من جديد سنة 2017 في حدود 1.5%.

[51]بوشويشة فاطيمة، دلاس زهرة، **السياسة النقدية وإشكالية التوازن الاقتصادي العام في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن نيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتسيير المخاطر، جامعة مولاي الطاهر,سعيدة، الجزائر، 2016، ص 131.

3-مكافحة البطالة:

تمر مكافحة البطالة عبر انعاش الإستثمار والنمو وهذا الإنتعاش للإستثمارات لا يمكن أن يتم إلا في إطار اقتصادي كلي ومالي، بشكل يعطي للأليات والمؤشرات الإقتصادية في السوق كل الأهمية لفعاليتها في دفع وحركية الموارد الضرورية لنمو مستديم، وهذا يعني اعطاء الصلاحيات المالية والمصرفية أهمية كبيرة وإنشاء سوق مالية قادرة على تعبئة الإدخار الداخلي وتوجيهه بفعالية نحو المستثمرين. وقبل بداية استعمال السياسة النقدية كان معدل البطالة في الجزائر 10% وانتقل بعد استعمالها إلى 25% عندما بلغ عدد العاملين 5,3 مليون وعدد العاطلين 1,8 مليون، وأظهرت نتائج مسح للعمالة في عام 1996 أن معدل البطالة يقدر حوالي ب 28% ورغم أنه في سنة 1995 حاولت السياسة النقدية تخفيض معدل إعادة الخصم من أجل زيادة الخصم والإقراض لزيادة الإستثمار، إلا أن هذا الإجراء لم يجد نفعا في التخفيف من البطالة نظرا لغياب استثمارات جيدة هامة من جانب المؤسسات العامة أو الخاصة إلى جانب تسريحات العمال على إثر إعادة الهيكلة.حيث تزايدت البطالة إلى أكثر من 29% سنة 1997 وأمام تفاقم حالة البطالة التي مست كل فئات العمر سواء تعلق الأمر بعارض العمل لأول مرة وتم الشروع في أربعة برامج تسمى ترقية الشغل وكل منها متوجهة إلى فئة أو عدة فئات من البطالين.[52]

جدول رقم (11) :تطور معدل البطالة في الجزائر 2000-2017الوحدة: %

السنوات	المعدل	السنوات	المعدل
2000	29,8	2009	10,2
2001	27,3	2010	10
2002	25,9	2011	10
2003	23,7	2012	10
2004	17,7	2013	9,8
2005	15,3	2014	10,6
2006	12,3	2015	11,2
2007	11,8	2016	10,5
2008	11,3	2017	12,3

المصدر: النشرات الإحصائية الثلاثية لسنوات 2018,2017,2015:

نلاحظ من الجدول أن معدلات البطالة بدأت بالإنخفاض التدريجي بداية من سنة 2000 عند نسبة 29,8% إلى غاية 2013 وصولا إلى نسبة 9,8% وهذا راجع لإعتماد الحكومة لبرامج اقتصادية تهدف بالأساس إلى توفير مناصب شغل، وبالتالي تحسن المستوى المعيشي للمواطن.

[52]صالح مفتاح,**أهداف السياسة النقدية في الجزائر**, 1990-2000,مجلة العلوم الإنسانية,فيفري 2004,جامعة محمد خيضر-بسكرة-الجزائر,ص ص 7 9.

ثم عادت في الإرتفاع مجددا لتصل سنة 2017 إلى 12,3 وهذا بسبب الأزمة التي تمر بها الجزائر من انخفاض البترول.

4-توازن ميزان المدفوعات:

يشكل ميزان التجاري نقطة حساسة في توازن ميزان المدفوعات من عدمه، إذ أن حدوث فوائض في الحساب التجاري يحدث فائض في الميزان الجاري وبذلك يتحسن ميزان المدفوعات والعكس صحيح، والجدول التالي يوضح تطور ميوان المدفوعات في الجزائر.

جدول رقم(12) : تطور ميزان المدفوعات في الجزائر 2000-2017الوحدة : مليار دولار

السنوات	المعدل	السنوات	المعدل
2000	7,57	2009	3,86
2001	6,19	2010	15,58
2002	3,65	2011	20,14
2003	7,47	2012	12,06
2004	9,25	2013	0,13
2005	16,94	2014	5,88.
2006	17,73	2015	27,54.
2007	29,55	2016	26,03.
2008	36,99	2017	5,31.

المصدر: النشرات الإحصائية الثلاثية لسنوات 2018,2017,2015

من الجدول أعلاه نلاحظ أن ميزان المدفوعات مند سنة 2000 وهو يسجل فائض إلى غاية سنة ، أين وصل إلى أعلى نسبة 36,99 مليار دولار وهذا يدل على أن البرامج والخطط التي انتهجتها الجزائر خلال هذه الفترة كان ذو فعالية ونجاعة.ثم في سنة 2009 نلاحظ تسجيل انخفاض حيث قدر ب 3,86 مليار دولار وذلك بسبب الأزمة المالية وتراجع أسعار النفط، ثم عاود الميزان التجاري في التحسن سنة 2010 و 2011 ليعاود الإنخفاض سنة 2012 حيث سجل عجزا ب 5,88. مليار دولار واستمر هذا العجز إلى غاية 2017 وصولا إلى 5,31. مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول.

5-سعر الفائدة :

إن التسيير الإداري للاقتصاد الجزائري أدى إلى إبعاد البنوك عن وظائفها التقليدية، وهي تمويل الاقتصاد وجمع الادخار في إطار سياسة اقتصادية سليمة تكون أهم وسائلها معدلات الفائدة من حيث أنها تكلفة حقيقية لرأس المال، وبالتالي فهي تلعب دورا هاما في إيجاد التوازن بين العرض والطلب لرؤوس الأموال .فيما يخص معدل الفائدة الموجه هو السعر المرجعي الذي يحدده

البنك المركزي للبنوك التجارية في قبولها للودائع ومنها القروض، وفي إطار عملية الإصلاحات الاقتصادية لجأت السلطات النقدية لعملية التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة على ودائع البنوك في ماي 1986 بهدف إعطاء الإدخار صفة المحرك والموجه نحو تمويل الاستثمارات. ومتوسط معدلات الفائدة الاسمية ارتفعت بوتيرة عالية حيث انتقلت من 8% سنة1990إلى18,5% كحد أقصى سنة 1994 نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ثم انخفض ليصل إلى حوالي 10% سنة 1998 ، ثم واصل هذا المعدل في الإنخفاض إلى أن وصل إلى 6 %عامي 2000-2001.و بالتالي فان إجراء تخفيض نسب الفائدة إنما يندرج ضمن المساعي الرامية إلى دعم الاقتصاد الوطني

والمؤسسات بتخفيض الأعباء عليها و بالتالي دعم الاستثمار، مما سيؤدي إلى تنشيط العمليات البنكية وتحديد الأرصدة البنكية دعم القروض الاستثمارية بالإضافة إلى تحقيق الجزائر أداء تضخمي ملائم ابتداءا من 1999 إلى 2005.[53]

المطلب الرابع :استقلالية بنك الجزائر في تسيير العمليات المرتبطة بالخارج

حيث في هذا المطلب سنقوم بدراسة دور بنك الجزائر في تسيير كل من سوق الصرف الأجنبي والمديونية الخارجية وأخيرا تسيير الإحتياطات النقدية.

الفرع الأول : دور بنك الجزائر في تسيير سوق الصرف الأجنبي

يتدخل بنك الجزائر في سوق الصرف الأجنبي سواء مشتريا للعملة أو بائعا لها، بهدف المحافظة على قيمة العملة الوطنية وحمايتها من مختلف التقلبات الإقتصادية سواء الداخلية أو الخارجية لتظل صامدة في مواجهة باقي العملات. لقد شهدت أنظمة الصرف الأجنبي في الجزائر تطورات عديدة نتيجة الظروف الداخلية والخارجية المختلفة التي سادت مند فترة الستينات، مما أثر على قيمة الدينار الجزائري سواء بالسلب أو بالإيجاب. حيث اعتمدت الجزائر مند سنة 1964 نظام سعر الصرف الثابت حيث كان الدينار مراقبا عن طريق قوانين صارمة، إذ لم يكن قابلا للتحويل غير أن الجزائر تخلت عن هذا النظام في ظل أزمة سنة 1986 نتيجة انخفاض أسعار المحروقات وتدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره أساس العملات الخارجية وعليه عرف الدينار الجزائري انخفاضات متتالية. لذا كان لزاما على الجزائر اتخاد قرارات واجراءات بغية تحقيق الإستقرار النقدي داخليا وخارجيا، وأصبح البنك المركزي دورا كبيرا إذ أصبح يشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية التي أسندت إليه وأمام ظغوطات المنظمات الدولية فإن السلطات الجزائرية قبلت تخفيض قيمة عملتها إذ انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار، وعليه أصبح سعر الصرف مرنا. وفي أوائل جانفي 1996 اعتمدت سوق الصرف

[53] بوكرة كميلية، **تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيد السياسة النقدية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2010،، ص 216.

ما بين البنوك حيث تتم عمليات مبادلة العملة الوطنية بباقي العملات بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية المعتمدة، ويتم تحديد سعر العملات المتداولة عن طريق تقابل كل من قوى العرض والطلب.وتتمثل أهم عمليات الصرف التي يقوم بها بنك الجزائر في بيع نقود وطنية مقابل أخرى أجنبية للبنوك وشراء وبيع نقود أجنبية مقابل نقود أجنبية أخرى، وينظم بنك الجزائر سوق الصرف الأجنبي في إطار سياسة الصرف، وعليه فإن مجلس النقد والقرض يقوم بوضع القواعد لعمليات الصرف وحركات رؤوس الأموال من الجزائر وإليها. حيث تتم مراقبة الصرف من خلال وضع مجموعة من التعليمات والآليات التي تهدف للتحكم في تجميع التدفقات المالية، ومن أبرزها ضرورة أن تتم عملية تحويل الأموال عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة والمرخص بها للعمل في الجزائر ولابد أن يأخذ مجلس النقد والقرض بعين الإعتبار مدى مساهمة اجراءات التحويل في تحقيق توازن سوق الصرف.[54]

الفرع الثاني :دور بنك الجزائر في تسيير المديونية الخارجية

يظهر دور بنك الجزائر في تنفيد عملية الاستدانة الخارجية و تسيير المديونية الخارجية من خلال مشاركة عضو منه في اللجنة المصرفية المكلفة بالاشراف على مدة العملية، كما يقوم على المستوى الداخلي باجراءات تصحيحية تساهم في تقليص من عبء المديونية الخارجية.

ومن بين اسباب المديونية الخاريجية الجزائرية:

***تقلبات قطاع المحروقات** : اعتمدت الجزائراعتمادا مطلقا على قطاع المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و لتحقيق ذلك قامت بتكثيف انتاج المحروقات و تطلب ذلك انفاق استثمارات ضخمة في القطاع البترولي، غير أنه تعرض هذا القطاع إلى تدبدبات في الأسعار أثر بشكل على تفاقم أزمة المديونية الخارجية للجزائر.

***ضخامة المشاريع الإستثمارية:** وذلك بإعتماد الجزائر على سياسة تنموية تعتمد خاصة على القطاع الصناعي مما أدى بالجزائر إلى اللجوء للقروض الخارجية .

***غياب سياسة سلمية للإقراض** : وذلك من خلال:

-ارتفاع حصة القروض قصيرة الأجل;

-زيادة خدمات الدين الخارجي;

-عدم المصداقية في تسيير القروض.

وهنا يتضح جليا دور بنك الجزائر في ظبط المديونية الخارجية من خلال الإتفاقيات التي يبرمها مع صندوق النقد الدولي، سواء فيما يتعلق بإبرام عقود الإقراض أو اتفاقيات اعادة جدولة الديون او التفاوض على الدفع مسبقا، ولتجسيد هده المساعي عمد الامر03 -11 تم الفصل بين مجلس ادارة بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض الدي حولت له المشاركة في تسيير المديرنية الخارجية

[54] هدى بوحنيك، **دور بنوك الجزائر في تسيير العمليات المرتبطة بالخارج**، مجلة الباحث 08-2010، ص ص 111، 110.

الى جانب دعم التنسيق بين بنك الجزائر و الحكومة فيما يخص اسعار الصرف يقترح الامر انشاء لجنة مهمتها متابعة تسيير المديرنية الخارجية، حيث استطاعت هده اللجنة خلال السنوات الاخيرة الاتفاق مع روسيا على تحويل اكثر من 7 مليون دولار من الديون الجزائرية مما نساهم في خفض المديرنية الخاريجية للجزائر. لقد وضح الامر 03-11 صلاحيات جديدة لبنك الجزائر في مجال تسيير المديرنية الخارجية، اذحدد كيفية عمليات الاقتراض من الخارج و يشارك في المفاوضات الصاذفة لعقد هده القروض، كما يشترك في مفاوضات الذفع المشبق و يتجسد دوره على أرض الواقع كجهاز تنفيدي لكل إتفاق عن طريق التطبيق العملي لبنود العقد.[55]

الفرع الثالث : دور بنك الجزائر في تسيير احتياطات الصرف

يرتكز تسيير بنك الجزائر على تنويع مزيج تركيبتها وسيولتها واستثماراتها بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن وتفادي خسارة ممكنة وذلك عن طريق تنويع المخاطرة. يمثل احتياطات للجزائر جهاز أمان يمكنها من اللجوء إليه لسد العجز لحادث في ميزان المدفوعات، سواء كانت هذه الإحتياطات ذهبا أو عملات أجنبية وهذا لكي لا تظطر إلى تخفيض سعر عملتها أو الإقتراض بتكلفة باهضة. ويتمثل مزيج الإحتياطات في الجزائر في:

-**الذهب** : حيث انخفضت قيمة الذهب من احتياطات الجزائر مند مدة طويلة قابلها سيطرة الدولار الأمريكي والعملات الأخرى;

-**العملات الأجنبية** : مند بداية تكوين الإحتياطات في الجزائر والدولار الأمريكي هو المسيطر الأساسي في قيمة الإحتياطات، ما أكسب الدولار ميزة العملة الصعبة يستخدم من خلالها كأساسي احتياطي في مرونة تمويل العجز الإحتياطي في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية;

وكما هو جدير بالذكر أن احتياطات الجزائر دائما شديدة الحساسية لتقلبات أسعار البترول، حيث أنه بإرتفاع أسعار البترول دوليا تؤدي إلى زيادة الإحتياطات في الجزائر من العملة الصعبة، ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار المحروقات لذلك وجب على الجزائر الإحتراس من هذه المخاطر فعمدت إلى إتخاد اجراءات مكنتها من ظبط التأثيرات لإختلاف أسعار البترول.في انتظار أن يأتي هذا الضمان من تغيير عميق في هيكل جهازها الإنتاجي، حيث عمدت الجزائر في هذا المجال إنشاء صندوق ظبط الإيرادات الذي يكون أداة مما وجب على الجزائر تعزيز مصداقيتها بالظبط في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار البترول. إذ حددت الجزائر مند مدة طويلة إلى غاية الآن قيمة 19 دولار كسقف لأسعار البترول حيث تؤدي الزيادة في قيمة إيرادات البترول عن هذه النسبة إلى زيادة ميزانية إيرادات البترول. كما يتم الإحتفاظ بالإحتياطات على شكل ودائع مصرفية في بنوك دولية على شكل سندات متعددة الأطراف يصدرها بنك التسوية الدولية والبنك الدولي

[55] ص.حفيظ، **الجزائر تتفاوض على الدفع المسبق ل 8 ملايير دولار من ديونه**، جريدة الخبر، 4 ماي 2006، الجزائر، ص 6.

وصندوق النقد العربي في بعض الأحيان، ويقوم بنك الجزائر بتوظيف هذه السندات ومن أهم صلاحياته ما يلي :

-يجوز لبنك الجزائر أن يأخذ كوديعة كل سندات الدفع المحررة بالعملات الأجنبية وكذا كل الأرصدة بالعملات الأجنبية ويدير احتياطات الصرف ويديرها ;

-يجوز لبنك الجزائر الإقتراض والإكتتاب بالسندات المالية محررة بعملات أجنبية ;

وعليه يتضح أن تسيير الإحتياطي من العملة الصعبة يرتكز على ثلاث معايير هي الأمن والمردودية والسيولة فيتم توظيفها على شكل ودائع مصرفية في بنوك دولية أوالإكتتاب في السندات الدولية، ويتم ذلك مقابل معدلات فائدة مرتفعة تحقق مردودية ملائمة في ظل أدنى حد من المخاطرة ولتحقيق ذلك لابد من حسن اختيار المزيج المناسب من العملات المكونة لإحتياطات الصرف.[56]

المبحث الثالث : قياس استقلالية بنك الجزائر استنادا إلى مؤشر كوكيرمان

يمكن قياس مدى استقلالية بنك الجزائر بحسب مؤشرات الإستقلالية، وذلك بموجب قانون النقد والقرض، الأمر 01-01، الأمر 03-11 وأخيرا الأمر 10-17.

المطلب الأول: قياس استقلالية بنك الجزائر بعد قانون 10-90

حيث تقاس الإستقلالية الفعلية من خلال المهام والأهداف المكلفة بها، وللتمكن من معرفة مدى استقلالية بنك الجزائر حسب قانون 10-90 يجب أن نعتمد على نموذج كوكيرمان لحسابها. وهذا النموذج لا يعني بالضرورة امكانية قياس درجة الإستقلالية بدقة كبيرة ولكن بشكل نسبي.

أولا : المحافظ " الوزن النسبي له 0,2"

1-**فترة الوظيفة** : 6 سنوات وذلك حسب المادة 22 من هذا القانون ومنه درجة الترتيبة 1،00.

2-تعيين المحافظ : حسب المادة 20 من قانون النقد والقرض فإنه يعين من قبل رئيس الجمهورية ومنه درجة الترتيبة تساوي 0,00.

3-الرفض أو الطرد : لأسباب لا تتعلق بالسياسة ومنه درجة الترتيبة تساوي 0,83.

4-هل تقلد المحافظ لوظائف أخرى في الحكومة ؟كلا (حسب المادة 23 من قانون النقد والقرض ومنه درجة الترتيبة تساوي 1.

وبذلك يمكن حساب درجة استقلالية المحافظ :

$$0,1415=0،20(4/(1+83،0+0+1))$$

[56] المواد **62,40** من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوث 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

ثانيا :صياغة السياسة النقدية "الوزن النسبي 0,15"

1-الجهة الموكل لها صياغة السياسة النقدية : حسب المادة 56 من قانون النقد والقرض فإن البنك

المركزي يوصي الحكومة فقط ومنه درجة الترتيبة تساوي .0,33

2-حل النزاع : حسب المادة 46 من قانون 10-90 فإن الكلمة الأخيرة تعود للبنك ومنه درجة الترتيبة تساوي .1

3-دور البنك في إعداد الموازنة العامة للدولة : غير منصوص عليه في القانون ومنه درجة الترتيبة تساوي 0.

وبالتالي يمكن حساب درجة استقلالية هذا المعيار :

((0,33+ 1,00 + 0,00) / 3)0,15 =0,0665

ثالثا :أهداف البنك المركزي "الوزن النسبي 0,15"

الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها البنك المركزي حسب نص المادة44 من أحكام قانون 10-90 أهداف تتناغم مع الإستقرار النقدي واستقرار العملة وبالتالي فإن درجة الترتيبة تساوي 0,60

- درجة الإستقلالية في رسم وتحديد الأهداف :

0,60× 0,15 =0,09

رابعا:حدود الإقراض الحكومي "الوزن النسبي 0,50"

1-التسليف الغير المورق : حسب هذا القانون فإن التسليف مسموح به في حدود مرنة وبالتالي فإن درجة الترتيبة تساوي 0,33.

- درجة الاستقلالية 0،33×0،15=0،0495

2-اقراض توريقي : يمكن للبنك المركزي أن يخصم أو يقبل خصم الأوراق المالية تستحق الدفع خلال ثلاثة أشهر وبالتالي درجة الترتيبة تساوي 0,67.

- درجة الإستقلالية 0،67×0،10=0،067

3-شروط الإقراض : متفق عليه بين بنك الجزائر والسلطة التنفيذية، وبالتالي درجة الترتيبة 0 ,33.

- درجة الإستقلالية :0،33×0،10=0،033

4-المقترضون المحتملون من البنك المركزي : الحكومة المركزية فقط ومنه درجة الترتيبة 1.

- درجة الإستقلالية :1×0،05=0،05

5-حدود اقراض البنك المركزي : حسب قانون 10-90 فإتها عبارة عن نسبة من ايرادات الحكومة وبالتالي درجة الترتيبة 0,33.

- درجة الإستقلالية :0،33×0،025=0،00825

6-استحقاق القروض : حسب هذا القانون فالمدة هي سنة وبالتالي درجة الترتيبة 0,67.

- درجة الإستقلالية 0،67×0،025=0،01675

7-أسعار الفائدة على القروض : حسب هذا القانون فهي غير مذكورة وبالتالي درجة الترتيبة 0,25

- درجة الإستقلالية : 0،25×0،025=0،00625

8-**بنك الجزائر ممنوع من شراء وبيع أوراق مالية للحكومة** حسب هذا القانون فإنه غير ممنوع وبالتالي درجة الترتيبة تساوي 0.

- درجة الإستقلالية :0×0،025=0

ومنه درجة استقلالية لهذا المعيار :

23075،0=00،0+00625،0+01675،0+00825،0+05،0+033،0+067،0+0495،0

ومنه درجة الإستقلالية وفق قانون 90/10 هي :

0،52875= 0,23075 + 0,09 + 0,0665 +0،1415

ويمكن تلخيص ما سبق ذكره في الجدول رقم 13

المطلب الثاني :قياس استقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 01-01

من خلال قياسنا لإستقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 10-90 سوف نقوم بقياسها الآن وفق الأمر 01-01.

أولا :المحافظ "الوزن النسبي له 0,2"

1-**فترة الوظيفة** : غير منصوص عليها ومنه درجة الترتيبة 0,00.

2-**تعيين المحافظ** : حسب المادة 20 من قانون النقد والقرض فإنه يعين من قبل رئيس الجمهورية ومنه درجة الترتيبة تساوي 0,00.

3-الرفض أو الطرد : لأسباب لا تتعلق بالسياسة ومنه درجة الترتيبة تساوي 0,83.

4-هل تقلد المحافظ لوظائف أخرى في الحكومة ؟كلا (حسب المادة 23 من قانون النقد والقرض ومنه درجة الترتيبة تساوي 1.

وبذلك يمكن حساب درجة استقلالية المحافظ:

0،0915 = 0،20(4/ (1،00 + 0،83 + 0،00 + 0،00))

ثانيا:صياغة السياسة النقدية "الوزن النسبي 0,15"

1-الجهة الموكل لها صياغة السياسة النقدية : حسبالأمر 01-01 فإن البنكالمركزي يوصي الحكومة فقط ومنه درجة الترتيبة تساوي 0,33.

2-حل النزاع :حسب المادة 46 من قانون 10-90 فإن الكلمة الأخيرة تعود للبنك ومنه درجة الترتيبة تساوي 1.

3-دور البنك في إعداد الموازنة العامة للدولة غير منصوص عليه ومنه درجة الترتيبة تساوي 0.

وبالتالي يمكن حساب درجة استقلالية هذا المعيار :

$$0،0665 = 0،15(3 / (0،00 + 1،00 + 0،33))$$

ثالثا:أهداف البنك المركزي "الوزن النسبي 0,15"

الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها البنك المركزي حسب نص المادة 44 من أحكام قانون 10-90أهداف تتناغم مع الإستقرار النقدي واستقرار العملة وبالتالي فإن درجة الترتيبة تساوي 0,60

- درجة الإستقلالية في رسم وتحديد الأهداف:

$$0،09 = 0،15 \times 0،60$$

رابعا:حدود الإقراض الحكومي "الوزن النسبي 0,50"

1-التسليف الغير المورق: حسب هذا القانون فإن التسليف مسموح به في حدود مرنة وبالتالي فإندرجة الترتيبة تساوي 0,33.

- درجة الإستقلالية $0،33 \times 0،15 = 0،0495$

2-اقراض توريقي: يمكن للبنك المركزي أن يخصم أو يقبل خصم الأوراق المالية تستحق الدفع خلال ثلاثة أشهر وبالتالي درجة الترتيبة تساوي 0,67.

- درجة الإستقلالية $0،67 \times 0،10 = 0،067$

3-شروط الإقراض: متفق عليه بين بنك الجزائر والسلطة التنفيدية, وبالتالي درجة الترتيبة 0,33.

- درجة الإستقلالية $0,33 \times 0،10 = 0،033$

4-الجهة المقترضة: الحكومة المركزية فقط وبالتالي درجة الترتيبة تساوي00,1.

- درجة الإستقلالية $1،00 \times 0،05 = 0،05$

5-حدود اقراض البنك المركزي: عبارة عن نسبة من ايرادات الحكومة وبالتالي درجة الترتيبة 0,33.

- درجة الإستقلالية $0،33 \times 0،025 = 0،00825$

6-استحقاق القروض: خلال240 يوما وبالتالي أقل من سنة, ومنه درجة الترتيب 0,67.

درجة الإستقلالية $0،67 \times 0،025 = 0،01675$

7-أسعار الفائدة على القروض: حسب هذا القانون فهي غير مذكورة وبالتالي درجة الترتيبة 0،25.

- درجة الإستقلالية 0،25× 0،025= 0،00625

8-بنك الجزائر ممنوع من شراء وبيع أوراق مالية للحكومةحسب هذا القانون فإنه غير ممنوع وبالتالي درجة الترتيبة تساوي 0.

- درجة الإستقلالية 0،00 × 0،025 = 0

ومنه درجة استقلالية لهذا المعيار :

0،0495 + 0،067 + 0،033 + 0،05 + 0،00825 + 0،01675 + 0,00625 + 0 =0،23075

ومنه درجة الإستقلالية وفق هذا الأمر :

0،47875= 0،23075+0,09+0،0665 +0,0915

ويمكن تلخيص ما سبق ذكره في الجدول التالي.

الجدول رقم (13) قياس استقلالية بنك الجزائر في ظل القانون 10-90 و 01-01.

توصيف المتغير	10-90		01 -01	
	الوزن	الترتيبة	الوزن	الترتيبة
المحافظ	**0,20**	**0،1415**	**0.2**	**0.0915**
-فترة الوظيفة		1,00		0.00
-تعيين المحافظ		0,00		0.00
-الرفض أو الطرد		0,83		0.83
-تقلد المحافظ لوظائف أخرى		1,00		1.00
صياغة السياسة النقدية	0.15	0،0665	0.15	0،0665
-من يصوغ السياسة النقدية		0.33		0.33
-من له الكلمة الأخيرة في حل النزاع		1.00		1.00
-دور المصرف في اعداد عملية الموازنة		0.00		0.00
الأهداف	0.15	0.09	0.15	0.09
استقرار الأسعار هدف واحد مع أهداف أخرى تتناغم واستقرار النظام المصرفي		0،60		0،60
الحدود على الإقراض	0.50	0،23075	0.50	0،23075
-التسليف الغير مورق	0.15	0.33	0.15	0.33
-التسليف المورق	0.10	0.67	0.10	0.67
-شروط الإقراض	0.10	0.33	0.10	0.33
-المقترضون المحتملون من البنك	0.05	1.00	0.05	1.00
- حدود اقراض المصرف	0،025	0.33	0،025	0.33
-استحقاق القروض	0.025	0.67	0.025	0.67
-أسعار الفائدة على القروض	0.025	0،25	0.025	0،25

-البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة	0.025	0.00	0.025	0.00
درجة استقلالية بنك الجزائر	**1**	**0،52875**	**1**	**0،47875**

المصدر : من اعداد الطالبة بالإعتماد على مصادر مختلفة.

المطلب الثالث:قياس استقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 03-11

من خلال قياسنا لإستقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 01-01 سوف نقوم بقياسها الآن وفق الأمر 03-11

أولا:المحافظ "الوزن النسبي له 0,2"

1-فترة الوظيفة : غير منصوص عليها ومنه درجة الترتيبة 0,00

2-تعيين المحافظ : يعين من قبل رئيس الجمهورية ومنه درجة الترتيبة تساوي 0,00.

3-الرفض أو الطرد : لأسباب لا تتعلق بالسياسة ومنه درجة الترتيبة تساوي 0,83.

4-هل تقلد المحافظ لوظائف أخرى في الحكومة ؟كلا (حسب المادة 23 من قانون النقد والقرض ومنه درجة الترتيبة تساوي 1.

وبذلك يمكن حساب درجة استقلالية المحافظ:

((0،00 + 0،00 + 0،83 + 1،00) / 4) 0,20=0،0915

ثانيا : صياغة السياسة النقدية "الوزن النسبي 0,15"

1-الجهة الموكل لها صياغة السياسة النقدية : البنك المركزي هو الوحيد المخول له صلاحية اعداد السياسة النقدية والإشراف عليها وبالتالي درجة الترتيبة تساوي 1.

2-حل النزاع : حسب المادة 62 و 63 من الأمر 03-11 فإن الكلمة الأخيرة تعود للبنك ومنه درجة الترتيبة تساوي 1.

3-دور البنك في إعداد الموازنة العامة للدولة : غير منصوص عليه في القانون ومنه درجة الترتيبة تساوي 0.

وبالتالي يمكن حساب درجة استقلالية هذا المعيار:

((1،00 + 1،00 + 0،00)/3)0،15 =0،1

ثالثا:أهداف البنك المركزي "الوزن النسبي 0,15"

الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها البنك المركزي ليست مقتصرة على هدف استقرار الأسعار ولكنها لا تتعارض مع أهداف السياسة النقدية وبالتالي فإن درجة الترتيبة تساوي 0,60.

درجة الإستقلالية في رسم وتحديد الأهداف:

0،09= 0,15 × 0,60

رابعا :حدود الإقراض الحكومي "الوزن النسبي 0,50"

1-التسليف الغير المورق : مسموح به في حدود مرنة وبالتالي فإن درجة الترتيبة تساوي 0,33.

- درجة الإستقلالية 0،33 × 0،15 = 0،0495

2-اقراض توريقي: مسموح به في حدود صارمة ومنه درجة الترتيبة 0,67.

- درجة الإستقلالية 0،67 × 0،10 = 0،067

3-شروط الإقراض: متفق عليه بين بنك الجزائر والسلطة التنفيدية، وبالتالي درجة الترتيبة 0,33.

- درجة الإستقلالية 0،33 × 0،10 = 0،033

4-الجهة المقترضة: الحكومة المركزية فقط وبالتالي درجة الترتيبة تساوي1, 00.

- درجة الإستقلالية 1،00× 0،05 =0،05

5-حدود اقراض البنك المركزي:بنسبة معينة من ايرادات الحكومة ومنه درجة الترتيبة 0,33.

- درجة الإستقلالية 0،33× 0،025 = 0،00825

6-استحقاق القروض: خلال 240 يوما وبالتالي أقل من سنة، ومنه درجة الترتيب 0,67.

- درجة الإستقلالية 0،67 × 0،025 = 0،01675

7-**أسعار الفائدة على القروض:** أقل من حدود دنيا إذ لا تتجاوز 1 % ومنه درجة الترتيبة 0,50

- درجة الإستقلالية 0،50 × 0،025 = 0،0125

8-بنك الجزائر ممنوع من شراء وبيع أوراق مالية للحكومة حسب هذا القانون فإنه غير ممنوع وبالتالي درجة الترتيبة تساوي 0.

- درجة الإستقلالية 0،00 × 0،025 = 0،00

ومنه درجة الاستقلالية وفق الأمر 03 -11 :

0،0495 + 0،067 + 0،033 + 0،05 + 0،00825 +0،01675 + 0،0125 + 0،00= 0،237

ومنه درجة استقلالية وفق هذا الأمر :

0،5185= 0،237 +0,09+ 0،1 +0,0915

ويمكن تلخيص ما سبق ذكره في الجدول رقم14 .

المطلب الرابع:قياس استقلالية بنك الجزائر بعد الأمر 10-17

من خلال قياسنا لإستقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 03-11 سوف نقوم بقياسها الآن وفق الأمر10-17.

أولا:المحافظ "الوزن النسبي 0,20"

1- فترة الوظيفة : غير منصوص عليها ومنه درجة الترتيبة 0,00

2-تعيين المحافظ : يعين من قبل رئيس الجمهورية ومنه درجة الترتيبة تساوي 0,00.

3-الرفض أو الطرد : لأسباب لا تتعلق بالسياسة ومنه درجة الترتيبة تساوي 0,83.

4-هل تقلد المحافظ لوظائف أخرى في الحكومة ؟كلا (حسب المادة 23 من قانون النقد والقرض ومنه درجة الترتيبة تساوي 1.

وبذلك يمكن حساب درجة استقلالية المحافظ:

((0،00 + 00،0 + 0،83 + 1،00) / 4) 0,20=0،0915

ثانيا:صياغة السياسة النقدية "الوزن النسبي 0,15"

1-الجهة الموكل لها صياغة السياسة النقدية : البنك المركزي هو الوحيد المخول له صلاحية اعداد السياسة النقدية والإشراف عليها وبالتالي درجة الترتيبة تساوي 1.

2-حل النزاع : حسب المادة 62 و 63 من الأمر 03-11 فإن الكلمة الأخيرة تعود للبنك ومنه درجة الترتيبة تساوي 1.

3-دور البنك في إعداد الموازنة العامة للدولة : غير منصوص عليه في القانون ومنه درجة الترتيبة تساوي 0.

وبالتالي يمكن حساب درجة استقلالية هذا المعيار:

((0،00 + 1،00 + 1،00)/ 3)0،15 =0،1

ثالثا :أهداف البنك المركزي : الوزن النسبي 0,15

الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها البنك المركزي أهداف تتناغم مع استقرار قيمة العملة، بحكم أنه لا يوجد هدف العمالة ولكنها أهداف متعددة مع التعديلات الجديدة للأمر 10-17 فإن البنك لا يتسطيع المحافظة على الأسعار وقيمة العملة في ظل زيادة طبع النقود وبالتالي فإن درجة الترتيبة تساوي0,33.

درجة الإستقلالية في رسم وتحديد الأهداف: 0,33×0,15=0,0495

رابعا :حدود الإقراض الحكومي "الوزن النسبي 0,50"

1-التسليف الغير المورق : مسموح به في حدود مرنة وبالتالي فإن درجة الترتيبة تساوي 0,33.

- درجة الإستقلالية 0،33 × 0،15 = 0،0495

2-اقراض توريقي : مسموح به في حدود صارمةومنه درجة الترتيبة 0،67.

- درجة الإستقلالية 0،67 × 0،10 = 0،067

3-شروط الإقراض : متفق عليه بين بنك الجزائر والسلطة التنفيدية، وبالتالي درجة الترتيبة 0,33.

- درجة الإستقلالية 0،33 × 0،10 = 0،033

4-الجهة المقترضة : الحكومة المركزية فقط وبالتالي درجة الترتيبة تساوي 1،00.

- درجة الإستقلالية 1،00× 0،05 =0،05

5-حدود اقراض البنك المركزي : نسبة معينة من ايرادات الحكومة ومنه درجة الترتيبة 0,33.

درجة الإستقلالية 0،33× 0،025 = 0،00825

6-استحقاق القروض : خلال240 يوما وبالتالي أقل من سنة، مع التعديل للأمر الجديد أصبحت المدة 5 سنوات ومنه درجة الترتيبة 0.00.

- درجة الإستقلالية 0،00 × 0،025 = 0،00

7-أسعار الفائدة على القروض : أقل من حدود دنيا إذ لا تتجاوز 1 % ومنه درجة الترتيبة 0,50.

- درجة الإستقلالية 0،50 × 0،025 = 0،0125

8-**بنك الجزائر ممنوع من شراء وبيع أوراق مالية للحكومة** : حسب هذا القانون فإنه غير ممنوع وبالتالي درجة الترتيبة تساوي 0.

- درجة الإستقلالية 0،00 × 0،025 = 0،00

ومنه درجة الاستقلالية هذا المعيار:

0،0495 + 0،067 + 0،033 + 0،05 + 0،00825 + 0،00 + 0،125 + 0،00 = 0،22025

ومنه درجة الإستقلالية وفق الأمر 10-17 :

0،46125=0،22025+0,0495+0،1+0,0915

ويمكن تلخيص ما سبق ذكره في الجدول التالي.

جدول رقم (14) :استقلالية بنك الجزائر في ظل الأمرين 03-11 و 10-17

توصيف المتغير	11-03		17-10	
	الوزن	الترتيبة	الوزن	الترتيبة
المحافظ	0,20	0,0915	0.2	0.0915
-فترة الوظيفة		0,00		0.00
-تعيين المحافظ		0,00		0.00
-الرفض أو الطرد		0,83		0.83
-تقلد المحافظ لوظائف أخرى		1,00		1.00
صياغة السياسة النقدية	0.15	0،1	0.15	0،1
-من يصوغ السياسة النقدية		1,00		1,00
-من له الكلمة الأخيرة في حل النزاع		1.00		1.00
-دور المصرف في اعداد عملية الموازنة		0.00		0.00
الأهداف	0.15	0,09	0.15	0,0495
أهداف تتناغم مع استقرار العملة		0،33		0،33
الحدود على الإقراض	0.50	0،237	0.50	0،22025
-التسليف الغير مورق	0.15	0.33	0.15	0.33
-التسليف المورق	0.10	0.67	0.10	0,50
-شروط الإقراض	0.10	0.33	0.10	0.33
-المقترضون المحتملون من البنك	0.05	1.00	0.05	1.00
- حدود اقراض المصرف	0.025	0.33	0.025	0.33
-استحقاق القروض	0.025	1,00	0.025	0,00
-أسعار الفائدة على القروض	0.025	0.50	0.025	0.50
-البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة	0.025	0.00	0.025	0.00
درجة استقلالية بنك الجزائر	1	0،5185	1	0،46125

المصدر :من اعداد الطالبة بالإعتماد على مراجع مختلفة.

ويمكن تلخيص ما سبق ذكره بالنسبة لدرجة استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 10-17 قد تراجعت مقارنة مع ما كانت عليه حسب قانون النقد والقرض 10-90 والأمرين01-01 و 03-11.

خلاصة:

من خلال دراستنا لقياس استقلالية بنك الجزائر في ظل الإصلاحات والتعديلات المختلفة وفق معيار كوكيرمان، توصلنا إلى أن هناك تفاوت في درجة الإستقلالية حيث تناقصت خلال الأمر الأخير 10-17.

في حين أن السياسة النقدية في ظل هذا الإصلاح تميزت بالحذر، وأدخلت أدوات عدة وإنشاء سوق النقد في ظل استقلالية البنك المركزي. كما عرفت تأثرا كبيرا ببرامج الإصلاح المطبقة من خلال سلسلة الإتفاقيات الإئتمانية واتفاق التمويل الموسع.

كما ساهم قانون النقد والقرض من خلال منحه الإستقلالية لبنك الجزائر في التأثير على فعالية السياسة النقدية.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دارسة موضوع تأثير استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية أدى بنا ذلك إلى معرفة أن البنك المركزي له أدوار كثيرة الأبعاد فإنه لا يقتصر على تنظيم وتمويل المؤسسات النقدية والمالية بل يتعدى ذلك إلى إصدار العملة ومراقبتها و تحديد قيمتها وضبط العلاقة النقدية الداخلية والخارجية للدولة وكذا الإشراف عليها، كما يعتبر من بين المساهمين في السياسة النقدية للدولة وذلك من خلال قيامه بدور المسير والمنظم والمراقب والموجه لأدوات السياسة النقدية، إذ يساهم مساهمة فعالة في إنجاز البارمج التنموية الضخمة والهامة ومن بين الاتجاهات الحديثة كما رأينا تنامي الاتجاه نحو منح البنوك المركزية أكبر قدر من الاستقلالية عن سلطة الحكومة في تنفيذ السياسة النقدية على نحو يمكنه من تحقيق هدفه الأساسي وهو استقرار المستوى العام للأسعار.

وبتتبع التطورات المالية الحديثة لوظائف البنوك المركزية وفي ظل تحديات العولمة نجد اتجاها عالميا نحو التنسيق والتعاون المباشرة الدولي ما بين البنوك المركزية والتوجه نحو استخدام الأدوات غيرالمباشرة ، تؤدي أدوات السياسة النقدية غير المباشرة دورا بارزا في تنفيذ السياسة النقدية المرونة عكس الأدوات المباشرة، كما تساعد على تحسين كفاءة السوق . وتستغرق عملية التحول إلى استخدام الأدوات غير المباشرة وقتا طويلا، وتكون ذات تكاليف باهظة إذا لم يتم الأخذ بنهج شامل للإصلاحات ولاسيما في الحالات التي تكون فيها الأوضاع الأولية تتسم بعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وعدم الكفاءة والفعالية في القطاع البنكي بشكل خاص. بالإضافة التركيز على استهداف التضخم والتوجه نحو منح البنوك المركزية استقلالية أكبر لتأكيد مصداقيتها ولرفع فعالية السياسة النقدية مما يجعل من إدارة السياسة النقدية أهم وظيفة لها على الإطلاق. أما في ما يخص الإصلاحات التي خضع لها الجهاز المصرفي بصفة عامة وبنك الجزائر خاصة، فهذه الإصلاحات أدت إلى رفع عجلة التنمية الاقتصادية بوتيرة معتبرة وتمحورت هذه الإصلاحات في قانون النقد والقرض 90/10 والذي مكن الدولة من الوصول إلى إيجاد بعض الحلول تخص السياسة النقدية التي ساهمت في دفع وتيرة التنمية الشاملة والإنعاش الاقتصادي الوطني إلا أنها لم تخلو هي أيضا من عدة مشاكل أكثرها تعقيدا تلك المتعلقة بإيضاح علاقة البنك المركزي بالسياسة النقدية بالإضافة إلى ضبط المتغيرات المستقلة بسياسة الإصلاح لتجنب النتائج الغير مرغوب فيها. من خلال ما سبق يتضح لنا أن الجزائر قد بذلت جهودا معتبرة لتوفير المحيط الملائم للنشاط المصرفي، وذلك عن طريق توفير الإطار المؤسساتي والتشريعي من خلال الإصلاحات التي بذلتها خاصة قانون النقد والقرض والأمر 03-11 ومدى انعكاسها في إعطاء آثار في العديد من الجوانب وتفعيل السياسة النقدية وجعلها أكثر وضوحا.

نتائج اختبار الفرضيات:

وانطلاقا مما سبق ذكره يمكن لنا اختبار الفرضيات الموضوعة كالتالي:

– فيما يخص الفرضية الأولى أن استقلالية البنك المركزي لا تعني الانفصال التام عن الحكومة، صحيحة فقد لاحضنا أن الاستقلالية الممنوحة للبنك المركزي ليست مطلقة أي لا يكون البنك المركزي منفصل بشكل نهائي عن الحكومة، وا هي درجة من الاستقلال لأن التدخلات بين سياسات البنك والسياسة الاقتصادية للدولة أمر لا مفر منه، وذلك من أجل تحقيق أهداف مهمة، كما أنه في النهاية البنك المركزي مؤسسة تعمل في الإطار المؤسسي للدولة فالاستقلالية تعني أن قراراته تكون مستقلة بالنسبة للسياسة النقدية لكن تكون منسقة بشكل كبير مع السياسة الاقتصادية للدولة حيث يكون هناك تكامل وعدم وجود اختلاف في الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها.

– تتمحور الفرضية الثانية على أن الإستقلالية تؤثر على السياسة النقدية وشرط ضروري لنجاحها ومن خلال البحث تم التوصل إلى أن قدرا معينا من الإستقلالية يؤدي إلى زيادة مصداقية السياسة النقدية.

– أما الفرضية الثالثة أن استقلالية بنك الجزائربرزت بعد قانون 90–10صحيحة وتجسدت أكثر بالأمر 03–11 صحيحة لأن البنك المركزي قبل قانون النقد والقرض كان يتمثل دوره في إصدار النقود دون أن تكون له مساهة، أو دور في السياسة النقدية، وكان هناك تضارب في السلطات قبل إصداره وبصدورهذا القانون منحت الاستقلالية لبنك الجزائر وأصبح مسؤولاعن السياسة النقدية وجعلها أكثر وضوح وفعالية.

– بالنسبة للفرضية الأخيرة، ففعلا نجد أن قانون النقد والقرض 90–10 التامة للبنك المركزي عن السلطة التنفيذية، كما أنه لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية قبل هذا القانون، رغم وجود بعض من الثغرات في الممارسة الميدانية .لهذا على السلطة النقدية أن ترسخ أكثر الاستقلالية القانونية على الممارسة الميدانية عما هي عليه الآن خاصة إذا علمنا أن هذه الاستقلالية قد اهتز وزنها بعد صدور الأمر03–11، الذي جعل من الأعضاء الممثلين للبنك المركزي في مجلس النقد والقرض أقل من الأعضاء الممثلين السلطة التنفيذية ثلاثة أعضاء مقابل أربعة أعضاء، مما يرجح الكفة عند التصويت للحكومة، أضف إلى ذلك أن المادة 53 فتحت المجال للحصول من البنك المركزي على توظيفات لعمليات ذات فائدة اجتماعية أو وطنية، كما فرضت عليه شراء سندات صادرة عن هيئات مالية بعد موافقة الوزير المكلف بالمالية، كما حددت نسبة هذه التوظيفات ب40 % من الأموال الخاصة بالبنك، كما يمكن لمجلس النقد والقرض رفع هذه النسبة. وبالتالي فإن الفرضية في جزئها الأول المتعلق بالنقد والقرض قد أصابت على عكس ما تعلق منها بالأمر03–11.

نتائج البحث:

وبعد الدراسة وتناول ما جاء في الفصلين تمكنا من استخلاص جملة من النتائج من أهمها:

-بتتبع التطورات الحديثة لوظائف البنك المركزي نجد أن وظيفة إدارة السياسة النقدية، هي أحدث الوظائف تاريخيا كذلك نجد أن تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وحماية قيمة العملة أصبح الهدف الرئيسي للسياسة النقدية. أما فيما يتعلق بأدوات السياسة النقدية والرقابة على الائتمان فقد استمر الاتجاه الحديث على ضرورة الاستغناء عن الأدوات المباشرة والاعتماد بشكل رئيسي على الأدوات غير المباشرة يتضح من خلال متابعة استقلالية البنك المركزي في الواقع العملي، أنه لا توجد استقلالية مطلقة عن الحكومة وإنما لابد من التنسيق بينها وبين البنك المركزي، حتى لا تتعارض أهداف السياسة النقدية مع الأهداف الاقتصادية العامة للدولة.

-تجسدت استقلالية البنك المركزي في الجزائربصدور قانون90/10 وتطوت بشكل واضح بالأمر03-11 الذي أعطى درجةعالية من الاستقلالية للبنك المركزي.

-نجحت السياسة النقدية سنة 2013 في تحقيق الهدف الأساسي حيث تمكنت من تحقيق استقرار الأسعار بعد الذروة التي سجلها معدل التضخم في2012 (% 8.89) ، وهو أعلى مستوى خلال الخمسة عشر سنوات الأخيرة، بعودة معدل التضخم إلى الهدف المحدد من طرف مجلس النقد والقرض، حيث بلغ معدل 3,26 % في 2013 مقارنة بسنة 2012 هذه المعطيات تتوافق مع التدابير التشريعية الجديدة المتعلقة بالنقد والقرض (الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 التي تعطي إرساءا قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية.

أما فيما يخص العولمة التي أثرت في جميع المجالات فقد دفعت البنوك لإتباع أساليب وطرق أكثرتطورا وأكثر قوة وعصرنه، لتكون علي استعداد كامل للتعاون مع المستقبل ومواجهته بتطويرالعمل البنكي سواء في أسلوب الأداء أو في الأدوات المستعملة، ولم يسلم الجهاز البنكي الجزائري من هذه التأثيرات حيث شهد عدة إصلاحات مثل قانون النقد والقرض (90/10) والقرض والأمر 03-11.

-تواصل الجزائر محافظتها على الاستقرار النقدي خلال سنة 2013 بالرغم من ضعف أداءات ميزان المدفوعات الخارجية و استمرار العجز الميزاني لكن تبقى مسألة هشاشة الاقتصاد الجزائري الريعي اتجاه قطاع المحروقات ، و بالتالي تجاه أسعار البترول في ظل الأزمة الراهنة خاصة و أن الركود في قطاع المحروقات مستمر منذ سنة 2006 رغم المجهودات الاستثمارية المبذولة خلال السنوات الأخيرة و يؤثر سلبا على نشاط الاقتصاد الوطني. خاصة و أن الركود في قطاع المحروقات مستمر منذ سنة 2006 رغم المجهودات الاستثمارية المبذولة خلال السنوات الأخيرة و يؤثر سلبا على نشاط الاقتصاد الوطني.

-إن أدوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر ساهمت إلى حد ما في تحقيق أهدافها، إذ انه من خلال استخدام هذه الأدوات من طرف البنك المركزي تم الحد من التوسع النقدي وتخفيض معدلات التضخم خاصة خلال السنوات التي تم تكن فيها تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية حيث لم قبل ذلك سياسة نقدية واضحة المعالم، وهو ما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم، كما أن تحديد سعر الصرف في تلك الفترة ساهم أيضا في اختلال التوازن النقدي . إلا أنه وبعد الشروع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية أصبحت السياسة النقدية تتمتع نوعا ما من الاستقلالية خاصة بعد أن تم إصدار الأمر المتعلق بالنقد والقرض.

التوصيات:

بعد دراستنا لموضوع استقلالية البنك المركزي وأثره على فعالية السياسة النقدية,تم التوصل إلى مجموعة من المقترحات وتتمثل في :

-ضرورة تحديد أهداف البنك المركزي و إعطاءتعريف دقيقلهبمايضمنمصداقية السياسة النقدية.

-إلزامية التنسيق بين أدوات غير المباشرة للسياسة النقدية بهدف تفعيل عملية تسيير السيولة.

-الاستقلالية ليست هي الهدف بحد ذاته وإنما هي وسيلة لتحقيق الاستقرار النقدي، لذا يجب التأكد من أهلية البنك المركزي عند منحه الاستقلالية، أي مدى قدرته في تحقيق الأهداف المنوطة به هذا ما يحتم توفير إطارات مؤهلة تمنح لها تكون قادرة على ممارسة الصلاحيات الممنوحة لها بكل شفافية.

-توسيع السوق النقدي وتطويرها والتنويع في استخدام أدوات السوق النقدية وكذلك السوق المالي الذي يعتبر أهم بديل عن طريق الإصدار النقدي.

-عدم اعتماد الحكومة على إيرادات المحروقات كممول رئيسي للخزينة.

آفاق البحث:

إن هذا الموضوع مرتبط بعدة جوانب في الاقتصاد، ونقترح على الطلبة الراغبين في التوسع في هذا الموضوع بعض المواضيع وهي كالتالي:

-دراسة مقارنة بين السياسة النقدية في الدول النامية والدول المتقدمة;

-دور استقلالية البنك المركزي في تجنب الأزمات المالية والنقدية;

-تقييم أداء بنك الجزائرفي ظل التحولات الاقتصادية الحديثة;

وفي الأخيرنأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع وفي جمع مادته العلمية وفي دارسته والإلمام بالجوانب الضرورية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1-الطاهر لطرش، **الإقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

2-الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 7، الجزائر،2011.

3-بسام الحجار،**الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.

4-رحيم حسن، **النقد والسياسة النقدية في اطار الفكرين الإسلامي والغربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 .

5-رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، ط1، دار بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

6-سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن، 2010.

7-سمير آيت عكاش،**التنظيم والرقابة البنكية**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2014.

8-سهام محمد السويدي، **استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية**، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2010.

9-سهير محمود معتوق،**النظريات والسياسات النقدية**، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة،1989.

10-صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، المفهوم.الأهداف.الأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر،2005.

11-ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي،**المؤسسة النقدية البنوك التجارية**، البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

12-عبد الحسين جليل الغالبي, **السياسات النقدية في البنوك المركزية**, ط1, دار المناهج للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2015 .

13-عبد الحسين عبد الجليل, **السياسات النقدية في البنوك المركزية**, ط1, دار المناهج للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2015 .

14-عبد العزيزخنفوسي إبراهيم, **العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي**, ط1, دار الأيام للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2016.

15-عقيل جاسم عبد الله، **النقود والبنوك**، منهج نقدي ومصرفي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط،1، عمان، 1999.

16-علي سنوسي، **محاضرات في النقود والسياسة النقدية**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2015.

17-لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقاتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية، لبنان، الجامعة، الإسكندرية، 2000.

18-محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000.

19-هيل عجمي جميل الجنابي, رمزي يسع أرسلان،**النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن،2009.

20-يوسف حسن يوسف،**البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،2014.

21-عبد المطلب عبد الحميد،**العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر،2003.

الأطروحات والمذكرات:

أ-الأطروحات والرسائل:

1- أمينة بن عيسى، العلاقة بين النقود والأسعار، دراسة قياسية في الجزائر، تونس، المغرب، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة تلمسان، الجزائر.

2-بطاهر علي،اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006.

3- ذهبية بلعيد، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك الجزائرية، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة البليدة، الجزائر، 2007.

4-خورشيد نجاة محمد،استقلالية المصرف المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية في سورية، رسالة أعدت لنيل درجة الماجيستير في الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2013.

-5سليمان ناصر،علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.

6-عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة، تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012.

7-عبد المجيد قدي,التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995,الجزائر,معهد العلوم الاقتصادي، أطروحة دكتوراه,1995.

8-نوال جمعون،**دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير, تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005.

9-وردة شيبان،**العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، اقتصاد مالي، جامعة باتنة1، الجزائر، 2016.

ب - المذكرات :

1-أحمد بوعمرة، عمر قيرة، **أثر السياستين النقدية والمالية على النموالإقتصادي**، خلال الفترة 1990-2014، دراسة قياسية حسب نمودج سانت لويس، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، مالية ونقود، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر.

2-إكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ظبط المعروض النقدي في الجزائر**، خلال الفترة 2000-2009، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2011.

3-إلهام طراد،مروى مزهودي، **دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تمويل مصرفي، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، 2016.

4-حكيم جاب الله، محمد رشدي بوقرة، **قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات الحديثة**، دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018.

5-حورية حمني، **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

6- حنان باكور، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2014.

7- حورية قمانة، آمال زفان، أهمية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية في دعم استقرار الجهاز المصرفي، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس، تخصص نقود مالية، المركز الجامعي د.يحى فارس، المدية، الجزائر، 2008.

8- حورية موقاري,**دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال 1990-2014**,مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية,تخصص مالية المؤسسة,جامعة أكلي محند أولحاج,البويرة,الجزائر,2015.

9- خديجة بوهلة, **فعالية السياسة النقدية في مواجهة الأزمات**, مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي, تخصص اقتصاد نقدي وبنكي, جامعة عبد الحميد بن باديس, مستغانم, الجزائر, 2018.

10- خديجة سنوسي, **دور السياسة النقدية في ظبط المعروض النقدي**, مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير, تخصص مالية وبنوك, جامعة أم البواقي, الجزائر, 2015.

11-خضرة عثمانية، خولة سراج، **تداعيات تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية على السياسة النقدية للجزائر ,1990-2014**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات ماستر أكاديمي، مالية ونقود، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر.

12- راضية اسمهان خزاز، **دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة**، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012 ، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعةسطيف1، الجزائر، 2012.

13-رندة عبادي، **متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2015.

14-زينب فرحات زواوي، **دراسة العلاقة السببية بين أهم متغيرات السياسة النقدية**، دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة ماستر أكاديمي، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2015.

15-سالم محمود أحميدة دخيل الله، **تقييم أداء وفعالية السياسة النقدية لمصرف ليبيا**، 2001-2010، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الماجيستير في الإقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا, 2013.

16-سومية نعماني، غنية عبرون، **دور السياسات الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات**، مذكرة نهاية الدراسة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، مالية دولية, جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016.

17-صوفان العيد، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة**، دراسة التجربة الجزائرية، مذكرة مقدمة كجزء من متظلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011.

18-عادل زقرير، **تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل, جامعة محمد خيضر -بسكرة-الجزائر, 2009.

19-عبد الباسط مبروك شادي، **السياسة النقدية بين النظرية الوضعية والمنظور الإسلامي وتداعياتها على الأزمة المالية العالمية المعاصرة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير,فرع نقود ومالية,جامعة الجزائر,2011.

20-عبد الجليل بوحوش،**أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الإقتصادي في الجزائر**, دراسة قياسية باستخدام نمودج سانت لويس للفترة 1990-2010، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في الإقتصاد القياسي، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة 20 أوث 1955، سكيكدة، الجزائر، 2012.

21-عبد الله ياسين، **دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد، تخصص مالية ونقود، جامعة وهران، الجزائر، 2014.

22-كميلية بوكرة، **تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيد السياسة النقدية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي, أم البواقي، الجزائر، 2010.

23- فاطيمة الزهرة بوليفة، **أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية**، دراسة حالة الجزائر 1990-2013، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة,الجزائر،2015.

24-فاطيمة بوشويشة، زهرة دلاس، **السياسة النقدية وإشكالية التوازن الاقتصادي العام في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن نيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتسيير المخاطر، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2016.

25-فاطمة موجب، **أثر قانون النقد والقرض الجديد على الأسواق المالية والنقدية في الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018.

26-فتيحة بنابي، **السياسة النقدية والنمو الإقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة أ محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009.

27- فتيحة مزارشي، **تحليل دور السياسة النقدية في ظبط معدل التضخم، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والنقود والبنوك، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2007.

28-صبرينة بن عبدة، كريمة سالم، **علاقة تغيرات أسعار البترول بالإستقرار النقدي في الجزائر (1990-2014)**،مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2016.

29-لطفي بودرع، **تحليل عرض النقود في الجزائر خلال 1990-2008**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع تمويل دوليومؤسسات مالية ونقدية، جامعة 20أوث 1955، سكيكدة، الجزائر،2010.

30-محمد ابرير، **السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2008.

31-ملية بودربالة، فراحتية أكرم،**مجلس النقد والقرض في النظام المصرفي الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.

32-منصف هوام، النوري لطرش، **أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تمويل مصرفي، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2016.

33-مي عياض، **تأثير السياسة النقدية غير المباشرة على الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة 2009-2016**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص نقدي وبنكي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.

34-ناجية عاشور، **دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية**، دراسة مقارنة ين الجزائر وتونس، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-الجزائر, 2014.

35-هدى لونيسي،**إشكالية تسيير السيولة في البنوك الجزائرية**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر3، الجزائر،2012.

36-وداد بوعفار، **أثر استقلالية بنك الجزائر على سعر صرف الدينار خلال الفترة1990-2017**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 20 أوث 1955، سكيكدة، الجزائر، 2018.

37-يمينة شبيرة، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستثمار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

المجلات:

1- أحمد غربي، **فعالية السياسة النقدية في التشغيل واستقرار الأسعار**، حالة الجزائر، مجلة الإقتصاد والمالية، مدية، الجزائر.

2-أديب قاسم شدي،**استقلالية البنك المركزي العراقي بين المعايير التشريعية والفعلية**, مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارة، يصدر عن كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة واسط ، العدد 27 أفريل 2017.

3- اسمهان بقبق ليلى، بورقعة سنوسي، **دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الإستدانة**، حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة معسكر، الجزائر، 2014.

4- بحوصي مجدوب،**استقلالية البنك المركزي بين قانون10-90 والأمر 03-11**، مجلة الواحات

للبحوث والدراسات، العدد 2012,16.

5 – خلف محمد حمد **الجبوري**،**دور استقلالية البنوك في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة الى التجربة العراقية في ضوء القانون البنك المركزي لعراقي رقم 56 لسنة 2004**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية –المجلد 7 – العدد 23-2011.

6- سليمان ناصر، آدم حديدي،**تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أي دور لبنك الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، عدد 02-جوان 2015.

7-صالح مفتاح، **أهداف السياسة النقدية في الجزائر, 1990-2000**، مجلة العلوم الإنسانية، فيفري 2004، جامعة محمد خيضر-بسكرة-الجزائر.

8-عبد الحسين جليل الغالبي، سوسن كريم هودان الجبوري،**العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وسعر الصرف في مصر**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 18 العدد 2 لسنة 2016.

9-عجة الجيلالي،**الإصلاحات المصرفية في قانون الجزائري في اطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، الجزائر.

10-علي بطاهر، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف.

11-كمال بن دقفل،**اتجاهات السياسة الإنفاقية على الموازنة العامة في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 03-2017، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

12-كمال عياشي، **أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر-بسكرة-الجزائر.

13-ماجدة مدوخ، **أدوات السياسة النقدية في الجزائر منذ صدور قانون 10.90**, مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر 2011، جامعة محمحد خيضر، بسكرة،الجزائر.

14-محمد بلوافي،**السياسة النقدية في الجزائر**, مجلة الإجتهاد للراسات القانونية والإقتصادية، سداسية محكمة، عدد 02/ جوان 2012، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر. 15-محمد مسعي،**سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث عدد 10-2012، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر.

16-هابل طشطوش،**السياسة النقدية، لأهداف والغايات**، مجلة المحاسب العربي، العدد السادس.

17-هدى بوحنيك، **دور بنوك الجزائر في تسيير العمليات المرتبطة بالخارج**، مجلة الباحث 08-2010.

18--هندرين حسن حسين، **استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في الحد من التضخم**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 38-2014, الجامعة المستنصرية، العراق.

19-هيثم العيبي اسماعيل، **الإستقلال الفعلي لمحافظ البنك المركزي العراقي2003-2017**، مدخل للإقتصاد السياسي، الجامعة المستنصرية, كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة الغربي للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد الخامس عشر-العدد 2017,1.

20-هيل عجمي جميل الدهميش،**استقلالية البنك المركزي مع إشارة خاصة إلى مدى استقلالية البنك المركزي الأردني**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21-العدد ، الجامعة الهاشمية، الأردن، 2015.

21-وحيدة جبر آل منشد، عدنان عودة صالح الصفار،**فائض السيولة في المصارف التجارية وامكانيات الإستثمار مع إشارة خاصة للعراق**، مجلة دنانير، العدد السابع.

- **الملتقيات والمداخلات:**

1- أمية طوقان،**دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية**، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا،2-3 نموز 2005.

2-الطاهر لطرش،**تطور السياسة النقدية في الجزائر بين الإقتصاد الممركز واقتصاد السوق**، نظرة تقييمية، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الإقتصادية في الجزائر، محاولة للتقييم 13 ماي 2013.

3-بلعزوز بن علي، كتوش عاشور،**واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والإجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي14-15 ديسمبر.

4-زين منصوري،**استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14 و15 ديسمبر 2004.

5-عزوز علي، **قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة**، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، 11-12 مارس 2008، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

6-عياش قويدر, ابراهيمي عبد الله، **أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف يومي 14-15 ديسمبر 2004.

7-ماجدة مدوخ، وصاف عتيقة، **أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات 08-09 مارس 2005، جامعة محمد خيضر-بسكرة-الجزائر.

8-محمد شايب، **تأثير النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية،** الملتقى العلمي الدولي حول الاقتصاد الإفتراضي وانعكاساته على الإقتصاديات الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف.

9-مصطفى عبد الطيف، بلعور سليمان، **النظام المصرفي بعد الإصلاحات،** الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية والممارسة التسويقية، يومي 20 و 21 أفريل 2004، المركز الجامعي بشار.

10-مفتاح صالح, مداخلة بعنوان،**السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقاتها بالسياسات الأخرى**،جامعة بسكرة، الجزائر.

11-مليكة صيقي،**السياسة النقدية واستقلالية البنوك المركزية،** حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر،13 ماي 2013.

12-موسى رحماني، نجاة مسمش،**المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة-مناقشة، مخاطر وتقنيات،** الملتقى الوطني الأول لكلية علوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

13-ناجية صالحي، فتيحة مخناش، **أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،** جامعة سطيف11،1-12 مارس 2013،الجزائر.

بحوث ودراسات :

1-رايس فضيل،**محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015،** أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الواحد والعشرون/ جوان 2017، جامعة محمد خيضر, بسكرة, الجزائر.

2-محمد راتول, صلاح الذين كروش،**تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر**، بحوث اقتصادية وعربية، العدد 66 ربيع 2014، الجزائر.

3- محمد لكصاسي, **الوضعية النقدية وتسيير السياسة النقدية في الجزائر**، دراسة قدمت إلى الإجتماع السنوي السابع والعشرون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والذي عقد في الدوحة، قطر،سبتمبر 2003.

4-صادق فاصل جاسم وآخرون،**تباطؤات السياسة النقدية وانكاساتها على النشاط الإقتصادي،** بحث مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والحقوق في جامعة ميسان وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في العلوم الإقتصادية، 2018.

5-نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر ديسمبر 2012, جامعة الشلف، الجزائر.

6-وليد هوميل عوجان، **الرقابة القانونية على المصارف الإسلامية**، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 31 ماي-3 جوان 2009.

تقارير :

1-بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011.

2-بنك الجزائر، **التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016.

3-بنك الجزائر، **التطور الإقتصادي والنقدي**، التقرير السنوي،2017، جويلية 2018.

4-بنك الجزائر، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016**، وتوجهات سنة 2017، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الوطني الشعبي، فيفري 2018.

الأوامر ,التعليمات والقوانين :

1-المواد 62,27, 26 من قانون النقد والقرض.

3-المواد 62,40,35 من الأمر 03-11

4-قانون النقد والقرض, من قانون النقد والقرض, الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.العدد 6.

5-قانون رقم 62-441 المصادق عليه بتاريخ 13 ديسمبر 1962.

6-قانون النقد والقرض 10-90 المادتان 9 و 10.

7-المواد 16, 15,14 من قانون النقد والقرض 10-90.

8-الأمر 03-11, المؤرخ في 26 أوث 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

9-المادتان 39,37 من الأمر 03-11.

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية

-Banque d'Algérie, Rapport 2005, « Evolution économique et monétaire en Algérie.

- ALEX Cukierman, 1992 –Measuring the Independence of Central Banks and its Effect on Policy Outcomes. The World Bank Economic Review, vol. 6, NO.3.